الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع :

آفاق التنمية الاقتصادية في ظل القطاعين الفلاحة والصناعة
دراسة حالة " ولاية تيزي

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير " فرع الاقتصاد القياسي "

من إعداد الطالب :
تيغرسي الهواري

تحت إشراف :
الأستاذ د. سعدون بوكبوس

السنة الجامعية 2001/2000

TH A3.969

TH 5,5

تـــشـــكـــر

أقدم تشكراتي إلىالأستاذ د.سعدون بوكبوس الـــذي ســاعدني بإرشاداتـــه ونصائحه القيمة لإنجاز هذا البحث.

كما اشكر كل من ساهم وقدم لـــي يد المساعدة لتحقيق هـــذا العمـــل المتواضع ، وأخص بالذكـــــر بوهالي أحمد ، صوابـــــر حســـن، مصطفـــى بلقاسم ، هـــيـــام بن عاشور،والسيد لونيـــس (وزارة الفلاحـــة)، والسادة مدراء السياحة والفلاحة ،والتجارة بولابـــة إلـــــيزي.

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى العائلة خاصـــة الوالديـــن الكريميـــن،والعائلـــة الصغيرة أم عاصم وابني عاصم ،وإلى كل الأصدقاء خاصة مراد مكتيـــف، بلعيد نورالدين ، وأجير نور الدين.

الفـــهـــرس

المقـــدمـــة 1

الجزء الأول: الســـياحة والفلاحة في الجـــزائـــر- معـــاينـــة -و رهانات..... 5

مقدمة الجزء الأول..... 5

الفـــصـــل الأول: دور السياحة في التنمية الوطنية..... 6

مدخل..... 6

المبحث الأول: مـــاهيـــة السيـــاحـــة..... 7

أولا: مفهوم السياحة..... 7

ثانيا:التعريفات المستعملة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات..... 7

ثالثا: تعريف المنتوج السياحي..... 8

رابعا: العـــرض السيـــاحي..... 9

خامسا: الطلب السياحي..... 9

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن السياحة في الجزائر (1962-2000)..... 11

أولا: وضعية السياحة بعد الاستقلال..... 11

ثانيا: السياسة السياحية وتطورها..... 12

ثالثا: المخططات الوطنية للتنمية..... 12

رابعا: مخطط التنـــمـــية لفترة 1980 – 1990..... 14

خامسا: السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق(1990 – 2000)..... 17

المبحث الثالث: الآفـــاق المستقبلية..... 23

أولا: عنـــاصـــر التـــأطيـــر..... 23

ثانيا: الخـــوصصـــة والشـــراكة..... 24

ثالثا: السيـــاحـــة الداخـــليـــة..... 26

رابعا: السيـــاحـــة والتنـــميـــة المستـــديـــمـــة..... 27

المبحث الرابع: أهـــم الامتـــيـــازات والعراقيل..... 28

أولا: الامتـــيـــازات الطبيـــعيـــة..... 28

ثانيا: التـــراث الثـــقـــافي..... 29

ثالثا: الأقطـــاب الاجتـــمـــاعيـــة السيـــاحيـــة..... 29

رابعا: الصنـــاعـــة التـــقـــليـــديـــة..... 30

خامسا: المنشـــآت القـــاعديـــة للنـــقـــل..... 30

سادسا: العراقيل وتدهـــور التـــراث الطبيـــعي والثـــقـــافي..... 31

المبحث الخامس: السياسة السياحية ودور الدولة..... 35

أولا: ضرورة إعـــادة تحـــديد سياسة وطنية للسياحة..... 35

ثانيا: دور الـــدولـــة..... 35

خـــلاصـــة الفصل الأول..... 37

الفـــصـــل الثـــاني: الفلاحة والتنمية الاقتصادية الوطنية..... 38

مدخل..... 38

المبحث الأول: تطور الإطار التنظيمي والهياكل الفلاحية.....39
أولا: تطور الإطار التنظيمي قبل إعادة الهيكلة.....39
ثانيا: إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الفلاحي.....41
ثالثا: أثر إعادة الهيكلة وإعادة تنظيم على القطاع الفلاحي.....42
رابعا: مرحلة (1988 – 2000).....42
المبحث الثاني: عرض القطاع الفلاحي.....44
أولا: القدرات الفلاحية للجزائر.....44
ثانيا: أهم المنتوجات الفلاحية.....45
ثالثا: السياسة المتبعة لتجارة المنتوج الفلاحي.....46
المبحث الثالث: معاينة ورهانات القطاع الفلاحي.....49
أولا: انخفاض المساحة الفلاحية والمردودية.....49
ثانيا: غياب سياسة خاصة بالقطاع الفلاحي.....50
ثالثا: النزوح الريفي وإتلاف الأراضي الفلاحية.....55
رابعا: قلة مصادر الري.....56
المبحث الرابع: أفاق إنعاش الطاقات الإنتاجية.....59
أولا: تطوير المناطق الحساسة.....59
ثانيا: إطار التدخل.....59
ثالثا: الاستصلاح في إطار الامتياز.....60
رابعا: قطاع الصيد البحري.....62
المبحث الخامس: تطور الإنتاج الفلاحي.....64
أولا: العراقيل التي واجهها الإنتاج النباتي.....64
ثانيا: الصعوبات المتعلقة بالإنتاج الحيواني.....65
ثالثا: تمويل قطاع الفلاحة.....66
المبحث السادس: أفاق التنمية الاقتصادية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....68
أولا: أهم النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.....68
ثانيا: استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....69
ثالثا: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.....73
خلاصة الفصل الثاني.....76
خلاصة الجزء الأول.....77
الجزء الثاني: التنمية المحلية في ولاية إليزي من خلال قطاعي السياحة والفلاحة.....78
مقدمة الجزء الثاني.....79
الفصل الثالث: ولاية إليزي بين المميزات والامتيازات.....80
مدخل.....80
المبحث الأول:دراسة سوسيو–إقتصادية لولاية إليزي.....81
أولا: لمحة تاريخية للولاية.....81
ثانيا: الموقع الجغرافي والوسط الفيزيائي.....82
المبحث الثاني: التسهيلات والامتيازات المرتبطة بترقية الاستثمارات بولاية إليزي.....92
أولا: تطور الإطار التشريعي للاستثمار.....92
ثانيا : الامتيازات المرتبطة بترقية المناطق الخاصة.....93
ثالثا : الامتيازات المرتبة بنظام الجنوب الكبير.....95
خلاصة الفصل الثالث.....97

الفصل الرابع: دور السياحة في تنمية ولاية إليزي 98

مدخل 98
المبحث الأول: القدرات السياحية للولاية 98
أولا: أهم المناطق السياحية والأثرية 98
ثانيا: هياكل الاستقبال 100
ثالثا: إحصائيات السواح لسنوات سابقة 102
رابعا: مشاكل القطاع السياحي 103
المبحث الثاني: تنظيم القطاع السياحي في إليزي 103
أولا: محاور تنظيم قطاع السياحة 104
ثانيا: السياحة 104
ثالثا: الصناعات التقليدية 105
المبحث الثالث: الاستراتيجية التنموية 106
أولا: الاتصال 106
ثانيا: التكوين 107
المبحث الرابع: وضعية القطاع السياحي والصناعات التقليدية بولاية إليزي 108
أولا: أهم الصناعات التقليدية 108
ثانيا: آليات السياحة 109
ثالثا: آفاق التنمية السياحية من خلال البرنامج الخاص بالجنوب 110
خلاصة الفصل الرابع 112

الفصل الخامس : دور الفلاحة في التنميةالمحلية 113

مدخل 113
المبحث الأول: تطور الأراضي الفلاحية 114
أولا: تهيئة الأراضي الفلاحية 114
ثانيا: التوزيع العام للأراضي الفلاحية 114
المبحث الثاني: الاستثمارات العمومية في القطاع الفلاحي 117
أولا: تطور الاعتمادات الخاصة بالبرامج القطاعية للفلاحة (PSD): 117
ثانيا: تطور اعتمادات مخططات البلدية للتنمية الممنوحة للفلاحة (PCD): 118
ثالثا: تطور مجموع الاعتمادات الخاصة بالقطاع الفلاحي (PCD, PSD) 118
المبحث الثالث: تطور الإنتاج النباتي والحيواني 120
أولا: الإنتاج النباتي 120
ثانيا: الإنتاج الحيواني (الماشية) 126
ثالثا: مشاكل القطاع الفلاحي 127
المبحث الرابع: آفاق التنمية الفلاحية لولاية إليزي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 129
أولا: دور الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية 129
ثانيا: المتابعة المالية للاستثمارات من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية 131
ثالثا: إحصاء ومتابعة ملفات الاستفادة 131
خلاصة الفصل الخامس 133
خلاصة الجزء الثاني 134
الخاتمة 135

المقـــدمـــة

التنمية الاقتصادية هي تطوير المجتمع بسياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادى ، بحيث يـزداد الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد عن طريق استنباط أفضل الأساليب الإنتاجية الجديـــدة, ورفـــع مســـتويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات, وزيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن . ومن ثـــم فـــهي ليست مجرد تغييرات اقتصادية بل تغييرات في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

تتوفر الجزائر على طاقات وقدرات إنتاجية تتيح لها القيام بتنمية حقيقة في جميع القطاعات وخاصـــة قطاعي الفلاحة والسياحة اللذان يمتصان عددا كبيرا من اليد العاملة مما يسمح بالحد من معدل البطالة الـــذي وصل سنة 2000 إلى 28% .

إن الموقع الجغرافي كفيل بتسهيل المعاملات الاقتصادية لقربه من الأسواق العالمية، ودون أن ننســى انخفاض تكلفة اليد العاملة المحلية بفضل تخفيضات العملة الوطنية، ثم إن كثافة النســـيج الصنـــاعي ووفـــرة القدرات الهندسية وموارد الطاقة على المستوى المحلي، يشجع المستثمرين علـــى القيـــام بمشـــاريع مختلفـــة خصوصا في قطاع الفلاحة, الذي يتوفر على أراضي فلاحية شاسعة غير مستغلة، وقدرات ري كبيرة غـير متحكم فيها، مما أدى إلى انخفاض المساحة الفلاحية،وزيادة التبعية الغذائية ، لذلك فهو يحتـــاج إلـــى دفـــع واستغلال أمثل .

وكذلك هي الحال بالنسبة لقطاع السياحة الذي يزخر بعرض سياحي متميز من خلال اختلاف أنواعـه السياحية (الشاطئية، الصحراوية، الحموية)، والغني بثرائه نتيجة تعاقب الحضارات التي مرت بها الجزائـــر إبتداء من قبل التاريخ ،إلى العهد الفرنسي لكنه يبقى غير مستغل بطريقة عقلانية ،وبعيـــدا عـــن المنافســـة الدولية و التموقع في السياحة الدولية .

إن الدخول في اقتصاد السوق يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة للإنعاش الاقتصادي والنهوض به إلـــى مستوى الدول المتقدمة مع الرهانات والتحديات التي يواجها الوطن .

في بحثنا هذا سنحاول بصفة عامة دراسة هذين القطاعين باعتبارهما مهمين واستعراض مكانتهما ضمن المخططات التنموية السابقة وتصور دورهما في عملية الإنعاش الاقتصادي، ثم نعرج لدراسة حالة ولاية إليزي لما تتوفر عليه من طاقات فلاحية وسياحية.

إن أهمية هذا البحث تكمن في إبرازه للإمكانات الطبيعية للجزائر، من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة، اللذان لم تسايرهما منذ الاستقلال سياسة وطنية رشيدة تنهض بالتنمية الوطنية و تسمح لهما بتحريك قاطرة التنمية الاقتصادية على غرار البلدان المجاورة. كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على ثروات الجنوب الكبير من خلال ولاية إليزي و تفتح المجال لمعرفة الطاقات غير المستغلة في قطاع الفلاحة و السياحة و التحفيزات المتاحة للمتعاملين الاقتصاديين.

تتمتع ولاية إليزي بمساحات فلاحية شاسعة وغير مستغلة وتتميز بوفرة المياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة، كما أنها تزخر بالأماكن السياحية المتعددة والمشكلة من آثار ورسومات ونقوش وواحات تعود إلى آلاف السنين قبل الميلاد.

إن معالجتنا لهذا الواقع الاقتصادي وتصورنا لآفاقه المستقبلية جعلتنا نتساءل ما هي الأسباب التي حالت دون تطور هذين القطاعين رغم وجود موارد الطبيعية الملائمة ؟

وما مدى تأثير هذين القطاعين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ؟ الوطنية والمحلية ؟

وما هي الميكانيزمات التي ينبغي معرفتها ،وفهمها امام الرهانات المستقبلية ،وهي الشروط المسبقة التي يجب توفيرها وتصورها لدفع وتوجيه الاستثمار نحو هذين القطاعين ؟ وما هي الحوافز المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ؟

يمكن التطرق والإجابة على مجموع التساؤلات بالاعتماد على الفرضيات التالية:

1- الدراسة تتم خارج قطاع المحروقات باعتبار أن الهدف من التنمية هو الاكتفاء الذاتي وكذا تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2- لا يمكن الوصول إلى تنمية حقيقية إلا إذا اعتمدنا على هذين القطاعين وإعطاؤهما الأولوية في إستراتيجيات التنمية كونها محرك الاقتصاد الوطني.

3- تحقيق النمو في هذين القطاعين مرتبط بتبني سياسة وطنية طويلة الأجل, رشيدة ومحفزة للاستثمار.

إن اختيارنا لهذا الموضوع نابع من اقتناعنا أن هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي لا يتناسب وإمكانيات الجزائر الطاقوية, الفلاحية والسياحية، لأن الاستعمال العقلاني لهذه الموارد قادر على رفع مستوى النمو الاقتصادي و الاجتماعي وبإمكانه ضمان الرفاهية الاقتصادية .

إن ملامستنا لهذين القطاعين في ولاية فتية مثل ولاية إليزي جعلنا نكتشف طاقات وقدرات كبيرة عذراء تنتظر الاستثمار فيها (السياحة والفلاحة) و شجعنا على عرضها و تشخيصها قصد التعريف و التنويه بضرورة العناية بهذه المنطقة من خلال برامج تنموية عمومية و خاصة .

إن طرح هذا الموضوع يتطلب استعمال المنهج الوصفي التاريخي وكذا الإحصائي الذي يمكننا من التحليل الدقيق و الوافي لشتى نقاط البحث بالاعتماد على الفرضيات السابقة, حتى يتسنى لنا استخلاص الملاحظات والنتائج.

إن البحث المنجز مقسم إلى جزئين, فبعد المقدمة التي تتناول التعريف بالتنمية والتنمية في الجزائر من خلال قطاع الفلاحة والسياحة، يحتوي الجزء الأول على فصلين, يتناول الأول دور السياحة في التنمية الوطنية بين الواقع والرهانات، أما الفصل الثاني فهو يبرز دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية.

يتكون الجزء الثاني من ثلاثة فصول تهدف آلي دراسة التنمية المحلية لولاية إليزي من خلال هذين القطاعين الحساسين وهما (الفلاحة والسياحة). ففي الفصل الثالث نجد دراسة منوغرافية للولاية، والفصل الرابع نتطرق فيه إلى السياحة وإبراز أهم القدرات السياحية باعتبارها مصنفة كتراث عالمي من طرف اليونسكو، الفصل الخامس نظهر من خلاله طاقات الولاية وقدرتها في مجال الفلاحة (التربة، المياه) وكيفية النهوض بهذا القطاع وترقيته على المستوى المحلي .

وأخيرا في الخاتمة نحاول إدراج النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة والاقتراحات وكذا بعض التوصيات للتنمية الوطنية أو المحلية.

الجـــزء الأول: الســـيـــاحـــة والفـــلاحـــة في الجـــزائـــر

معـــاينـــة - رهـــانـــات

مقدمة الجزء الأول

إن مشروع التنمية الذي انطلق في نهاية الستينات كان يهدف إلى تحويل جذري في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولكن حينما عرفت أسعار البترول انهيارا سنة 1986 ظهرت هشاشة الاقتصاد الوطني فانخفضت الاستثمارات وأصبح النمو سلبيا في كل المجالات وأصبحت طاقة تشغيل الجهاز الصناعي لا تتعدى 50 % من قدرات الإنتاج، كما ارتفع حجم المديونية الخارجية بشكل مفرط بفعل قروض تمويل الواردات من المواد الاستهلاكية الأساسية وارتفعت نسبة الديون من 22.6 مليار سنة 1986 إلى 28.4 مليار سنة 1990 وانتقلت خدمة الديون من 56.2 إلى 66.4 %.

ابتداء من 1995 أصبح معدل النمو إيجابيا وارتفعت نسبة النمو الاقتصادي إلى 22% و0.9% لسنتي (1993 و1994) وإلى 38% سنة 1995 و 1996 وكان النمو إيجابيا سنة 1997 حيث قدر بحوالي 1.1% رغم الموسم الفلاحي السيئ، وذلك بفضل ثبات أسعار المحروقات وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية (20%) وكذا سقوط الأمطار.

لكن لا يمكن الاعتماد على النتائج الجيدة المحققة لحد الآن لأنها لم ترتكز على الإنعاش الاقتصادي ولا رفع المردودية خارج قطاع المحروقات والدليل على ذلك تراجع القطاع الصناعي حيث انخفضت حصة الصناعة من 13% إلى 10% وحصة قطاع البناء والأشغال العمومية من 12 إلى 11 % في المرحلة الممتدة بين 1993 و1997 .

هكذا فإن سياسة التنمية التي اعتمد عليها في الستينات كانت تهدف إلى:

- بناء اقتصاد يلبي رغبات المواطنين في الشغل، المداخيل، الاستهلاك.
- تلبية الطلبات الاجتماعية الكثيرة إلى درجة ربط السياسة الاقتصادية بالسياسة الاجتماعية فهي اعتنت بصحة المواطن وتربيته وتوفير له حماية اجتماعية وتدعيم القدرة الشرائية مباشرة.

إن عملية الإنعاش الاقتصادي يجب أن تعتمد عن موارد متجددة خارج قطاع المحروقات، و هذا يفرض إعداد استراتيجية وطنية شاملة تأخذ على عاتقها تطوير قطاعي الفلاحة و السياحة باعتبارهما أهم القطاعات التي تضمن إنشاء قاعدة اقتصادية دائمة.

سنتطرق في هذا الجزء إلي معاينة هذين القطاعين و دراسة آفاقهما المستقبلية من خلال فصلين:

الفصل الأول: دور السياحة في التنمية الوطنية.

الفصل الثاني:الفلاحة و التنمية الاقتصادية.

الفـصـــل الأول: دور السياحة في التنمية الوطنية

مدخل

تتمتع الجزائر بثروات وخيرات سياحية ذات طابع مميز نظرا لانتمائها إلى القارة الإفريقية وحـــوض البحر الأبيض المتوسط، فتنوع تضاريسها ومناخها وحتى مناظرها الخلابة يرشحها لاحتلال مكانة مرموقـــة في السياحة الدولية.

إن شواطئ الجزائر على الشريط الساحلي المقدر بـــ1200 كم ومساحتها الصحراوية الشاسعة الغنيـة بالرسوم والنقوش والواحات ومناظر أخرى جعلت المنظمة العالمية للعلوم والثقافة UNESCO تصنفها تراثـــا ثقافيا عالميا ومحمية طبيعية (مثل الطاسيلي).

فموقع الجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط يجعلها قريبة من الأسواق الكبرى وغـــير مكلفـــة للسواح الأجانب.

إن السياحة تعتبر محركا للاقتصاد لمدى تشابكها بالقطاعات الأخرى، وامتصاصها لليد العاملـــة لمـــا تتطلبه من عمالة، لكن رغم ذلك فهي لم تحظ بالأهمية اللازمة منذ الاســـتقلال وعـــبر جميـــع المخططـــات والسياسات الوطنية.

فبحثنا هذا سيعرج في هذا الفصل على النقاط التالية:

المبحث الأول: ماهية السياحة.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن السياحة في الجزائر .

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية.

المبحث الرابع: الامتيازات والعراقيل.

المبحث الخامس: السياسة السياحية ودور الدولة في تنظيم القطاع السياحي .

المبحث الأول: مـــاهيـــة السيـــاحـــة

توطئة

إن الخوض في قطاع السياحة يحتم علينا الاطلاع على عدة مفاهيم و تعريفات ، لتحديد و إبـــراز جميـــع المصطلحات المتعلقة بالسياحة.

أولا: مفهوم السياحة

تعتبر السياحة نشاطا اقتصاديا يتطور بتطور وسائل النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية، حيث نجد في هذا النشاط العمليات الأربعة: الإنتاج، التوزيع، التداول والاستهلاك.

كما تعتبر محركا للنشاطات الاقتصادية الأخرى لتأثيرها عليهما، فالسياحة نتيجة تظـــافر جميـــع النشـــاطات الأخرى مثل: النقل، المواصلات، البناء، التهيئة العمرانية، التربية، التعليم . . .الخ.

فهناك من يعرف السياحة كعملية سفر و زيارة العالم للترفيه او كمجموع النشـــاطات والتقنيـــات المرتبطـــة بالسفر والإقامة الترفيهية، كما تعرف كتعبير عن حركة إنسانية واقتصادية تعتمد على فائض مالي من شـــأنه أن يخصص لوقت الفراغ خارج الإقامة الأصلية ويقتضي ذلك قضاء مدة من الزمن تقدر بليلة الـــى خمســـة ليالي على الأقل خارج السكن الأصلي.

ثانيا:التعريفات المستعملة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات

-**الدخول**: عندما تطأ أقدام المسافر أرض الوطن، خارج منطقة العبور.

-**المسافر**: كل شخص يدخل الجزائر مهما كان سبب تنقله ومكان إقامته وجنسيته باستثناء السواح في إطـــار النزهة البحرية الذين يقيمون داخل السفينة [1].

- **الزائر** : كل شخص يدخل إلى الجزائر ولا يمارس نشاطا مأجورا ويشمل هذا التعريف فئتين من الـــزوار، السائح والمتنزه.

-**السائح** : هو زائر مؤقت يقيم 24 ساعة في الجزائر لأسباب ترفيهية (عطلة، صحة، دارسة، ديـــن . . .) زيارة عائلية، أعمال، مهنة ... الخ.

---

[1] ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie. N° 18 Edition 1998, P 256.

- **غير المقيمين** : هم المسافرون باستثناء غير المقيمين والسواح في نزهة بحرية ويعتبر مقيمين جميع الجزائريين بما فيهم المقيمين في الخارج.

- **المتنزه** : وهو زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته في الجزائر 24 ساعة، بما في ذلك المسافر في نزهة بحرية وباستثناء المسافرين الذين، بحكم القانون لا يدخلون التراب الوطني، وكذا سكان الحدود الذين يشتغلون في الجزائر.

- **الفنادق السياحية** : وهي المؤسسات المعتمدة من طرف وزارة السياحة بحيث تستجيب للمقاييس التقنية التي يعرضها القانون الذي يصنف الفنادق إلى خمس درجات.

. فندق فاخر: 5 نجوم

. فندق من الدرجة الأولى:4 نجوم

. فندق من الدرجة الثانية : 3 نجوم

. فندق من الدرجة الثالثة : نجمتان

. فندق من الدرجة الرابعة : نجمة واحدة

- **فنادق المسافرين** : وهي مؤسسات إيواء، غير معتمدة من طرف وزارة السياحة وغير مصنفة في إحدى الفئات المذكورة سابقا.

إن سنة 1999 عرفت وضع قواعد جديدة تتعلق بالفندقة من إصدار المرسوم رقم 2000/130 المؤرخ في 11 جوان 2000 ويعدل هذا المرسوم التصنيف السابق كما يلي:

إن الترتيب حسب الدرجات يخصص المؤسسات المصنفة من الدرجة الثانية إلى الدرجة الخامسة، وبما أن هذا التنظيم حديث العهد فإن قراءة المعطيات وتحليلها سيتم على أساس القائمة المعمول بها إلى يومنا هذا.

ثالثا: تعريف المنتوج السياحي

إن المنتوج السياحي هو في الحقيقة مجموعة عناصر العرض الأصلي وعناصر العرض المشتق، جمعهما يلبي الحاجات السياحية، وتدخل في هذه المجموعة العناصر الآتية:

1- وسائل النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية.

2- قدرات الإيواء والإطعام.

3- النشاطات الثقافية.

4- النشاطات المتعلقة بالصناعة التقليدية.

5- حماية الممتلكات والأشخاص.

6- تسهيل الإجراءات الإدارية.

7- نوعية الخدمات العقارية والتجارية.

8- العلاقة بين السعر ونوعية المنتوجات والخدمات.

9- الطرف الاقتصادي والسياسي للبلاد.

10- مستوى النظافة الصحية ونوعية الاستقبال.

رابعا: العـــرض السيـــاحي

هو مجموعة العناصر الطبيعية والثقافية والفكرية التي توجد في منطقة معينة وتستقطب الزوار.

تصنيف العرض السياحي

- **الموارد الطبيعية** : وهي المتعلقة بالبيئة والمناخ مثل الساحل، الجبل، الغابة، الصحراء، الواحـة . . . الخ.
- **الموارد الثقافية** : وهي المتعلقة بالتراث الثقافي والتاريخي، المواقع، والمدن التاريخيـــة والمعـــالم والمتاحف والفنون والفلكلور والمهرجان والحفلات.

لكن رغم توفر الموردين السابقين فإنه لا يمكن ترقيتها دون توفر عنـــاصر أخـــرى مثـــل: النقـــل، الإيواء، وأماكن التسلية والترفيه.

خامسا: الطلب السياحي

الطلب السياحي مرتبط بمختلف الكميات من المنتوجات والخدمات التي يريد المســـتهلكون شـــراءها بسعر معين ويمكن هنا ملاحظة ما يلي:

1 - الطابع الخاص للسياحة وذلك في اختلاف السن والدخل ويؤثر بصفة معتبرة على الأذواق والاختيـــارات في ميدان السياحة.

2 – يمكن الإشارة إلى أن مرونة الطلب تختلف من المنتوج العادي السياحي حيث يمكن مقارنة هذا الأخير بأسعار الرحلات بالطائرة والتخفيضات في بعض الرحلات وفي بعض أوقات السنة[2] .

خلاصة المبحث الأول

يعتبر قطاع السياحة محركا و مكملا للنشاطات الاقتصادية الأخرى حيث أنه يؤثر في جميع العمليات الاقتصادية : الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك و التداول.

إن معرفة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياحة تساعد على تقييم طاقات القطاع السياحي و تحدد قدرة المنتوج السياحي الوطني على المنافسة الأجنبية. إن هذا الأخير نتاج لتفاعل عاملين أساسين هما العرض الأصلي و العرض المشتق. الأول يتمثل في كل العناصر الطبيعية و الثقفية المتوفرة أما الثاني فهو معني بكل الوسائل و الإمكانات التي تدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عملية خلق المنتوج.

[2] ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie. N° 18 Edition 1998, P 259.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن السياحة في الجزائر (1962-2000)

توطئة

لقد مر قطاع السياحة بمراحل متعددة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وعرف سياسات مختلفة كانت ترتبط في كل مرحلة بالظروف العامة للتنمية الاقتصادية و تتحدد وفقا لأولويات هذه الأخيرة، و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى:

أولا: وضعية السياحة بعد الاستقلال

بحكم تنوع المناخ وتنوع المناظر الطبيعية النادرة أصبح هناك تدفقا سياحيا معتبر بعد الاستقلال وبالمقابل كانت منشآت الإيواء المتواجدة منذ عهد الاستعمار، لتلبية حاجات السواح الأوروبيين والفرنسيين.

ورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات استقبال تقدر بـ: 5922 سرير منها (50 %) سياحة شاطئيه و(40%) حضرية و(8%) صحراوية، لكن ذهاب المستعمر ترك حالة الهياكل السياحية في حالة متدهورة وبالتالي تعذر استغلال هذه المنشآت بصفة عقلانية.

لذلك لم تستطع الدولة الاعتماد على هذا القطاع في تلك الآونة كعنصر من عناصر التنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة ما بين 1962-1966 التي عرفت كمرحلة للتعريف بالموارد السياحية وتنميتها،ثم شرعت الدولة في إنجاز برامج داخل مناطق التوسع السياحي وارتكزت على ثلاث مناطق كبرى للتوسع السياحي:

- منطقة وهران : الأندلس.
- منطقة غرب العاصمة : موريتي، سيدي فرج، وتيبازة.
- المنطقة الشرقية بني حماد سرايدي والقالة.
- إصلاح حوالي 20 حمام معدني [3].

---

[3] مشروع التقرير حول السياسة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي، الدورة 16، ص 27.

ثانيا: السياسة السياحية وتطورها

1 - ميثاق السياحة لعام 1966

من أجل القيام والنهوض بهذا القطاع وبالتالي تحريك الدائرة المرتبطة به، تم إعداد ميثاق للسياحة في سنة 1966 خصص للاستثمارات من اجل إقامة منشآت استقبال في الشواطئ والصحراء لصالح الزبائن الأجانب وأعطت الدولة عناية خاصة للقطاع الخاص وذلك من خلال القانون الصادر في 26 جويلية 1963 والأمر الصادر في 15 سبتمبر 1966 بهدف رفع القدرات الإنتاجية الوطنية، لكن رغم ذلك بقيت مساهمة هذا القطاع الخاص محتشمة جدا.

2 - الميثاق الوطني لسنة 1976

عرفت السياسة السياحية في هذه المرحلة منحى أخرا بحيث منحت الأولوية للسياحة الداخلية لدعم احتياجات المواطنين في هذا القطاع، كما تم تشجيع السياحة الدولية التي تمثل وسيلة اتصال مع الشعوب وعامل تحفيز للاقتصاد الوطني، وقد ساهمت في هذه المرحلة مخططات التنمية على المدى المتوسط والطويل في إنجاز فنادق وقرى ومركبات سياحية متعددة .

ثالثا: المخططات الوطنية للتنمية

1 - المخطط الثلاثي : (1967- 1969)

لقد تم برمجة 13.081 سريرا مخصصا للسياحة الشاطئية والصحراوية بهدف تطوير المنشآت القاعدية الخاصة بالاستقبال. وفي نهاية المخطط منحت الأولوية لإنجاز المشاريع الشاطئية بنسبة 35.5 % أي 2406 سريرا، تم تهيئتها من بين 6766 سرير مبرمج بسبب جودة الشواطئ الجزائرية.
وفي نهاية هذه الفترة سجل عجز يقدر بـ:10135 سرير أي بنسبة 77.5% ويعود الفارق بين المقدر والمنجز إلى ضعف قدرات الإنجاز و المشاكل الإدارية.

يتضمن الجدول الآتي حصيلة البرنامج الثلاثي

الجدول رقم 01 : توزيع الأسرة المبرمجة حسب أنواع المحطات

العمليات المقدرة من 1967 إلى 1969	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة % التي أنجزت خلال 1969
محطات شاطئية	6766	51.7
محطات حضرية	1650	12.6
محطات صحراوية	1818	13.9
حمامات معدنية	2847	21.8
المجموع	13081	100

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، مديرية الإحصائيات

الجدول رقم 02: حصيلة برنامج المخطط الثلاثي : من 1967 إلى 1969

العمليات المقررة	عدد الأسرة المبرمجة	النسبة %	عدد الأسرة المنجزة سنة 69	النسبة %	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة %
المحطات الشاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
المحطات الحضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
المحطات الصحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
حمامات معدنية	2847	21.8	0	0	2847	100
المجموع	13081	100	2946	22.5	10135	77.5

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، مديرية الإحصائيات

2 - المخطط الرباعي الأول : 1970 - 1973

الهدف المسطر هو رفع قدرات الإيواء لتحقيق ما بين 70.000 و 90.000 سرير في نهاية العشرية وبرمجة 35000 سرير خلال هذه الفترة بهدف

- تلبية متطلبات السياحة الداخلية والدولية.

- استكمال البرنامج السابق وإضافة ميزانية أخرى لإنجاز (08) ثمانية حمامات معدنية.

لكن في نهاية المخطط تم إنجاز 9000 سرير بعجز يقدر بـ 26000 سرير[4] .

3 - المخطط الرباعي الثاني:1974 - 1977

إن هذه الفترة عملت على متابعة عملية التهيئات السياحية غير المنجزة خلال الفترة السابقة والشروع في إنجاز منشآت إضافية في إطار برنامج جديد لبلوغ 25000 سرير، 60000 سرير قبل نهاية سنة 1980، واعتمدت هذه المرحلة على تنظيم المبادرات الفردية وتشجيعها.

بلغت نسبة الأهداف (المادية) 41 %، حيث نلاحظ تحسن بالنسبة للمخططين السابقين والتي كانت تقدر بـ 20% و 33%[5] .

رابعا: مخطط التنمية لفترة 1980 - 1990

تطبيق العمليات الأولى لإعادة الهيكلة

مع انطلاق المخطط الخماسي الأول أظهرت حصيلة هذا القطاع ضعفا فيما يتعلق بمنشآت الاستقبال حيث تم تحديد أهدافا جديدة واستراتيجية جديدة للتنمية السياحية ترتكز على ما يلي:

- إنهاء البرنامج الذي هو في حيز التنفيذ (المخططات السابقة).
- إحصاء القدرات السياحية الوطنية وحمايتها من أجل وضع خريطة المنشآت السياحية في الجزائر.
- إقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية.
- تعزيز قدرات الدراسة والإنجاز.
- لامركزية الاستثمارات السياحية.
- ترقية الصناعة التقليدية.
- تشجيع السياسة الوطنية المتعلقة بالتنشيط والترقية.
- تشجيع السياحة الدولية وترقيتها.
- إعادة الاعتبار لمهنة الفندقة والسياحة.
- تعزيز التشريع والتنظيم الرامي إلى حماية الموارد السياحية الطبيعية والتاريخية للبلاد.

---

[4] المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)، (التقرير العام).

[5] المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)، (التقرير العام).

1 - المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984)

تناول هذا المخطط العمليات الآتية:

- برمجة الفندقة الحضرية.
- توسيع الفندقة الصحراوية.
- تهيئة مناطق التوسع واعتمادها من طرف الجماعات المحلية و القطاع الخاص كأنماط في المشاريع المستقبلية.

كما تم اقتراح مبالغ لإنجاز مشاريع ولكنها لم تنجز بسبب انهيار أسعار البترول في الثمانينات .

2 - المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989)

أعطيت الأهمية خلال هذه المرحلة للسياحة الداخلية والشروع في تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السواح الأجانب وكان الهدف من هذا المخطط هو:

- متابعة سياسة التهيئة.
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.
- لامركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين (الحمامات المحلية، القطاع الخاص ومؤسسات عمومية أخرى).
- التحكم في الطلب المتنوع [6].

3 - تنظيم القطاع

تميزت هذه المدة بوضع حيزا لتنفيذ الإصلاحات الأولى من خلال إعادة هيكلة المؤسسات ولامركزيتها. لكن في الأخير تبين عدم نجاعة الهيكلة وأصبحت وضعية الشركات العمومية السياحية تتميز بـ :

- ارتفاع مفرط لعدد العمال (خاصة الإدراة).
- تأهيل غير كافي.
- المكانة الضعيفة لتوظيف النساء (الشغل، التكوين).

---

[6] المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، (التقرير العام).

4 – استراتيجية تهيئة المناطق التوسع السياحي (ZET)

تميزت هذه المرحلة بتعريف الإمكانيات السياحية بواسطة إنشاء مناطق التوسع السياحي ZET وتـــم تحديدها حسب الصفات التالية:

- طبيعة ودرجة تمركز الإمكانيات السياحية.
- درجة تطور المنشآت والمرافق.
- الوضعية الهوائية للشبكات التقنية.
- إمكانية التزود بالماء وسهولة الوصول إليه.

لقد تم على مستوى القانون تحديد 147 منطقة سياحية و202 للحمامات المعدنية من خـــلال تطـور استراتيجية وتهيئة 4 فئات من المناطق:

- المناطق التي يجب تركها على حالتها الطبيعية بسبب إمكانية تعرضها لأضرار بيئية وصعوبات التهيئة.
- المناطق المؤهلة للاستثمار بالنظر إلى وضعيته.
- المناطق القابلة للتطور السياحي العائلي نظرا لما توفره من إمكانيات فيما يخص الإيواء.
- المناطق المخصصة للسياحة العالمية الراقية بسبب خصوصية الموقع والإمكانيات المتاحة لإنشاء مجموعات سياحية كبيرة.

لقد اعتمد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية على تطوير 10 مناطق ســياحية وثمانيــة منابـــع للميــاه المعدنية فيما أعطيت الأولوية للمناطق السياحيـــة الجنوبية (الهقار, الطاسيلي).

أما فيما يخص الساحل فإن مخطط و تهيئة ساحل اعتمد على 140 منطقة توسع ســياحي مــن 64 ذات أولوية، هذه المنشآت قادرة على استيعاب 329 .24 سرير و 5000 منصب.

5 – قدرات الاستقبال

كانت للجزائر قدرة استقبال إجمالية فيما يخص الإيواء تقدر بـ 39213 سرير عـــام 1985 وقـد انتقلت في سنة 1989 هذه القدرة إلى 48302 سرير موزعة كالتالي:

- حضري : 22428 بنسبة 46%.
- ساحلي : 13327 بنسبة 28 %.
- صحراوي : 1130 بنسبة 02 %.
- مناخية : 5116 بنسبة 13%.

- حمامات معدنية : 5116 بنسبة 11%

مثلت نسبة القطاع الخاص حوالي 48 % من قدرات الاستقبال الإجمالية وتتمركز في القطاع الحضري وهذا يبين بداية اهتمام الخواص بالاستثمار في المناطق السياحية.

6 – التوافد السياحي:

عرفت هذه المرحلة استقرارا نسبيا مقارنة بالمراحل السابقة تتراوح ما بين 250000 و 400.000 سائح حسب السنوات وبمعدل سنوي يقدر بـ : 324000 سائح، وتبقى السياحة الدولية تتميز بنسبة عالية من السواح الفرنسيين بمعدل 39% من عدد دخول المسافرين غير المقيمين[7]

جدول رقم 03: دخول المسافرين بين سنة 1980 و1989.

السنة	المواطنون غيرالمقيمين	المواطنون المقيمون	الأجانب المقيمون	المجموع
1980	290950	1733216	291090	2315250
1981	321478	2300173	288675	2910326
1982	278301	1600302	256144	2134747
1983	285072	1745773	289616	2320461
1984	409365	2142641	324811	2876817
1985	407350	2814977	306623	3528953
1986	347745	1939923	248034	2535702
1987	250571	1078823	36157	1363551
1988	/	/	/	966906
1989	/	/	/	1206865

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الدليل الإحصائي لسنة 1996

خامسا: الفترة 1990 – 2000 السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق

عرفت هذه المرحلة تطور الإطار القانوني المتعلق الاستثمارات الخاصة ولكن تدهور الحالة الأمنية حالت دون ازدهار و ترقية هذا القطاع.

[7] مشروع التقرير حول السياسة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي، الدورة 16، 45.

1 - توافد السواح

انخفض عدد السواح في الجزائر من 359895 الى18000 ما بين سنة 1990 و سنة 1996. كما كان لحرب الخليج في سنة 1991 أثارا سلبية على النشاط السياحي لا سيما في البلدان الأوربية التي عرفت انخفاضا في نسبة نمو التوافد السياحي، أما في الجزائر فقد انخفضت هذه النسبة إلى 70 % ، لكن مع تحسن الأوضاع الأمنية تحسن النشاط السياحي وارتفع في سنة 1999 إلى 26% وازدادت القيمة المضافة إلى 31 %، لذلك نتوقع تدفقا سياحيا معتبرا إذا ما توفرت ظروف الاستقبال المثلى.

إن النمو المسجل في هذا القطاع رافقه ارتفاعا في مناصب الشغل الذي انتقل من 11289 في السداسي الأول 1999 إلى 12514 في السداسي الأول سنة 2000 ،مما يبين دور السياحة و تأثيرها على المستوى الإجتماعي ويؤكد أثر توافد السواح على الدائرة الاجتماعية على المدى القصير[8].

كما سجل نموا في سياحة الأعمال يرجع أساسا إلى إقبال المستثمرين على الجزائر قصد إنجاز مشاريع اقتصادية(راجع الجدول رقم 04) .

جدول رقم 04 : توزيع توافد السواح في الفترة بين 1990 - 2000

السنة	الأجانب	الجزائريون المقيمون في الخارج	المجموع
1990	685815	51103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1992	624096	4954528	1119548
1993	571993	555552	127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	519576
1996	93491	511477	604968
1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	147611	607675	755286
2000	175538	690446	865994

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات و التقليدية، مديرية الإحصائيات

[8] وزارة السياحة، تقرير حول إحصائيات دخول السواح وحركة المواطنين عبر الحدود الجزائرية سنة 1999، ومقارنتها مع الإحصائيات المسجلة خلال العشرية الأخيرة، مارس 2000 صفحة 5 -8

ابتداء من سنة 1997، مع التحسن النسبي للظروف الأمنية وتحسن صورة البلاد في الخـــارج، بـــدأ اهتمام السواح بالجزائر، فقد وصل عدد " دخول المسافرين" إلى 634752 في سنة 1997 و إلـــى 865994 في نهاية 2000 ولوحظ تحسنا في تنقل السواح الأجانب حيث وصل إلى 94832 فـــي ســـنة 1997 وإلـــى 175538 في سنة 2000 .ثم تطور ليصل إلى 175538 .

أما السواح الجزائريون المقيمون بالخارج فقد انتقل عددهم مـــن 539920 فـــي ســـنة 1997 إلـــى 690446 في سنة 2000، و رغم ذلك تبقى هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بالدول المجاورة وكذلك الأرقام تبقـــى نسبية لأن دخول الأجانب كان لغرض الأعمال وليس السياحة.

إن تباطؤ التوافد السياحي كان مصحوبا بانخفاض في عدد الليالي من 365988 في سنة 1992 إلـــى 60559 في سنة 1996، أي انخفاض بنسبة 84% .

هناك مؤشرا أخرا لنجاح السياحة وهو معدل فترة الإقامة الذي يتم حسابه بتقسيم عدد الليـــالي علـــى عدد الدخول، ففي سنة 1990 كان معدل الإقامة يقدر بـــ 1.8 بالنسبة لغير المقيمين و 2.5 بالنسبة للمقيميـــن ذوي الجنسية الجزائرية و 1.4 بالنسبة للمقيمين الأجانب و2.2 بالنسبة لمجموع غير المقيمين، ففـــي ســـنة 1979 وصل المعدل إلى 3.15.

كما تجدر الإشارة إلى أن دخول السواح خلال هذه الفترة عرف تغيرا في وسيلة النقـــل المســـتعملة ، فطريق البر سجل تدفقا سياحيا متميزا خلال المرحلة 1990-1993 بنسب تتراوح ما بين 78 و 54 %، إلا أن الظروف الأمنية الصعبة حولت هذا التدفق إلى وسيلة النقل الجوي ابتداء ممن سنة 1994 لتفـــوق 50 % خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

كما احتلت وسيلة النقل البحري مكانة لابأس بها في السنوات الأخيرة، حيث انتقلـــت نســـبة دخـــول السواح من 2 سنة 1990 إلى 18 % سنة 1998 (انظر جدول رقم 05 و رقم 06) .

جدول رقم 05 دخول السواح حسب وسيلة النقل (1990-1998)

وسيلة النقل / السنة	جو	بر	بحر	مجموع
1990	229600	885318	22000	1136918
1991	280150	796050	117010	1193210
1992	424416	601841	93291	1119548
1993	255558	766656	105331	1127545
1994	275238	356729	72746	804713
1995	346209	63387	109980	519576
1996	324868	182095	98005	604968
1997	343146	184119	107487	634758
1998	364636	190843	122969	678448

جدول رقم 06 :نسبة دخول السواح حسب وسيلة النقل (1990-1998)

وسيلة النقل / السنة	جو	بر	بحر	مجموع
1990	20.2%	77.9%	1.9%	100.0%
1991	23.5%	66.7%	9.8%	100.0%
1992	37.9%	53.8%	8.3%	100.0%
1993	22.7%	68.0%	9.3%	100.0%
1994	34.2%	44.3%	9.0%	100.0%
1995	66.6%	12.2%	21.2%	100.0%
1996	53.7%	30.1%	16.2%	100.0%
1997	54.1%	29.0%	16.9%	100.0%
1998	53.7%	28.1%	18.1%	100.0%

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، مديرية الإحصائيات

نلاحظ من المؤشرات السابقة التأخر المتراكم في قطاع السياحة، ويبقى المسافرون الفرنسيون يتصدرون الطليعة بـ 37% و34% سنة 1997 و1999 ثم البلدان العربية بـ 32% و 25 % على التوالي في (1997 – 1999) رغم المحاولات التنسيق لترقية السياحة العربية ولكن اعتماد الدول العربية على مداخيل المحروقات جعلتها تهمل تنمية قطاع السياحة[9].

1- الإيرادات

إن إيرادات السياحة الدولية بالعملة الصعبة ما فتئت أن انخفضت أكثر فأكثر خلال هذه المرحلة حيث بلغت 105 مليون دولار في سنة 1990 و إلى 20 مليون دولار سنة 1998 بنسبة 81% باستثناء الانخفاض المرتبط بالوضعية الأمنية تبقى هذه الإيرادات قليلة جدا إذا ما قورنت مع بلدان البحر المتوسط حيث بلغت مثلا في المغرب 1.6 مليار دولار سنة 1998، و حسب معهد البحث للتنمية الاجتماعية للأمم المتحدة تجلب السياحة العالمية 423 مليار دولار سنويا ليصل خلال سنة 2007 إلى 6300 مليار دولار، بنسبة 11% من الاقتصاد العالمي.

2 – المنشآت القاعدية وقدرات الاستقبال

منذ 1980 عرف جمود في المنشآت رغم التدابير القانونية لتحسين الاستثمار السياحي وتحسين المنشآت الفندقية كذلك تأثرت هذه المرحلة بالمشكل الأمني، فحسب إحصائيات وزارة السياحة بلغت قدرات استقبال القطاع 67087 سرير (عمومي، خاص) من بينها 5000 تتناسب مع المقاييس الدولية و 71 % من الفنادق غير مصنفة و1% فقط مصنف في فئة 5 درجات (راجع جدول رقم07 و رقم 08) .

[9] وزارة السياحة، تقرير حصيلة دخول السواح لسنة 1999، ص 28-29.

فنلاحظ تمركز قدرات الاستقبال في السياحة الحضرية أما السياحة الصحراوية فهي تواجه ضعف في المنشآت القاعدية (انظر جدول رقم 09 ،والملحق I).

إن غياب النظرة السياحية وأزمة السكن وتدهور الوضع الأمني الذي أثر بشكل سلبي على فرص الاستثمار في هذا القطاع حول الهياكل الفندقية من طابعها السياحي إلى مناطق إقامة و زاد من تدهور حالتها.

جدول رقم 07 : تطور هياكل الاستقبال حسب الصنف

الوحدة: عدد الأسرة

الصنف/السنة	درجة 5*	درجة 4*	درجة 3*	درجة 2*	درجة 1*	غير مصنفة
1985	2347	2684	19715	5399	2217	-
1990	2758	3535	21715	6151	2534	17119
1991	2400	6844	23630	3192	2534	16386
1992	2400	6844	23908	3192	3194	16386
1993	4566	4429	23947	5620	2452	16276
1994	4802	4656	25176	5908	2581	17112
1995	4943	4792	25914	6081	2657	17613
1996	5158	5001	27040	6345	2772	18379
1997	5158	5047	27204	6374	2827	19094
1998	5785	5093	28968	7284	2975	20876
1999	3888	3222	17029	5557	2509	30071
2000	4604	3222	21310	5519	2541	29891

لمصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الدليل الإحصائي لسنة 1998
وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، مديرية الإحصائيات

جدول رقم 08 : تطورعدد الفنادق حسب الصنف

الصنف/السنة	درجة 5*	درجة 4*	درجة 3*	درجة 2*	درجة 1*	غير مصنفة
1985	5	12	59	48	36	110
1990	5	17	87	63	55	153
1991	5	20	87	68	66	234
1992	5	22	89	72	68	237
1993	7	21	89	73	69	251
1994	7	29	90	73	69	337
1995	8	31	91	83	70	370
1996	9	33	91	85	70	371
1997	9	33	91	87	70	450
1998	9	34	104	87	70	477
1999	10	20	75	65	49	556
2000	11	20	78	66	49	552

المصدر: نفس المصدر السابق

جدول رقم 09 : تطور سعة الفنادق حسب الصنف

الوحدة: عدد الأسرة

الصنف/السنة	حضري	ساحلي	صحراوي	حموي	مناخي	المجموع
1991	26286	18972	5026	3696	1006	54986
1992	26928	18972	5026	3714	1284	55924
1993	27874	19272	5146	3714	1284	57290
1994	29304	20263	5415	3903	1350	60235
1995	29689	19410	7615	3934	1352	62000
1996	30980	20254	7946	4105	1410	64695
1997	30828	20395	8663	4308	1510	65704
1998	32777	23000	9000	4629	1575	70981
1999	30213	15395	8390	6434	1844	62276
2000	31506	19723	7679	6335	1844	67087

المصدر: نفس المصدر السابق

خلاصة المبحث الثاني

لم تلق السياحة في الجزائر اهتماما كبيرا بعد الاستقلال و لم تكن عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الاقتصادية، و لكن انطلاقا من خلال المخطط الثلاثي الأول بدأ التعريف بالموارد السياحية و تواصل الاهتمام بهذا القطاع عبر المخططات التنموية التالية.

لقد اصبح إنعاش و تنمية الطاقات و القدرات السياحية من أبرز انشغالات الدولة و ذلك بهدف تلبية الطلب الخارجي خاصة مع تنظيم المبادرات الفردية و تشجيعها و تطبيق العمليات الأولى لإعادة الهيكلة في الفترة الممتدة ما بين 1980 و 1990 ، و تبني استراتيجية جديدة للتنمية السياحية تهدف إلى دعم هذا القطاع و ترقيته من خلال إنشاء مناطق للتوسع السياحي.

أما في العشرية الأخيرة فقد تميزت بإرهاصات تسمح بالولوج في اقتصاد السوق بحيث طور الإطار القانوني المتعلق بالاستثمارات الخاصة و لكن المشكل الأمني عرقل تطبيق مثل هذه التشريعات و حال دون تطور جوانب أخرى في هذا القطاع.

المبحث الثالث: الآفـــاق المستقبلية

توطئة

إن تشابك قطاع السياحة بالقطاعات الأخرى و مدى تأثيره و تأثره بجميـــع النشـــاطات الاقتصاديـــة يستلزم إدراجه ضمن سياسة التنمية و إعطائه الأولية في مختلف البرامج التنموية المحلية و الوطنية .

أولا: عنـــاصـــر التـــأطيـــر

1 – **السياحة في برنامج الحكومة:** اهتم برنامج الحكومة لسنة 2000 بضرورة ترقية الصناعـــة الســـياحية وذلك بـــ:

– تهيئة مناطق التوسع السياحي لتشجيع الاستثمار.

– إجراءات تحفيزية للنهوض بهذا القطاع والاستثمار فيه.

– ترقية المنتوج السياحي باعتباره مصدرا للدخل الوطني الإضافي وكذا لتحسين صورة الجزائر في الخارج.

– تشجيع الصناعة التقليدية وحمايتها.

– تطوير السياحة من الجانب القطاعي وليس تطوير القطاع الخاص حيث بلغت ميزانية القطاع 0.023 فـــي سنة 1998 من الميزانية العامة سنة 2000 في حين بلغت 0.053 سنة 1999 وهو انخفاض يؤكد التنـــاقض بين التصريحات والواقع.

2 – **العولمة والسياحة الدولية:** لقد تأثر قطاع الخدمات من جراء عولمة أسواق الرحلات خاصـــة قطـــاع السياحة الدولية الذي لم يواكب المنافسة الدولية مثلما هي الحال بالنسبة لمساهمة النقل الجوي التي مـــازالت بعيدة عن المنافسة .

ففي سنة 1998 احتلت السياحة الدولية الصدارة في نشاطات التصدير عبر العالم بنسبة 8% ،و خلـــق مجالا للتنافس لتوفير الجودة، تحقيق السعر التنافسي وتنويع المنتوجات الساحلية حسب طلب السوق، لذلـــك كان من واجب المستثمرين تطوير هذا الفرع من النشاط الذي أصبح صناعة حقيقية.

يستحسن للجزائر وضع سياسة لتحرير القطاع السياحي للسماح للمتعاملين دخول جو اقتصاد الســـوق، كما يجب تكوين رؤية وطنية للتنمية على المدى المتوسط والاتجاه نحو القطاع الخاص حتى يكـــون عـــاملا مؤمنا للمستثمرين والأجانب خاصة مع التوجه الجديد، وإعادة توزيع جديد للسواح الأجـــانب باتجـــاه بلـــدان

مستقبلة جديدة حسب المنظمة العالمية للسياحة مثل أفريقيا، وشرق آسيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، ولكن بالموازاة مع ذلك سوف ترتسم عراقيل جديدة في الألفية القادمة منها :

- منافسة حادة.
- تحسين متزايد **بآثار** السياحة على البيئة.
- مستهلكون أكثر وعيا وأكثر تشددا.
- مكانة هامّة للمؤسسات المتعددة الجنسيات (العولمة).
- عدم نجاعة المنشآت القاعدية والتجهيز.
- أهمية الموارد البشرية في مجال متطلبات التربية والتكوين.

إن المنظمة العالمية تقترح للسياحة إجراءات لمواجهة ذلك:

- إنشاء مواد وخدمات جديدة.
- إشراك الجماعات المحلية في التنظيم والاستغلال.
- إقامة شراكة بين الإدارة والمستثمرين والاستثمار في مجال البيئة.
- إبعاد المتعاملين غير المحترفين.
- تحسين العلاقة بين المضيف والسائح.
- تطوير وترقية المنتوج السياحي والترويج له.

حسب رأي الخبراء فإن السياحة هي القطاع الوحيد الذي يمكن من خلاله منافسة الدول المتقدمة لأنه لا يحتاج إلى علم وتقنيات متطورة كالقطاعات الأخرى لذلك ظهر هذا الاهتمام من الدول النامية. كما أنه يوفر مناصب عمل بشكل مذهل نظرا للطلب المتزايد للسواح في الخدمات الخاصة.

ففي هذا القطاع الذي ستنصب أهدافه مستقبلا حول تلبية الطلب الخارجي لا يزال مشكل التكوين والمنظومة التربوية بصفة عامة قائما للوصول و منافسة الدولة التي تعتمد اقتصادياتها على السياحة.

ثانيا: الخوصصة والشراكة

إن عمليات الخوصصة وتغيير الأنظمة كان لها تأثيرا كبيرا على القطاعات الاقتصادية ومنها الصناعة السياحية التي كانت نتاج للعولمة ، فكان على الجزائر مواكبة هذه التغيرات وذلك بتكييف النصوص التشريعية والقانونية في ميدان الخوصصة التي تجاوزها الزمن وأثرت على الاستغلال الأمثل

للموارد السياحية رغم عمليات إعادة الهيكلة والخوصصة والشراكة التي تم الشروع فيها منذ أكثر من 10 سنوات ولكنها واجهت صعوبات حقيقية.

فمشاركة القطاع الخاص في التنمية يقابله نقص الاحترافية والبيروقراطية للحصول على العقار، وأنماط التمويل التي تعتمدها المؤسسات المالية لا تسمح ببروز القطاع الخاص في الميدان. رغم ذلك يبقى نمط الخدمات وكذا قدم الوسائل المستعملة بعيدا عن المستوى المطلوب ، ماعدا بعض الفنادق القليلة.

إن الجزائر تتوفر على امتيازات لم تستغل بعد، مع أنها طورت منشآت قاعدية ضخمة (موانئ، مطارات، طرق، . . . الخ) وحسنت تسيير المواصلات السلكية واللاسلكية ووفرت خطوط استقطاب السواح في السوق العالمية للرحلات ، لذلك يمكن القيام بإنعاش القطاع العمومي.

إن تطوير السياحة الجزائرية من شأنه تحسين الموارد الوطنية خارج قطاع المحروقات، وتحديد المحاور الاستراتيجية للمؤسسات المعنية بالشراكة، وتحديد معايير الشراكة، يمكن تحقيق هذه الأهداف بإعادة النظر في :

- طبيعة تدخل الدولة المساهمة في مسعى عصرنة المنشآت القاعدية المتوفرة
- طبيعة تطلعات المؤسسة المعنية على المدى المتوسط والبعيد
- القطاع الخاص الأجنبي و الشراكة و علاقتهما بالقطاع الوطني العمومي والخاص
- علاقة الشراكة بالمستثمرين أو المتعاملين المعنيين مباشرة بالقطاع : المجموعة الفندقية، أصحاب النقل ووكلاء السياحة . . . ،

كما يجب أن تتوفر شروطا أخرى في المتعاملين:

- وضعية متوازنة و برامج تنمية و تطوير محددة بدقة.
- المشاركة في نظام توزيع عالمي.
- الاستعداد للمشاركة الفعالة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة والتعاون في الميدان التجاري والتقني والاستثمار.
- جلب الأسواق السياحية نحو الجزائر.
- الاستعداد للاستثمار المشترك من أجل إنعاش القطاع السياحي الوطني.

ثم إن اعتبار الخوصصة واعتماد سياسة الشراكة كإجراءين متكاملين و ليس بالضرورة متعارضين كما أن إقامة شراكة مع المجموعات الدولية لتسير الفنادق تولد امتيازات:

- تحسين الشغل عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة.

- تكوين المستخدمين.
- تحسين أداء المؤسسات وقدراتها التنافسية.
- تحسين رقم الأعمال بالعملة الصعبة عن طريق استعمال شبكة التجديد للتوزيع والتسويق.
- المشاركة في تحسين صورة البلاد السياحية عن طريق نوعية المنتجات والعمليات الخاصة والاحترافية للترقية.
- المساعدة في تعبئة التموين الموجه للاستثمارات الخاصة بإعادة استغلال القدرات المتوفرة وتوسيعها.

نستنتج أن إنعاش السياحة الجزائرية متوقف على مصير القطاع العمومي الذي يمكن أن يزدهر باعتماده سياسة الخوصصة والشراكة.

ثالثا: السياحة الداخلية

إن تطوير السياحة الداخلية يرتكز على عدة عوامل:

- مستوى المداخيل.
- العوامل الديموغرافية.
- العوامل الثقافية.

إن السياحة الداخلية مرتبطة أساسا بتحسين القدرة الشرائية للعائلات التي تحدد نوع حاجاتها وهناك حصة جد محدودة تخصصها الجزائر لقطاع التربية والثقافة والترفيه، و هي في تقلص مستمر منذ التسعينات، ففي سنة 1995 لم يمتص هذا القطاع سوى 1.7 % من ميزانية الأسر و هي نفس نسبة سنة 1968 رغم تحسنها في السنوات التي تلتها.

عرفت السياحة الاجتماعية تطورا بفضل تطور الوظائف المأجورة الدائمة، وتكفل الخدمات الاجتماعية للمؤسسات الوطنية والقطاعات، و ذلك بزيادة الحصة المخصصة للترفيه والتسلية والتبادل و تتكون هذه الشريحة من السكان من شبان يعانون صعوبة الاندماج بأشكاله المختلفة، لاسيما فيما يخص ميدان الاتصال، لذلك كان من الواجب تدخل الدولة في تطوير مختلف أشكال السياحة للحد من الفوارق الناجمة عن ممارسة النشاطات الحضارية.

رابعا: السيـــاحـــة والتنـــميـــة المستـــديـــمـــة

يؤكد الخبراء أن السياحة لا يمكن أن تشكل عاملا للتنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مســـتديمة أي تثمين كل التراث بمختلف أشكاله، لذلك يجب أن يعتمد التطور السياحي على معايير دائمة، بحيـــث لا يؤثـــر على البيئة على المدى البعيد، وأن يكون ناجعاً اقتصاديا، وعادلاً بين السكان المحليين من الناحية الأخلاقيـــة والاجتماعية مثلما نصت عليه جميع المواثيق العالمية والقارية والاتفاق الخاص بالتراث العالمي.

خلاصة المبحث الثالث

لقد أصبح قطاع السياحة يلعب دورا كبيرا في نشاطات التصدير في العالم، حيث وصل نشاطه إلـــى 8 % سنة 1998، و من ثمة كان من الضروري القيام بترقية القطاع و ذلـــك بإدراجـــه ضمـــن برنـــامج الحكومة لسنة 2000، و حتى يستطيع أن يلعب دورا نشطا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية و يجد مكانـــة مناسبة ضمن السياحة الدولية، يجب اتخاذ التدابير و الميكانزمات اللازمة واعتبار الخوصصـــــة و الشـــراكة مبدءا أساسيا للنهوض بالقطاع، و الانطلاق في تكييف النصوص التشريعية و القانونية وفقا لذلك.

إن تشجيع السياحة الداخلية من شأنه أن يعطي حركية للسياحة و الصناعات التقليدية، كما أن تثميـــن التراث بمختلف أشكاله يعد عاملا محفزا للتنمية المحلية و الوطنية على حد السواء.

المبحث الرابع: أهـم الامتـيـازات والعراقيل

توطئة

يتمتع قطاع السياحة و الصناعات التقليدية على امتيازات متنوعة باختلاف المواقع الجغرافية و بيئتها تجعـل منها منطقة سياحية متعددة الأقطاب، و رغم ذلك يواجه هذا القطاع عدة عراقيل تمنعه من الوصـول إلـى المكانة التي تليق به.

أولا: الامتـيـازات الطبيـعيـة

1 - الشريط الساحلي: يحتوى الساحل على أنظمة بيئية بحرية وكثبان رملية وأنظمة بيئية قرب الغابات مـن الشرق إلى الغرب.

2 - المناطق الصحراوية: تحتوى الجزائر على أكبر مساحة حوالي 2 مليون كلم2 مـوزعة علـى أربعـة (04) منـاطق كبـرى في الجنوب هي : أدرار- وادي ميزاب - تمنراست (الهقار)، تتذوف ثم إليـزي. إن ولاية إليزي تقع في أقصى الجنوب الشرقي وتعرف هذه المنطقة بالحظيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفـت منذ 1982 تراثا عالميا من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وتشكل هذه الحظيرة بوتقـة حقيقية تتصهر فيها العناصر الطبيعية والثقافية والتاريخية.

3 - الحمامات المعدنية: يوجد في الجزائر حوالي 202 منبعا للميـاه المعدنيـة، ومـن الجـانب الفيزيـائي والكيميائي تظهر التحاليل وجود أكثر من ثمانية (08) أنواع من المياه وهناك أربعة أنماط للمنابع من حيـث المستوى المعدني:

- منابع مياه ذات حرارة منخفضة (HYPOTHERMALES).
- منابع مياه ذات حرارة متوسطة(MESOTHERMES).
- منابع مياه ذات حرارة علاجية (ORTHOTHERMES).
- منابع مياه ذات حرارة مرتفعة (HYPERTHERMIQUES).

فيما يخص التراث الذي يجب تثمينه على المدى القصير:

- 07 محطات مهيأة للمياه المعدنية.
- 136 منبعا ذو أهمية محلية.

- 55 منبعا ذو أهمية جهوية.
- 05 منابع ذات أهمية وطنية [10].

ثانيا: التـــراث الثـــقـــافي

إن الحضارات المتعاقبة على الجزائر هي التي تركت الآثار وليس المناخ والتضاريس، وجعلتها مـــن أغنى دول البحر الأبيض المتوسط وأكثرها ثراء بالمناطق الأثرية، والدليل على ذلك هـــو تصنيـــف منظمـــة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لسبع مناطق أثرية كآثار عالمية وهـــي : - منطقـــة الطاســـيلي نـــاجر (إليزي)، تيبازة، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد، وادي ميزاب، حي القصبة بالجزائر العاصمة.

لذلك فالسياحة في الجزائر متواصلة في جميع الفصول خلال السنة ويمكن تعريف الـــتراث الثقـــافي على أنه مجمل العناصر التي تعكس تاريخ البلد بكل أبعاده وثرواته الثقافية التي تشمل تراث ما قبل التـــاريخ والآثار، التراث المعماري التاريخي، التراث التقليدي الذي يضم عدة أقطاب.

وقد تم اختيار أربع مناطق لرد الاعتبار لها وترقية التراث الثقافي الأكـــثر تضـــررا والتـــي يمكـــن الاعتماد عليها في مجال التنمية وهي الطاسيلي ناجر (إليزي)، وادي ميزاب، حي القصبة بالجزائر، تلمســـان وضواحيها.

ثالثا: الأقطـــاب الاجتـــمـــاعيـــة السيـــاحيـــة

حددت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي سبعة أقطاب اجتماعية سياحية لنموذج تهيئـــة الشـــريط الساحلي وكذا إدراج التراث في الحياة الاجتماعية والسياحية الثقافية للمغامرة والترفيه.

- القطب المتكون من شرشال، تيبازة، الجزائر، منطقة القبائل، ويتمحور هذا القطب حول المناطق الأثريـــة العريقة.
- القطب السياحي المشكل من المثلث بجاية، جميلة وسطيف ويضم الآثار التي تعود إلى العصور القديمـــة والقرون الوسطى والتي هي مصنفة في التراث العالمي.
- القطب المتكون من عنابة، قالمة، سوق أهراس، الطارف
- قطب أخر متكون من الأوراس، تيمقاد، قلعة بني حماد، بسكرة، بوسعادة)
- وقطب أخر متكون من غرداية، تيميمون.

- أخيرا الهقار والطاسيلي : التي تتوفر على إمكانيات ضخمة في مجال السياحة الثقافية (رسوم، نقوش صخرية) ... الخ.

رابعا: الصنـــاعـــة التـــقـــلـيـــديـــة

يقدر عدد المشتغلين في قطاع السياحة بحوالي 100.000 شخص، وهو رقما ضعيفا إذا ما قـــورن بأرقام الدول أخرى، والسبب في ذلك هو اعتبار هذا القطاع ثانويا في عملية التنمية، كما أن نفور الشـــباب من الأشغال الحرفية، غياب منظومة للتكوين في هذا المجال، وعدم وجود نظاما للأسعار مناسبا حـللوا دون تثمين الحرف والمنتوجات التقليدية، رغم الدور الكبير الذي تلعبه هذه الأخيرة في استقطاب السواح. لذا بـلت من الضروري السعي إلى سبل للتكامل بينها و بين السياحة حتى تتحسين ظروف معيشـــة ســكان المنطقـة (عمل، فك عزلة، . . . الخ).

وقد لوحظ رد الاعتبار لها خلال هذه السنوات الأخيرة و ذلك بفتح 45000 منصب عمـــل داخـل وزارة التكوين المهني، وكذا خلق برنامج عمل خاص بالقطاع ، يتضمن تكوين 1500 شاب فـــي مختلـف الاختصاصات الحرفية.

خامسا: المنشـــآت القـــاعديـــة للنـــقـــل

اهتمت الجزائر بمنشآت النقل القاعدية منذ الاستقلال سواء أكان ذلك في الطرقـــات أو المطـــارات أو الموانئ، حيث تعتبر من أحسن الشبكات الوطنية على مستوى المغرب العربي بحيث تتعدى 100.000 كلم. فحسب المعطيات المتضمنة في التقرير المتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتنمية على المدى المتوســـط تمثـل الشبكة الحالية لهذه الهياكل :

- 96000 كلم من الطرقات.
- 4200 كلم من خطوط السكة الحديدية موزعة على 3060 كلم من السكك الحديدية ذات الخط الواحد.
- 1140 من الطرقات الضيقة و 300 كلم من الطرقات المزودة بالإنارة.
- 30 مطار مصنف.
- ميناءان (02) مخصصان للمحروقات.

---

[10] ONS Annuaire Statistique N° 19- 1999.

- 17 ميناء للصيد البحري.

- ميناءان (02) للترفيه.

وهي طاقات لا يستهان بها إلى جانب طاقات أخرى في حالة إنجاز.

إن دور النقل الجوي في السياحة لا يستهان به لذلك فالجزائر تحاول أن تواكب ذلك من خلال ما هو موجود .

- 05 مطارات دولية من الدرجة الأولى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية).

- 07 مطارات دولية من الدرجة الثانية (حاسي مسعود، عين أمناس، تلمسان، تيارت،أدرار، تبسة، تمنراست).

- 08 مطارات وطنية (بشار، بجاية، الوادي، ورقلة، عين صالح، جانت، بسكرة، إليزي).

- 14 مطارا جهوية.

- 19 مطار ذات الاستعمال المحدود منها 4 مطارات ترتبط نشاطها بالبحث والاستغلال في مجال المحروقات، والمناجم، (مطار حاسي رمل، سطح، روديوس، البرمة).

كما يوجد 29 مطارا مفتوحا للشركات الخاصة، ويبقى المشكل بقدرة استيعاب المطارات الدولية و تطوير و تعزيز منشآت الملاحة الجوية في الهضاب العليا والجنوب إذ إن توسيع السياحة، خاصة منها الحضرية، يتطلب شبكة النقل وتوزيعها.

سادسا: العراقيل وتدهور التراث الطبيعي والثقافي

1 - الشريط الساحلي:

إن تدهور الحالة الأمنية والبيئية كان وراء تراجع السياحة الشاطئية، وكذا ظاهرة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ تؤثر على التوازن البيئي وعلى نوعية الشواطئ ... الخ.

إن السياحة الشاطئية تمتص 70% من القدرات في مجال الفندقة، كما أن الشواطئ تعاني من التدهور الطبيعي وسوء التنظيم، لذلك كان لابد من اعتماد سياسة للحفاظ على المناطق الساحلية، بإدراج تطوير المناطق الساحلية ضمن سياسة تهيئة الإقليم، وفقا لمنهج تسيير موحد خاص بالمساحات وحماية الشواطئ، باعتبارها موارد اقتصادية وتراث وطني.

2 - المناطق الصحراوية:

إن الحظيرة الوطنية للطاسيلي المصنفة ضمن المناطق المحمية طبيعيا تزخر بالحفريات من بقايا الحيوانات والنباتات والمناطق الأثرية الغنية، وكذا رسوم ونقوش يمكن معرفة بواسطتها الحضارات المتعاقبة على القارة الأفريقية،إلا أن هذا التراث مهددا من طرف الإنسان، أكثر مما هو مهددا من الطبيعة، فمساحة الحظيرة الوطنية للطاسيلي الواسعة وكثرة السواح يستوجب التعبئة المتواصلة لأعوان مؤهلين لحماية التراث، و إنشاء مراكز ثابتة للترقية.

3 - التسيير الإداري لقطاع السياحة:

إن توزيع الوحدات السياحية ونوعية المناطق المنتشرة فيها، تؤهلها لأن تصبح العامل المحرك لسياسة الإنعاش الجديدة، لكن بشرط استقلالها من التسيير الإداري للدولة وانتقالها لنظام تسيير جديد، ولتحقيق ذلك يجب توفير اليد العاملة، ورؤوس الأموال اللازمة للقيام بصناعة سياحية فعلية، لدعم إنعاش القطاع وتحسين نوعيته و يتطلب هذا :

- وضع سياسة استثمار فعالة في مجال إعادة الاعتبار للقطاع وتوسيعه، و هنا تطرح مشكلة التمويل.
- تحسين إنتاج مؤسسات التسيير السياحي وعندها تطرح مشكلة التسيير.

إن القطاع لا يتوفر على تمويل ولا تسيير لهذه الاستثمارات حيث أن حوالي 90 % من التجهيزات لم تعد تواكب المقاييس العالمية.

لذلك كان لابد من مشاركة جزئية أو كلية للقطاع الخاص الوطني أو الخارجي في تسيير الوحدات السياحية وبالتالي الاتجاه للخوصصة ودخول المنافسة الدولية.

- **نظام الاتصال والإعلام:** إن لدور الإعلام أهمية استراتيجية في تطوير الصناعة السياحية، وتعتبر المنشورات الإعلامية والبطاقات البريدية والدلائل والصحافة المكتوبة أوالناطقة أو السمعية أو البصرية، أهم التقنيات الإعلامية التي تخدم السياحة وتعزز المعرفة وتروج لسمعة البلد وتعرف بالمنتوج السياحي لدى الزبائن، وعلى سبيل المثال وحسب المنظمة العالمية للسياحة بلغ معدل حصة ميزانية الترقية لدى المديريات أو المنظمات الوطنية للسياحة 61.79 % من الميزانية الإجمالية لسنة 1997 لشمال أفريقيا وبالنسبة للجزائر بلغ هذا المعدل 23.58%.

4 - تدهور التراث الثقافي:

لقد تدهور التراث الثقافي في الجزائر من جراء المظاهر الطبيعية و النشاط البشري وكمثال على ذلك حالة الطاسيلي التي تتأثر بالزوابع الرملية وسيلان الأمطار فيزيد من تدهور حالة النقوش الصخرية وتأكلها

والتي تحمل رسوما دون أن ننسى تعرض المناطق الأثرية لإتلاف من طرف الزوار بطريقة عمدية أو غير مباشرة.

* إن الحظائر الوطنية للطاسيلي والهقار تعد المناطق الأثرية الأكثر تضررا نظرا لبحث السواح عن الأشياء التذكارية وأخذ صور تذكارية وبذلك تفقد المعالم الوحيدة من حضارات ما قبل التاريخ، وكذلك حالة القصبة التي عرفت تدهورا لأسباب طبيعية وانزلاق التربة وضعف مواد البناء وكذا انهيار المنازل والمساجد والورشات الحرفية وأضرحة الأولياء.

إن حالة تلمسان وضواحيها التي تتميز بالمناطق الأثرية المتميزة بالهياكل ذات الطابع المعماري وثقافي إسلامي يتعرض للهدم من جراء مشاريع التعمير والتوسيع على حساب الآثار والتراث وعليه فالحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية يستوجب تطوير السياحة الثقافية.

5 - تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار:

حسب الإحصائيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ومتابعته بلغ عدد المشاريع المسجلة في القطاع السياحي 1243 مشروعا في نهاية 1999 بنسبة تقدر بـ 4% من العدد الإجمالي للمشاريع، بينما بلغت الشراكة 14 مشروعا وهي كفيلة بإنشاء 2246 منصب عمل، وتشكل صعوبة الحصول على العقار السياحي وارتفاع كلفة الاستثمار أهم المشاكل التي تعيق الاستثمار في هذا القطاع.

6 - نظام الاتصال و الإعلام:

يشكل الإشهار أهم عناصر وسائل الترقية حيث يقدر بـ 71.1 % من النفقات في سنة 1997 و 28.9% من النشاطات الترقوية (معارض، ملتقيات، رحلات ... الخ) و 11.5% للعلاقات العامة والصحافة و 3.7% للإعلام الموجه للجمهور و نشاطات البحث.

إن تطوير السياحة تستفيد منه ثلاث فئات من المتعاملين هي : الدولة والجماعات المحلية و المختصون في السياحة، فالتعاون الفعال لتوفير الوسائل المالية المعتبرة، واستخدامها في السوق ضروري لإنجاح القطاع.

إن توسيع شبكة الإنترنت حل محل جميع وسائل الاتصال التقليدية، وسهل تسويق الخدمات السياحية. لذلك كان من الضروري الاعتماد على سياسة في الاتصال لدخول المنافسة السياحية مع البلدان المتقدمة في السياحة، بتوفير بعض الشروط أهمها: الإعلام، الحصول على التأشيرة، الحجز، الاستقبال، النقل، الإيواء، التنشيط، دون أن ننسى تحسين ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية، حيث يقدر عدد

الأجهزة الهاتفية بـ 05 أجهزة لكل 100 نسمة، وتتوفر الجزائر على 200 محطة قاعدية وهي ضئيلة إذا ما قورنت بمدريد التي تملك 500 محطة [11].

خلاصة المبحث الرابع

تتميز الجزائر بتنوع ثرواتها الطبيعية وتراثها الثقافي، حيث أن السياحة تتواصل على مدار السنة و عبر جميع الفصول، إذ أن السائح يجد مبتغاه سواء اهتم بالشاطىء أو بالصحراء أو بالحمامات المعدنية، كما أن جل المناطق السياحية تزخر بموروثات ثقافية كثيرة مستقاة من وحي الحضارات المتعاقبة بالجزائر، و هي تستحق التشجيع و العناية.

إن هذا القطاع لم يصل بعد إلى درجة نمو ذات شأن ترفع من قيمته، فهو رغم الإمكانيات الطبيعية المتاحة، ما زال يعاني من عدة مشاكل بسبب تدهور الوضع الأمني و تراجع السياحة الشاطئية و تخريب النقوش الصحراوية و نقص الاستثمار الخاص و نقص وسائل الاتصال.

إن التسيير الإداري لهذا القطاع يؤثر سلبيا على تنميته فهو يحتاج إلى مرونة أكثر و يتطلب اتباع اللامركزية للتحكم فيه.

---

[11] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: مشروع التقرير حول المساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، ص 95.

المبحث الخامس: السياسة السياحية ودور الدولة

توطئة

إن القطاع السياحي هو عامل إنعاش للاقتصاد ومحرك لدفع سياسات إعادة التوازن على المستوى الوطني، إذ أن تطور القطاع مرتبط بالنمو الاقتصادي والاجتماعي عامة حسب استراتيجية معينة للتنمية، على المدى المتوسط والطويل .

أولا: ضرورة إعادة تحديد سياسة وطنية للسياحة

ينبغي إيجاد إستراتيجية وطنية تدعم هذا القطاع السياحي ليكون مفضلا لدى المستثمرين والمتعاملين الخواص، بتشجيع التشاور ما بين القطاعات نظرا لخصوصية هذا القطاع، وذلك بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة الاعتبار للصناعة التقليدية، وترقية المميزات الثقافية، وحماية البيئة، ودراسة قدرات المعالم السياحية، وإعطاء سمعة جيدة داخليا وخارجيا، ومراقبة الأسواق السياحية الوطنية والدولية، كما يجب أن تهتم الدولة بخلق جوا محفزا وتنافسيا للتعرف على مناطق التوسع السياحي وحمايته.

ثانيا: دور الدولة

من واجب الدولة خلق جوا للمنافسة وضمان الحماية للمستهلكين، وتشجيع استيراد الأسواق الخارجية عبر عرض قوي للمنتوجات والخدمات، حسب المقاييس الدولية، و هذا يحتم تطوير مفهوم السياحة وإعادة الاعتبار للخوصصة، لبعث المبادرات الخاصة عن طريق الشراكة.

إن سمعة السياحة هي من مهام الدولة، و ذلك بالسهر على تصحيح السلوكات المخالفة للصالح العام وكذا توفير الحماية والأمن.

1 – الانشغالات الرئيسية للإدارة المكلفة بالسياحة

إن الإدارات المركزية السابقة اقتصر نشاطها على التقسيم الإداري وأهلت التخصص في المهام، أما وفي الوقت الراهن يمكن تحديد إنشغالات الإدارات في:

ا – تحديد ووضع سياسة سياحية.

ب– ترقية الاستثمار.

ح- حماية التراث السياحي.

خ - إخضاع النشاطات للمعايير السياحية .

ت - تفضيل سياحة النزهات والدورات والأعمال.

ث - التكوين.

2 - العناصر الأساسية للسياسة السياحية الجديدة

تهدف السياسة السياحية الجديدة إلى :

-ضرورة رفع الشغل المستديم في هذا النوع من النشاط، وخلق مناصب شغل أخرى بطريقة غير مباشرة.

- إعطاء نظرة حسنة عن البلاد .

- بروز صناعة سياحية تنافسية.

3 - الاختيارات التجارية

الأولوية للمدى المتوسط والقصير :

إن تنوع المناخ والتضاريس وتنوع المنتوج السياحي للجزائر والنوعية النسبية لشبكة الطرق والنقل الجوي والبحري، تجعل من الجزائر قطبا سياحيا مهما، يتوافد عليه السواح على مدار السنة، لذلك يجب تبني سياسة دولية مكثفة و سريعة، عن طريق تحديد مناطق التوسع السياحي، لأن عدم قدرة القطاع على تهيئة جميع هذه المناطق(174 منطقة) يستلزم تحديد الأولويات، التي تتمثل في الأخذ بعين الاعتبار الموارد السياحية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، و ذلك بتحديد مناطق التوسع السياحي الجديدة وترقيتها و تكثيفها، و تبقى عصرنتها من مهام المستثمرين الثانويين،عبر إدخال نشاطات جديدة (رياضة، ترقية، المعالجة بمياه البحر) .

خلاصة المبحث الخامس

إن دور الدولة مهم في تفعيل الدورة الاقتصادية من خلال التنظيم و المراقبة و التوجيه، و باعتبار قطاع السياحة أحد الركائز التي يجب أن يقوم عليها الاقتصاد الوطني، بات من الضروري إعادة تحديد سياسة وطنية للسياحة تخلق جوا محفزا و تنافسيا للمتعاملين الاقتصاديين، و إعطاء نظرة حسنة للبلاد و رفع الشغل المستديم يسمح ببروز صناعة سياحية جديدة و تبني سياحة دولية مكثفة و سريعة مع تحديد أولويات التوسع السياحي و ترقيته.

خـــلاصـــة الفصل الأول

إن ضرورة تنويع الاقتصاد وموارده، حتمية لابد منها للوصول إلى تنمية اقتصاديـــة خـــارج قطـــاع المحروقات، حتى لا يكون اقتصاد الجزائر هشا و خاضعا لاهتزازات و تقلبات الأسواق المالية.

من هذا المنطلق يجب النظر إلى السياحة كعنصر أساسي و محرك للاقتصاد لتشابكها مع القطاعـــات الأخرى وامتصاصها للعمالة، لكن السياسات و المخططات السابقة كانت تعتبر هـــذا القطـــاع ثانويـــا رغـــم ضخامته وتراثه الطبيعي و الثقافي الغني.

إن السياحة في الجزائر يجب إن تواكب التطور الحاصل في العالم لأنها القطاع الوحيد الـــذي يمكـــن من خلاله منافسة الدول المتقدمة،لأنه لا يتطلب تكنولوجيا عالية،و لكنه يحتاج إلى حيز خاص به للدخول فـــي اقتصاد السوق.

لقد أصبح ضروريا إيجاد موقعا ضمن الخريطة السياحية الدولية من أجل تنويـــع المداخيـــل و دفـــع عجلة التنمية، إذ أن السياحة العالمية جلبت أكثرمن 423 مليار $ سنة 2000 و ستبلغ 6300 مليار $ســـنة 2010 أي 11 %من الاقتصاد العالمي، ولكي ترقى سياحتنا إلى مستوى السياحة العالمية يجب:

- تهيئة مناطق التوسع السياحي.
- القيام بإجراءات تحفيزية للنهوض بالقطاع.
- ترقية المنتوج السياحي باعتباره مصدر للدخل.
- تشجيع الصناعة التقليدية.
- تطوير السياحة.
- الخوصصة و الشراكة.
- تطوير شبكة النقل الجوي، البحري، البري.
- تطوير السياحة الداخلية و كذا التنمية المستديمة و إجراءات أخرى من شأنها إن تجعل هـــذا القطـــاع محل اهتمام و في موقع يسمح بالمنافسة الدولية.

الفـــصـــل الثـــاني: الفلاحة والتنمية الاقتصادية

مدخل

تواجه الجزائر رهانات كبيرة فيما يخص القطاع الفلاحي، خاصة مع تزايـــد الســـكان واحتياجاتـــهم الغذائية المتزايدة، التي لم تواكب التطور الحاصل في تحسين الإنتاجية، مما أدى إلى اختلال التـــوازن فـــي رصيد الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية الذي أثر سلبيا في عملية النمو الاقتصادي.

إن النمو الاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع الفلاحة لعلاقته بالحالة الغذائيـــة ، و تشـــابك هـــذا القطاع بالقطاع الصناعي .

إن الفلاحة الجزائرية رغم كونها مصدرا للثروة الدائمة، لم تحظ بالأولوية التي تستحقها في مختلـف الخطط واستراتيجيات التخطيط التي اعتمدت على الصناعة و اعتبرتها قطاعا محركـــا للتنميـــة الاقتصاديـــة بينما اقتصر دور القطاع الفلاحي في بعض المهام الثانوية:

- استخدمت الفلاحة كسوق أو منفذ للمنتجات الصناعية المستعجلة في عملية الإنتاج مثل الجـــرارات، آلات الحصاد، . . . الخ، وسائل النقل، الأسمدة بهدف الزيادة في الإنتاج والإنتاجية بإدخال و تعميم التطور التقني.
- منح المواد الأولية للصناعات التحويلية.
- رفع مستوى الفلاحين برفع مدا خيلهم وتحسين ظروف الحياة للحد من النزوح الريفي.
- ولكن بين البرامج المسطرة والنشاطات المحققة في الواقع، نلاحظ تباينا بحيث أصبح هذا القطاع لا يلبـــي الطلبات المتزايدة للسكان، واضطرت البلاد مضاعفة استيراد الحاجيات الاســـتهلاكية (الفلاحيـــة) وأدخلـــت الجزائر في التبعية الغذائية مع الخارج [12]، وأمام هذه الأزمة الفلاحية يمكن التساؤل، هل يمكن فعلا تنمية هـذا القطاع؟ وما هي السبل الكفيلة لتطوير هذا المشروع للقضاء أو الحد من التبعية الغذائية؟.

ثم انطلاقا من تحديد الإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي، ما هي الأهداف القابلة للتحقيق؟

---

[12] S. BERDANI, l'Agriculture Algérienne depuis 1966, Edition OPU Alger 1981, P 232.

المبحث الأول: تطور الإطار التنظيمي والهياكل الفلاحية

توطئة

لقد مر القطاع الفلاحي في الجزائر بعدة مراحل و عدة نماذج من التسيير تهدف إلى محاولة الإصلاح و الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج، و لكنه صادف عدة مشاكل و عراقيل تنظيمية و مادية .

أولا: تطور الإطار التنظيمي قبل إعادة الهيكلة

عرفت الفترة الممتدة ما بين 1962 و 1966 تقهقرا في ظروف الإنتاج بسبب مخلفات الاستعمار، أما في المرحلة الممتدة ما بين 1967 – 1984 فقد تميزت باتخاذ مجموعة من الإجراءات الجذرية تتعلق بتحويل العالم الريفي من خلال ثلاثة أنماط التسيير الفلاحي :

- التسيير الذاتي.
- الثورة الزراعية.
- القطاع الخاص الذي دعم كليا بهياكل التموين، التجارة، المال.

1 – قطاع التسيير الذاتي:

تقرر إنشاء قطاع التسيير الذاتي بمرسوم مارس 1963 الذي أكمل ما سبقه في 1962، كانت هذه الإجراءات ضرورية لمواجهة رد الفعل العفوي للعمال الذين اخذوا على عاتقهم الدفاع وتسيير الإرث الذي اصبح شاغرا جراء هجرة جماعة الإقطاعيين الفرنسيين 1962– 1963، فتدخلت الدولة وأممت 22037 مزرعة وجمعتها في 1994 قطاع مسيرا ذاتيا بمتوسط 1154 هكتار.

هذا الأخير أنتشر على مساحة تقدربـ2.5 مليون هكتار وشغل 150.000 عامل ، و وفر قوت أكثر من مليون شخص[13] .

إن قطاع التسيير الذاتي كان بحاجة ماسة لرؤوس أموال من أجل استغلاله وتسييره، لهذا الغرض لجأت لجان التسيير إلى الخزينة للاقتراض لعدم توفر الأموال.

---

[13] A. BRAHIMI, l'Economie Algérienne, Editon OPU, Alger 1991, P 232.

لقد كان تنظيم القروض من صلاحية "الديوان الوطني للثورة الفلاحية" الذي يستفيد بدوره من القرض من البنك المركزي للاستغلال الفلاحي، ثم إعادة دفعه للبنك المركزي عن طريق الديوان بعد تحصيل المحصول.

كان تموين الاستغلال للتسيير الذاتي بالأسمدة والأشجار والقمح و الكروم و الحمضيات، يتكفل به الديوان الجزائري ما بين المهن للحبوب، و هو نفسه الذي يقوم بعملية التسويق لاحتكاره السوق الداخلية والخارجية، وأما تعاونيات الإصلاح الزراعي فقد اعتنت بالخضر والفواكه.

إن النظرة الإدارية للهياكل من طرف الوصاية خلفت مشاكل متعددة للقطاع الفلاحي، تتعلق بالتمويل و تسويق المنتوج الفلاحي، فكانت السبب الرئيسي في عدم فعالية هذا القطاع، و بالتالي لم يستطع نظام التسيير الذاتي أن يقوم بدوره كمحرك للفلاحة.

2 - الثورة الزراعية:

نذكر من بين الأهداف المسطرة للثورة الزراعية التي أنشئت سنة 1971 في إطار التنمية الفلاحية:

- العصرنة التي تفرض رفع استهلاك الأسمدة والبذور واستغلال الأراضي غير المستغلة، لتحسين طاقات الإنتاج الفلاحية و الاستجابة للحاجيات الغذائية.
- إعادة تنظيم ورفع الإنتاج الفلاحي وتجديد وإصلاح الريف وبالتالي اقتراح إعادة النموذج الكلي للمحيط الفلاحي.

إن انطلاق الثورة الزراعية ترجم بتشكيل حوالي 6000 تعاونية للثورة الزراعية تغطي مساحة تقدر بـ 1100.000 هكتار وكذلك تشكيل ما يقرب 700 تعاونية للخدمات ، بالبلديات و730 تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك مكلفة باستعمال مشترك لوسائل الإنتاج[14] .

عرفت التعاونيات الجديدة عدة مشاكل منذ نشأتها نذكر منها المشاكل التي كانت في مرحلة التسيير الذاتي وهي:

- مركزية القرارات و انعدام الحوافز.
- عجز تعاونيات الثورة الزراعية وعدم اهتمام المتعاونين بالنتائج المالية والوحدات الإنتاجية نظرا للقرارات الفوقية وانعدام الاستقلالية في اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- هذه المرحلة أهملت ملكية الدولة وأصبحت غير مراقبة وعرفت كذلك ضعف في مردودية الإنتاج وأصبح الفلاحون كموظفي المكاتب و هذا أثر سلبيا على الثورة الزراعية.

---

[14] B. HAICHOUR, Le défi Agro-Alimentaire de l'Algérie, Analyse et Stratégie pour l'an 2000, P 28.

3 - القطاع الخاص:

إن التنوع الكبير في هذا القطاع جعل من خصوصياته وجود استغلالا غير متجانسا ومجزأ، وفي فترة 1976-1978 عرف القطاع الخاص ثلاث فئات من الاستغلال:

1. المستثمرات ذات الاستغلال العائلي المحدود والتي لا تملك وسائل الإنتاج ولا الوسائل التقنية ولا حتى الإعانات لتكثيف منتجاتها لتحقيق فائض يمكن تسويقه.
2. المستثمرات ذات الاستغلال العائلي الموجه للبيع والتي تملك من الوسائل ما يمكنها تحقيق فائض يمكن تسويقه، لكنها بالمقابل تعاني من صعوبة الحصول على القروض ومن وسائل الإنتاج التي تتحصل عليها غالبا من السوق الموازية بأسعار جد مرتفعة.
3. المستثمرات المتطورة (الحديثة) التي تملك وسائل تقنية حديثة وموارد مالية تسمح لها بتحقيق فائض فلاحي.

فالثورة الزراعية وضعت حدودا للاستغلال على نطاق واسع و هذا بتجميد المعاملات العقارية.

ثانيا: إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الفلاحي

بعد تحليل حالة القطاع الفلاحي، اتضح أن طريقة التسيير الفلاحي لم تكن مناسبة واستوجبت هيكلة أخرى حتى يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعب دوره كمحرك لعجلة التنمية الاقتصادية.

ففي بداية الثمانينات (1980) عرفت هيكلة وتنظيم القطاع وتلتها عمليات أخرى يمكن ذكر أهمها:

- تحرير تسويق الخضر والفواكه (مرسوم رئاسي رقم 16 سنة 1980).
- إعادة هيكلة قطاع الدولة في سنة (1980-1981) والذي ترجم بإزالة تعاونيات الثورة الفلاحية وحل التعاونيات الفلاحية.
- إنشاء سنة 1982 البنك الفلاحي للتنمية الريفية لتمويل الفلاحة بمنح قروض للقطاع الخاص.
- قانون العقار(18-83) الذي يسهل الحصول على الملكية الفردية للأراضي الفلاحية على شكل قطع من الأراضي غير المنتجة في الجنوب والهضاب العليا يتم توزيعها على الأشخاص الطبيعيين وتهيئتها بالاستعانة بالموارد المالية والتقنية للدولة. كما تمنح ملكية الأرض للشخص في حالة تهيئة الأراضي خلال مدة 5 سنوات، و في نفس الوقت صدر قانون 18-83 يلغي تحديد ملكية العقارات المقررة بالأمر المتعلق بالثورة الزراعية لسنة1971.
- قانون 19-87 ألغي القطاع الفلاحي الاشتراكي وتمت تجزئة التعاونيات الفلاحية الاشتراكية بمستثمرات فلاحية مشتركة (EAC) ومستثمرات فلاحية فردية (EAI)، بينما أصبح الفلاحون يخضعون

إلى السعر المحدد من طرف المركزية بالنسبة للسلع والرأسمال العقاري. أما استغلال الأراضي فقد قسم إلى نصيب كل فرد متساوي من المجموعة المشتركة وأصبح دورها كشركة مدنية من الناحية القانونية.

ثالثا: أثر إعادة الهيكلة وإعادة تنظيم على القطاع الفلاحي

أظهرت الإجراءات الأولى لإعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي بعض الآثار الإيجابية على حالة القطاع بشكل عام، إذ تم تسجيل تحسنا في الحالة المالية للتعاونيات التابعة للدولة.

حققت من بين 3408 تعاونية تابعة للدولة عامي (85-86)32% من الأرباح عكس 13% من الأرباح التي حققت عامي(82-83)، وتبقى هذه النسبة معتبرة [15] بالرغم من انخفاض المساعدات المالية إلى 43%.

وفي نفس الفترة لوحظ تحسن في الإنتاج وتوقيف واستيراد بعض المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع – نظرا لتشبع السوق الوطنية من هذه المنتوجات – و رغم ذلك فإن التدابير المتخذة كانت لها انعكاسات سلبية عديدة .

اعتبرت أكثرية المنتوجات سلعا استراتيجية، لذلك كانت تسلم للدواوين الحكومية، وقد تم تحرير التجارة التي انعكست سلبا على الانتاج الفلاحي ، بينما باقي المنتوجات المدعمة والمستوردة كانت محل تضارب من طرف الموزعين الخواص.

إن تحسن الإنتاج وتشبع السوق من المنتوجات الوطنية ومن الدواجن كان وهميا ومصطنعا، فقد نتج عن إلغاء استيراد هذه المنتوجات ارتفاعا معتبرا في مدخلات المنتوج الغذائي حيث ارتفع حجم الاستيراد إلى 91.800 طن سنة 1986 وكان سنة 1979 يقدر بـ: 168.000 طن .

لقد كان ارتفاع إنتاج الحبوب في سنة 1985 مرتبطا فقط بالظروف المناخية الجيدة لتلك السنة.

رابعا: مرحلة (1988 – 2000)

عرفت هذه المرحلة محاولة إنعاش اقتصادي من خلال التحكم في التبعية الغذائية وإعطاء الفلاحة دور المحرك الرئيسي للقطاعات الأخرى،و ذلك بإدراج عملية الإصلاحات الاقتصادية في هذا القطاع، حيث تم تفكيك المستثمرات الفلاحية الاشتراكية وتعويضها بمستثمرات جماعية وفردية، ووضعت سياسات ترمي إلى تشجيع الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي، إذ حولت 3264 مزرعة فلاحية

---

[15] F. CHEHAT, Déterminants et Premiers effets de la réorganisation de l'Algérienne, N°7, 1992, P 2.

اشتراكية في نهاية سنة 1987 إلى 22365 مستثمرة جماعية بمساحة 2.2 مليون هكتار و 5677 مستثمرة ذات طابع فردي بمساحة 56.000 هكتار[16].

خلاصة المبحث الأول

لقد اعتبر القطاع الفلاحي منذ الاستقلال، قطاعا ثانويا رغم أنه مصدرا للثروة المتجددة ، و مصدرا للغذاء ويوفر مدخلات القطاعات الأخرى التي لها صلة مباشرة معه .

إن سبب تأخر هذا القطاع راجع لغياب استراتيجية فلاحية رشيدة و جعله حقلا للتجارب، إذ تعاقبت عليه عدة سياسات باءت تقريبا كلها بالفشل. لقد عرفت المرحلة ما بين 1962-1966 تقهقرا في الإنتاج بسبب مخلفات الاستعمار، ثم فشلت أيضا سياسة التسيير الذاتي بسبب النظرة الإدارية للهياكل من طرف الوصاية، ثم تلتها مرحلة الثورة الزراعية التي انجر عنها مشاكل عديدة منها مركزية القرارات و غياب التحفيز و عجز التعاونيات وإهمال ملكية الدولة.

لقد عرفت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الثمانينات تحسنا في الحالة المالية للتعاونيات التابعة للدولة و تحسنا في الإنتاج، و تم إيقاف استيراد بعض المنتوجات الذي سبب بدوره ارتفاعا كبيرا في مدخلات المنتوج الغذائي فارتفع حجم الاستيراد مرة اخرى.

أما مرحلة 1988-2000 فقد عرفت بمحاولة التحكم في التبعية الغذائية بإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة حتى يلعب دورا محركا في الإقتصاد الوطني و يساهم في عملية إنعاشه.

---

[16] المجلس الاقتصادي الاجتماعي: مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 16 ، جويلية 2001، ص 22.

المبحث الثاني: عـرض القـطـاع الفلاحي

توطئة

تتوفر الجزائر على إمكانيات و قدرات فلاحية كبيرة حيث أن المساحات الفلاحية الشاسعة و توفـر المـوارد المائية و تنوع المنتوج الفلاحي من حبوب و بقول و أشجار الخ ..، من شأنه أن يحقق لهذا القطـاع تنمية حقيقية، و لكن شرط اتباع سياسة فلاحية قادرة على تسويق هذا المنتوج و تهدف إلى تطويـره فـي المـدى القصير و الطويل .

أولا: القـدرات الفلاحية للجزائر

1 – الإمكانيات العقارية:

تقدر المساحة الفلاحية بـ 24 مليون هكتار، لا يستغـل منها سـوى الخمس 5/1 (8 مليون هكتار) والبقية مصنفة كمنطقة رعوية وأراضي غير منتجة، فالمساحة الفلاحية تمثل 3 % مـن المسـاحة الإجماليـة مـن الوطن[17] .

2 – الموارد المائية:

يوجد ببلادنا 107 سد في حالة اشتغال من بينها 43 سد يفوق طاقة الواحد منه 10 مليـون م3، ففـي شمال البلاد ارتفعت المصادر الجوفية إلى 1.8 مليار م3، تمتلك المناطق الصحراويـة طـاقتين مـائيتين متحجرة سعتها تقدر بـ 60.000 مليار م3، أما توزيع الأراضي التي تعتمد على الأمطار فهي:

- 1.8 مليون هكتار موجود في مناطق ممطرة و التي تفوق 600مم/مطر/السنة.
- 3.6 مليون هكتار موجودة في خط 600-440 مم.
- 2.6 مليون هكتار موجودة في المناطق التي تكون نسبة تساقط الأمطار فيها أقل من 440 مم.

---

[17] Rapport National sur l'Alimentation et l'Agriculture (Sommet Mondial de l'Alimentation – Rome, 12-13 Novembre 1995, P18.

ثانيا: أهـــم المنـــتـــوجـــات الفلاحيـــة

إن أهم المنتوجات الفلاحية هي:

زراعة الحبوب :

تقدر المساحة المستعملة سنويا بحوالي 3 مليون هكتار وتنتج في المتوسط 1730.000 طن من جميع الأصناف المختلطة.

زراعة البقول :

متوسط الإنتاج من زراعة البقول هو 3000.000 طن وتستعمل مساحة تقـــدر بـــ 3000.0000 هكتار.

زراعة العلف :

تستحوذ على 6.3 %من المساحة الفلاحية القابلة للاستعمال أي حوالي 500.000 هكتار وتغطـــي 65% من الحاجيات الغذائية للمواشي والأدوات الزراعية.

زراعة الأشجار :

تتربع البساتين على مساحة إجمالية تقدر بـــ410.000 هكتار أي حوالـــي 5 % مـــن الأراضـــي الفلاحية المستعملة وتقدم منتوج إجمالي يقدر بـــ 750.000 طن.

الكروم :

تتربع على 1.2 % من المساحة الفلاحية المستعملة بـــ 59000 هكتار.

النخيل :

يتربع على 6 مليون نخلة أما الإنتاج السنوي فهو حوالي 285.000 طن .

الإنتاج الحيواني:

قدر عدد المواشي بـــ1 مليون بقر وما بين 15 – 18 مليون غنـــم وبلـــغ الإنتـــاج الســـنوي بحوالـــي 320.000 طن لحوم حمراء ومليار لتر من الحليب، أما إنتاج الدواجن فبلغ حوالـــي 270000 طـــن لحـــوم بيضاء و 3 مليار بيضة للاستهلاك السنوي.

المنتوج الغابي :

إن أهم المنتوجات الغابية تنحصر في الخشب بـــ 180.000م3/سنة، الفلين بـــ 110.000 قنطار ســـنويا والحلفاء بـــ 150.000 قنطار سنويا[18] .

ثالثا: السياسة المتبعة لتجارة المنتوج الفلاحي

تطورت هذه السياسة في كثير من الجوانب، منها تحرير التجارة الخارجية، سياسة الأسعار، مراجعة نظام الحوافز، تدابير الميزانية، تنظيم المهنة الفلاحية الملائمة للإدارة وإعادة الهيكلة للمؤسســـات العموميـــة للقطاع[19] ، وترتكز السياسة المطبقة على المستوى المحليةعلى:

1 – سياسة الأسعار:

إلغاء دعم الدولة لعوامل الإنتاج وتحرير أسعار عوامل الإنتاج الفلاحي المحـــددة عـــن طريـــق السوق وهذا ابتداء من1994، وحتى أسعار الإنتاج ما عدا القمح المستفيد من الدعم بالســـعر الحـــد الأدنـــى المضمون.

2 – الجباية:

إن الضغط الجبـــائي الممارس على نشاطـــات الإنتاج الفلاحي لم يكن ذو أهمية بالغة، و لكن ابتـــداء من سنة 1994 تمت إعادة النظر في ذلك بإزالة كل الإعفاءات فيما يخص الرسوم علـــى القيمـــة المضافـــة والحقوق الجمركية للسلع والخدمات الموجهة للقطاع الفلاحي، و إخضاع النشاطات الإنتاجية للضريبة علـــى مداخيل الفلاحين بصفة تضامنية.

في الوقت الحالي، يشارك القطاع الفلاحي بشكل تضامني في تراكم الميزانية بجباية متواضعة نوعـــا ما متطورة، ويبقى مستوى التغطية المالية ضعيفا.

3 – فيما يخص الرسم على القيمة المضافة (TVA) :

- الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة الخاص بالاحتكار الآتي : (قمح صلب، قمح لين)
- معدل نسبة التخفيض يقدر بـــ 7 % مطبقا على المنتوجات التالية: ذرة بيضـــاء، مبيـــدات الحشـــرات، مبيدات الأعشاب، مبيدات الفطريات، أسمدة ووسائل فلاحية أخرى.

4 – فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

-إعفاء بشكل دائم للمداخيل الناتجة من الحبوب والحبوب الجافة.

- إعفاء لمدة 05 سنوات من المداخيل المتاحة من النشاطات الفلاحية المنجزة في المناطق الجبلية مـــن تاريخ بداية الإنتاج.

---

[18] Rapport National sur l' Alimentation et l'Agriculture, O.P. cit. P 22.

[19] Ministère des Affaires Etrangères, Mémorandum sur le Commerce de l'Algérie, 1995, P 71.

- إعفاء لفترة 10 سنوات من المداخيل الناتجة من النشاطات الإنتاجية المنجزة في المناطق الصحراوية أو الترقوية.

- إعفاء من المداخيل الناتجة من النشاطات الإنتاجية الفلاحية المنجزة في عملية المستثمرات الفلاحية والتي لا تعطي أي خصائص صناعية.

5 - الرسوم والمستحقات المختلفة:

- تدفع المستحقات من مستغلي الأراضي الفلاحية للأملاك العمومية وفق قدرات المناطق بحيث تكون الأراضي مسقية أو غير مسقية، تخفيض بنسبة 50 % في حالة استعمال الأراضي للحبوب والبقول الجافة.

- رسم عقاري يقدر بـ 3 % مطبق للأراضي الفلاحية القائمة على أساس القيمة المستأجرة للأراضي المحددة بالهكتار وحسب المنطقة.

هناك تأسيس شبه ضريبة لفائدة الغرف الفلاحية تتمحور حول المواد التالية :

- **عنب الأحواض** : 10 دينار للقنطار وتجمع عن طريق الديوان الوطني لتجارة الخمور.
- **بالنسبة للحبوب والبقول الجافة** : 3 دنانير للقنطار تجمع عن طريق الديوان الوطني العمومي للحبوب.
- **بالنسبة لعلف الحيوانات** : 10 دنانير للقنطار وتجمع من طرف دواوين الحبوب المواشي.

6 - تدابير الميزانية ومساعدات التنمية:

إن عبء الاستثمارات تتحمله الدولة القائمة على نشاطات ذات منفعة عمومية واستراتيجية مثل:

- التكوين المهني والبحث والتعميم.
- تجنيد جميع المصادر المائية للسقي وكذلك تهيئة الري الفلاحي.
- الهياكل القاعدية لموانئ الصيد.
- الهياكل القاعدية للتخزين الإستراتيجي.
- حماية وتنمية القدرات الوراثية (نباتي أو حيواني).

-كانت الاستثمارات المنتجة تقع على عاتق المنتجين الخواص لهذا وضعت الدولة إجراءات محفزة لتسمح لهؤلاء الأجراء الحصول على مساعدات مختلفة للاستثمار (خاصة فيما يخص إنتاج الحليب، السقي، وغرس الأشجار المثمرة، ومستودعات التبريد) بنسبة تتراوح بين (30 % و 50%) من المبلغ الإجمالي للأشجار بمعدلات الفوائد تتراوح بين 8% بالنسبة للقروض الريفية و (5%-6%) بالنسبة لقروض

الاستثمار، كذلك أصحاب المشاريع في القطاع الفلاحي يمكنهم الاستفادة من هذه المزايا، وذلك بتطبيق النظام المتعلق بقانون الاستثمار الخاص بهم

-أما فيما يخص السياسة الفلاحية للتجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية فيمكن تلخيصها في:

1- فيما يخص الاستيراد:

فبعد احتكارا طويلا للدولة تم تحرير نشاطات التموين في المواد الاستهلاكية كليا، وإزالة عراقيل الاستيراد بصفة نهائية كما تخضع المنتوجات الفلاحية والفلاحية الغذائية النهائية لأقصى معدل للحقوق الجمركية بـ50% وتخضع كذلك لتدابير التعريفات الجمركية بالإضافة إلى قوانين تقنية ورقابية مرتبطة لحماية الصحة.

2 - الصادرات:

لا يوجد أي حصر أو قيود على الصادرات ما عدا مشاتل النخيل وسلالة البقر الولود، فالصادرات لم تستفد من الدعم ولا من القروض ولا من ضمانات القروض ولا من تأمينات خاصة.

خلاصة المبحث الثاني

تتوفر الجزائر على إمكانيات و قدرات ضخمة غير مستغلة، فهي إلى جانب توفرها لإمكانيات عقارية تتمتع بموارد مائية هامة خاصة في المناطق الصحراوية، و لكن يبقى الإنتاج الفلاحي، خصوصا الإنتاج الحيواني و إنتاج الحليب ، بعيدا عن المقاييس الدولية، و ما زالت الجزائر تعاني من التبعية الغذائية رغم التسهيلات المقدمة للفلاحين من خلال السياسة المتبعة لتجارة المنتوج الفلاحي .

المبحث الثالث: معاينة ورهانات القطـــاع الفلاحي

توطئة

إن تقييم القطاع الفلاحي يستدعي معاينة جميع العناصر التي تدخل في عملية الإنتـــاج الفلاحـــي، و معرفة الرهانات التي تنتظره. إن الدخول في اقتصاد الســـوق يتطلـــب التحكـــم فـــي مختلـــف الوســـائل و الميكانيزمات الضرورية لمواكبة التطورات الدولية و الإقليمية التي تمس هذا القطاع.

أولا: انخفـــاض المســـاحة الفلاحية والمردوديـــة

ا – انخفاض المساحة الفلاحية للساكن:

قدرت المساحة الصالحة للزراعة في 1962 بـــ 0,83 هكتار للفرد وقد انخفضت هذه النسبة بشـــكل مروع حيث وصلت إلى 0,32 هكتار للفرد في 1990 ثم تمادت في الانخفاض إلى 0,25 فـــي 1995/1994 حتى وصلت إلى 0.2 في سنة 2000. تعود أسباب هذا الانخفاض أساسا إلى النمو الديمغرافي الفائق الـــذي أنتج عددا سكانيا كبيرا بوتيرة متوسطة بلغت 1.5 %،[20] بينما لم يتجاوز معدل نمـــو المنتجـــات الرئيســـية الملاحظة خلال 30 سنة الفارطة 2% في أحسن الظروف، ولا يتوافق مع تطور الإنتاج الفلاحي[21] .

إن محاولة تغيير وعكس هذا الاتجاه السلبي يتطلب الانشغال بثلاث محاور:

1. تحرير المعاملات العقارية والاعتراف بالملكية الحرة في الميدان العقاري مـــع مراعـــاة الســـوق العقارية بإعادة تنشيطها وتنظيمها.
2. تطوير الري محليا ومضاعفة وسائل تخزين المياه.
3. الاهتمام بالتهيئة العمرانية من أجل توفير حد أدنى للخدمات كالتربية، الصحـــة،النقـــل، الســـكن، الإنارة . . . الخ.

---

[20] المجلس الاقتصادي الاجتماعي: مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 16 ، جويلية 2001، ص 22.

[21] CNES, Résumé des Considérations générales relatives à l'étude sur l'Agriculture, 1996, P 2.

ب – انخفاض المردودية:

تميل المردودية بالنسبة للهكتار الواحد إلى الانخفاض وذلك لعدة أسباب:

- يترتب عن نقص الأمطار وعدم انتظامها توقعات عشوائية للمنتوجات لا تخدم الفلاح الذي يتخوف من الجفاف خصوصا وأن قدرات الري الاصطناعية غير كافية.
- التقلبات الموسمية للإنتاج وعدم استقرار السوق الداخلية تزعزع ثقة الفلاح وتثير ترقباته المستمرة.
- لا تشجع أسعار المنتوجات الفلاحية على مستوى السوق الفلاح لأنها غير مربحة بصفة كافية.
- ضعف دعم القطاع العمومي من همة المزارعين الخواص رغم قدراتهم الكبيرة.
- أدى عدم الاهتمام بالاقتصاد الريفي إلى نزوح الشباب إلى المدينة بحثا عن الرزق في مجالات غير زراعية وهذا هربا من الوضعية المزرية للمحيط الثقافي، الاقتصادي،الاجتماعي لعالم الريف.

نلاحظ أن الإنتاج الفلاحي في بلادنا يغطي نسبة قليلة جدا من الاحتياجات الاستهلاكية الوطنية و هي كما يلي:

- من 30 إلى 45 % بالنسبة للمنتوجات النباتية.
- 20 % الحبوب.
- من 25 إلى 35 %بالنسبة للمنتوجات الحيوانية.
- 15% بالنسبة للبقول الجافة.
- 50% بالنسبة للعلف.
- 80% بالنّسبة للحوم الحمراء.
- 0% بالنسبة للسكر والزيوت[22] .

[22] CNES, Résumé des Considérations générales relatives à l'étude sur l'Agriculture , 1996, P 3.

ثانيا: غياب سياسة خاصة بالقطاع الفلاحي

ا – غياب سياسة خاصة بالتهيئة العمرانية:

إن التهيئة العمرانية في الجزائر رغم أنها تحظى باهتمام حكومي على أعلى مستوى، لم تسفر على نتائج مرضية بحيث توفر ظروف معيشية مقبولة للمواطنين وهذا راجع إلى:

- غياب الدقة في إصدار القوانين المتعلقة بالمحافظة على المحيط وخصوصا في تطبيقها، مما أدى إلى مشاكل خطيرة مثل انجراف التربة، استغلال الأراضي المجاورة لطريق المرور، إتلاف الحراج، تلوث مجاري المياه، استغلال الأراضي الصالحة للزراعة للبناء الفوضوي، أراضي مستريحة على الدوام ... الخ.

ب – وجود ثغرات في التشريع العقاري:

تتسم الوضعية القانونية للعقار في الجزائر بالضبابية ولا تشجع مالكي الأراضي على استغلالها والاهتمام بالاستثمار في هذا المجال، دون أن ننسى أن 2/3 من المساحة المعنية تنقصها سندات الملكية مع صعوبة قوانين الإرث، ولا يمكن لملاكها الاستفادة من القروض، وتقدر هذه الأراضي بـ 3 ملايين هكتار، هذه البلبلة وعدم الاستقرار جعلا من الجزائر بلدا مستوردا من الدرجة الأولى للمواد الغذائية إذ يكلفها سنويا 2,5 إلى 3 ملايير من الدولارات وهذا رغم القدرات الإنتاجية الفلاحية الهائلة التي تمثل الثروة الوحيدة التي لا تزول للجزائر[23].

[23] المجلس الاقتصادي الاجتماعي: مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 16 ، جويلية 2001، ص 50.

جـ – ضعف الخدمات المقدمة للفلاح وعدم انتظام السوق الداخلية:

علاوة على المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي ونقص الحوافز العمومية و ضعف التكوين التقني والتأطير في المجال الزراعي، يشكل جانب الخدمات الفلاحية إحدى المعوقات الرئيسية التي يعاني منها القطاع الزراعي[24].

1 – الخدمات المتعلقة بتربية الحيوانات وبصحة النباتات:

تتولى السلطات العمومية في إطار الزراعة الحديثة متابعة هذه الخدمات حيث تقننها وتوفرها للمزارع كما ونوعا، وتراعي تقسيمها جغرافيا، عكس ما يحدث في الجزائر حيث إن معظم هذه الخدمات غير مقننة والبعض منها غير معروف أصلا، لهذا يجب تحسيس الفلاح بقيمة هذه القوانين وبالنتائج التي تعود عليه بالنفع من حيث المردودية والفعالية والإنتاجية، وتسهيل المهمة للفلاح الواعي بفعالية هذه الخدمات و اهتمامه بها رغم تكلفتها الباهظة.

2 – البحث في ميدان الفلاحة والتدجين:

إن عدم تعميم الثقافة الفلاحية ونقص التكوين في الميدان يؤثر على الإنتاجية والحفاظ على مختلف الأصناف والأنواع النباتية والحيوانية.

إن الاقتصاد الريفي لابد أن يحظى باهتمام أكبر بحيث تحتوي البحوث على تحاليل للتربة، تجارب خاصة بالأسمدة، تكييف النباتات . . . الخ مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف أنواع التربة والظروف المناخية.

3 – التجارة والتوزيع:

يجب تموين المزارعين بالمعدات الفلاحية و الأسمدة والمواد الخاصة بصحة النباتات، وتقديم الخدمات من طرف المتخصصين في الميدان، مع إعطاء استشارات وغيرها من الخدمات التي تتطلب مهارات وقدرات ذات تكلفة عالية وتحتاج إلى وقت ومواعيد محددة، لذلك يجب تحقيق منافسة حقيقية أين يتقابل عدد كبير من المتخصصين الخواص في هذا المجال الحي لتكون السوق اكثر فعالية، لأن نشاط الهيئات الإدارية أصبح ذو طابع احتكاري ولا يحفز الجانب التجاري بصفة كاملة.

إن توزيع كافة المستلزمات الزراعية و تسويقها يجب أن يغطي كل القطاع و يكون في يد متخصصين ويجمع كل من البياطرة، المهندسين الفلاحين، الكيميائيين وحتى المتخصصين في التجارة.

---

[24] المجلس الاقتصادي الاجتماعي: مداخلة حول التكوين الفلاحي في الجزائر ، الدورة 17 ، ماي 2001، ص 25.

فالإطار الأمثل الذي يختص في مثل هذه التجمعات هو " الجمعيات" المنظمة من طـــرف الخـواص لذلك يجب على الهيئات الحكومية أن تشجع مثل هذه الخدمات بإصدار قوانين خاصة بـــهذا المجـال وليـس بالتحكم المباشر فيها والسعي إلى المراقبة المستمرة للتطبيق الفعلي للقوانين عـــن طريـق خلـق مفتشـيات ومديريات للمراقبة الجبائية. . . الخ.

من جهة أخرى، تقتضي ممارسة هذه الخدمات العناية بالنقل والتخزين حتى يتســنى للفــلاح توزيــع منتوجاته بصفة فعالة في الوقت المناسب دون تكاليف باهضة.

4 – الخدمات الإدارية والمالية:

إن الخدمات الإدارية والمالية المقدمة من طرف البنوك متعددة ولكنها تبقى على المستوى النظـــري، فهي عمليا لا توفر للفلاح ما يحتاجه، بحيث أن مدة دراسة الملفات والموافقة علـــى طلـــب القـــروض علـــى مستوى البنك من جهة، وعدم التزام بعض الفلاحين بتسديد القروض الممنوحة في الآجال المحددة من جهـــة أخرى، أعاق العلاقة بين البنك والفلاح وجعل هذا الأخير يسعى إلى طرق أخرى للتمويل، فالفلاح يفضـــل أن يتعاقد مع المربي ويتحصل على ربح قليل ولكنه يتخلص من مشكل التوزيع والجنـــي لأن الطـــرف الآخـــر يتكلف بهذه الأمور.

إن البنك مطالب بأن يستعيد ثقة الفلاح ويتحاور معه في المشاكل المحيطة به، بحيث يتفق الطرفـــان موضوعيا على الحاجيات المالية للفلاح والقدرات الحقيقية للإنتاج حتى يقدم البنك لهذا المزارع المســـتلزمات المعقولة ويراعى هذا الأخير بكل تفاني أرضه ومحصوله أملا في ربح أوفر.

د – نظرة خاطئة للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي:

إن خطأ السياسة الزراعية الوطنية من أجل تحقيق الأمن الغذائي يكمن في الارتكاز علـــى "زراعـــة الحبوب" والأجدر أن تتبع سياسة تعتمد على التكاليف النسبية، لذلك يجب أن تتبنى الجزائر هذه الوجهـــة فـــي تحقيق الأمن الغذائي، فعوض أن تجمد ملايين الهكتارات من الأراضي الخصبة كاحتياطي لإنتاج الحبـــوب بتكلفة إنتاج أكبر من سعر المحصول، فبإمكانها أن تشجع مجال متنوع للإنتاج الزراعي ذو المردود الحـــالي، حتى يكون قابلا للتصدير، ومصدرا لجلب العملة الصعبة.

إن تشجيع الزراعة المنزلية يدخل في هذا المجال بحيث تكون في مقدرة كل فلاح حائز على قطعـــة أرض صيغة لاستغلال هذه الأماكن بطريقة مكثفة ويشتغل على الأقل لتحقيق الأمن الغذائي الخـــاص بـــه و يستطع كذلك تبادل الفائض بسلع أخرى أو حتى بتوزيع منتوجاته على مستواه. يتحقق هـــذا التشـــجيع علـــى أساس عوامل متعددة نذكر:

1. تزويد السوق الداخلية بكافة المستلزمات الزراعية من أسمدة وحبوب ومواد خاصة بصحة النباتات . . . الخ، وفتح المجال للخواص من أجل توفير الخدمات الزراعية بكامل أنواعها وفي وقتها اللازم.
2. إدخال أدوات العمل الزراعي المتخصصة والخاصة بمؤسسات الاستغلال الزراعي الصغيرة (آلات الحرث، أنظمة حقيقية للري ... الخ).
3. تطوير مختلف المجالات على مستوى المزارع البسيطة من أجل خلق ديناميكية لتحقيق التكامل فيما يخص تربية الحيوانات، غرس الأشجار، زراعة المواد الغذائية، الصيد البحري وهذا من أجل تحقيق التكامل في مختلف الميادين المذكورة سابقا بالاستغلال الأمثل لمنتوج كل نشاط في نشاط آخر.

إن هذا المجال يمتص اكبر عدد من المهندسين والتقنيين الزراعيين التي تحتضنهم مختلف الإدارات بصورة كثيفة، فيكون تعيينهم في الغرف الفلاحية أو في شركات للتطوير الزراعي الجهوي ذات تقنيات زراعية بيطرية، أو مراكز للبحث وتعميم ومراقبة ودعم مثل هذه الأنشطة، أكثر ملاءمة لتخصصهم و يكون نشاطهم أكثر نفعا لهذا القطاع.

4. تدعيم دور الغرف الفلاحية المحلية وخلق جمعيات للمساعدة تهتم بجني ونقل وتوزيع المنتوجات الخاصة بالمزارعين الصغار لتسهيل الدخول إلى السوق وتحديد الأسعار والتكاليف.
5. تنظيم وتدعيم عملية تمويل مثل هذه المؤسسات الصغيرة، حتى يتحقق تطورا محليا مبنيا على المرونة والمردودية والفعالية. وبالمقابل ولتشجيع هذا النوع من الإنتاج الفلاحي وحث الفلاح على العناية بأرضه التي لا تتطلب استثمارات كبيرة، يجب أخذ تدابير قانونية يلتزم بها الفلاح للمحافظة على مثل هذه الأراضي، كفرض عقوبة على أي شخص طبيعي أو معنوي استفاد من قطعة أرض من هذه الأراضي ولم يستغلها، ولتطبيق ذلك يتعين على المصالح المحلية الزراعية أن تقوم بـ :

- إصدار إنذار بمحضر رسمي إلى أي شخص مستفيد من قطعة أرض ولم يستغلها بصفة كاملة أو جزئية لمدة سنة كاملة.
- فرض غرامة حسب عدد الهكتارات على الأراضي غير مستغلة إذا تكررت الوضعية للسنة الثانية.
- عرض القضية على القضاء أو المصالح المحلية المختصة إذا تجاوز الأمر السنة الثالثة مع إمكانية حجز الأرض.

بهذه التدابير يمكن للمصالح المحلية المتابعة والمراقبة بصفة مستمرة، كما يمكنها الحصول على كل المعلومات الخاصة بكمية الإنتاج الحقيقية، وعلى نوع وعدد العمال،و بهذا يضطر الفلاح تبرير عدم استغلاله لأي عدد من الهكتارات خوفا من أي غرامة أو إنذار.

6. تطوير وتوفير التمويل البسيط لصالح الفلاحين الصغار حتى تتمرن البنوك في إطار ضيق على مثل هذه الممارسات كما تنشط على مستوى هذا السلم الصغير مختلف الجمعيات والتعاضديات لخلق مجالا

متعدد الأطراف يهتم بحيازة مستلزمات الزراعة، والقيام ببناء إسطبلات أو حظائر لتربيـــة الحيوانـــات ، والبيوت البلاستيكية . . . الخ.

أخيرا، يجب منع بناء السكنات على الأراضي القابلة للزراعة وأخذ قرارات صارمة فيما يخص كـــل من استحوذ على أرض قابلة للزراعة لبناء المساكن حتى يتم استرجاع كل الأراضي الصالحة للزراعة.

هـ - عدم تكثيف نظام التمويل:

إن عالم الريف يحتاج إلى تأطير اقتصادي خاص من طرف مؤسسات خاصة وهيئات قـــادرة علـــى تطوير وتدعيم الجانب التقني لهذا القطاع.

إن البنوك التجارية الكلاسيكية لا تكفي وليس بوسعها وحدها أن تفي بهذه المهمة، يجب أن تتـــــولى هيئات حكومية أو شبه حكومية مثل هذه القضايا، علما بأن قطاع الزراعة لا يحظـــى إلا علـــى 10 % مـــن مجموع استثمارات البلاد. مع أن هذا القطاع يمتص 25% من اليد العاملة على المستوى الوطنـــي كمـــا أنـــه يساهم بـــ 15 % من مجموع القيمة المضافة.

من هذا المنطلق، تبقى التحولات الكثيرة في قطاع الفلاحة، مشكلا وعائقا يجب تحطيمه ورفع مـــن مستوى المؤسسات المعنية بهذا المجال، حيث أن الإطار المؤسساتي، رغم التحـــولات التـــي شـــوهدت منـــذ 1962 حتى 1995 ،لم يتغير في مضمونه بل تغير شكله فقط، بداية من التنظيم للقرض التعاضدي الفلاحـــي، حيث تحولت أسهمها إلى البنك الوطني الجزائري، ثم مع إعادة الهيكلة في 1982 أوكلت للبنـــك الجزائـــري للتنمية الفلاحية.

نلاحظ أنه منذ 1962 وجدت تنظيمات وهمية وحيدة تتخصص في تمويل الفلاحة وفي كل الحـــالات كانت تعتني استراتيجية التمويل بالقطاع العام وتهمل القطاع الخاص، كما كانت تدخـــل اعتبـــارات سياســـية أكثر منها اقتصادية[25] .

[25] CNES, Résumé des Considérations générales relatives à l'étude sur l'Agriculture, 1996, P 16.

3. المراعي المكثفة، على مستوى السهوب، حيث أحصت وزارة الفلاحة 5 مليون من الأراضي المتلفة، 2 مليون هكتار من الأراضي غير منتجة، واكثر من مليون هكتار من الأراضي ذات الإنتاج المتوسط.

4. ظهور الملح على السطح بكميات كبيرة، خصوصا في منطقة وهران وشمال الصحراء بسبب نقص في الري وتصريف المياه.

5. التعمير العشوائي والبنايات غير الشرعية الذي يقع عموما على مستوى السهول والسواحل، مخربا بذلك أحسن الأراضي الزراعية.

6. استغلال المياه الجوفية للاستهلاك المنزلي والصناعة على حساب الإنتاج الغذائي.

7. اشتراك جميع أطراف المجتمع من سكان وهيئات صناعية على تطوير أشكال متعددة من التلوث البيئي.

8. أخيرا، فقد قدرت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمتعلقة بالتعميربـ40.000 هكتارا سنويا، حيث شوهد تطورا متزايدا للمناطق الصناعية وللأراضي المخصصة للترقية العقارية، بالرغم من تواجد مساحات أراضي غير منتجة،كبيرة و لكنها مهملة، قد تصلح برمجتها لتطوير مجال السكن[26] .

رابعا: قلة مصادر الري

1 – مصادر المياه:

- **المياه السطحية:**

تقدر بـ 15 مليار سنويا ولكنها مع الأسف تصب معظمها في البحر المتوسط (12 مليار) وفي الشطوط والصحراء 1.7 مليار م3.

تتميز الأمطار بعدم الانتظام جغرافيا وزمنيا على مر الفصول الفلاحية، فهي ذات طابع سيلي جارف تخلف في كثير من الأحيان خسائر كبيرة. تمثل كمية الأمطار أكثر من2000 مم في السنة على مستوى الهضاب العليا المتاخمة للبحر المتوسط وأقل من 100 مم في السنة، على مستوى شمال الصحراء كما أن هذه الأمطار تزود السلسلة الجبلية بحوالي 12 إلى 13 مليار م3، المياه الجوفية بحوالي 2 مليارم3 وهي تساهم بقدر ضئيل في تجديد المياه الجوفية العميقة للصحراء والسهوب والجبال.

[26] CNES, Résumé des Considérations générales relatives à l'étude sur l'Agriculture , 1996, P 8.

- **المياه الجوفية:**

تتزود المياه الجوفية الواقعة في الشمال وفي الهضاب العليا من الأمطار بفضل نوعية التربة القابلة للامتصاص. يتم استغلال هذه المياه إلى حدها الأقصى ولكنها توجه معظمها للاستهلاك المنزلي والصناعي بينما تخصص نسبة قليلة للاستهلاك الفلاحي، أما بالنسبة للمياه الجوفية الواقعة في الصحراء فهي تحظى بنفس الاهتمام حيث أنها تستغل بصفة كلية بسبب وجود الصناعة البترولية والمنجمية. كما أن المياه الجوفية الصحراوية تتجدد بنسبة ضعيفة أي بنسبة 0.6 مليار م^3/سنة، وتقدر شبكتها بـ60.000 مليار م^3.

2- مستويات التعبئة والاستعمال:

- **المياه السطحية:**

تعبأ 50% فقط من كمية الأمطار التي تقدر 15 مليار م^3 حاليا، 1.8 مليار م^3 من الأمطار معبأة في السدود المتواجدة في الشمال و التي تصل إلى 37 سد حيث يتوقع إن تزيد كمية الأمطار المعبأة إلى 3 مليار م^3/السنة إذا استغلت السدود في طور الإنجاز.

- **المياه الجوفية:**

توفر المياه الجوفية حاليا 1.6 مليار م^3/السنة (1.1 في الشمال و0.7 في الهضاب العليا)، وقد أثبتت الدراسات الحالية وجود مياه جوفية قابلة للاستغلال في الصحراء على أساس يقل على 5 مليار م^3/السنة، أكثر من هذا فقد تتعرض المياه المحلية إلى الانخفاض قد يصل إلى 120م بسبب تلف الآبار الجوفية للواحات والفوقارات خاصة في منطقة عين صالح وأدرار.

تؤكد الدراسات والتوقعات أنه خلال الفترة المقبلة أي بين 2010 و 2025 ستعيش الجزائر أزمة ميـاه خطيرة إذ أن الطلب على هذه المادة الحية ستساوي مع بداية 2010 الكمية الموجودة المخزنة[27] .

خلاصة المبحث الثالث

يعتبر مشكل العقار الفلاحي و ضعف الخدمات المقدمة للفلاح من أبرز المعوقات التي يعاني منـــها القطاع الفلاحي، كما أن الدور الكلاسيكي الذي تلعبه البنوك أثر بشكل سلبي على التطور هذا القطاع بحيـــث أنه لا يقوم بالدعم المالي بطرق حديثة كما هو شأن البنوك الأجنبية التي تقوم بدور الوساطة بصورة فعالة.

إن النزوح الريفي اصبح يهدد مستقبل الأراضي الفلاحية، إذ أن الإقبال الكبير على المـــدن الســـاحلية يؤدي إلى عدم التجانس من حيث التركيبة العمرانية و يعرض الأراضي الفلاحية للإتلاف من جراء البنـــــاء العشوائي الذي يستغل الأراضي الصالحة للزراعة، و أخيرا يجب اتخاذ التدابير اللازمة و تطبيق إجـــــراءات صارمة من أجل الحفاظ على الموارد المائية و استغلالها استغلالا متوازنا وتوزيعها بشكل عقلاني.

[27] CNES, Résumé des Considérations générales relatives à l'étude sur l'Agriculture, 1996, P9.

المبحث الرابع: أفـــاق إنـــعاش الطاقات الإنتاجية

توطئة

من اجل القضاء على التبعية الغذائية و الحد من الاستيراد، يستلزم توظيـــف و اســـتعمال جميـــع الطاقـــات الإنتاجية المتوفرة و إنعاشها من خلال برامج تنموية.

أولا: تطويـــر المنـــاطـــق الحســـاســـة

المناطق الجبلية: لترقية المناطق الجبلية يتطلب انتهاج سياسة تعتمد على:

- صياغة إطار قانوني حقيقي وخاص.
- وضع مخطط لتهيئة شاملة ومتكاملة بواسطة برامج عمل مناسبة.
- التنمية والتهيئة العمرانية (مفهوم المسعى الشامل)الذي يهدف إلى تنمية المنـــــاطق الجبليـــة وتحســـين المستوى المعيشي لسكان الأرياف الذين يعانون من الفقر، بتوفير العمل المأجور والاســـتفادة مـــن المـــوارد والتوزيع العادل للدخل الوطني، إلا أنها ولحد اليوم لم تأخذ بعين الاعتبار المشاركة والالتزام الفعلي للســـكان المعنيين بهذه البرامج باعتبارهم العنصر الأساسي في هذه العملية، مما أدى إلى فشلها.

ثانيا: إطـــار التـــدخـــل

إن الاقتصاد الريفي متخلف بسبب ظروف تاريخية واجتماعية وديمغرافية واقتصادية (مما زاد فـــي تدهور الظروف المعيشية). وتتميز البنية العقارية للملكية بتجزئة المستثمرات الفلاحية ووجود عـــددا كبـــيرا من السكان المحرومين يعيشون على السفوح الهشة.

تشغل الجبال 60% من الأراضي الواقعة في الشمال و40% منها معرضة للانجـــراف وتبلغ نســـبة التشجير 10% ، وكمـــا تغـــطي المنـــاطق الجبلية 20 ولاية وتقـــدر مساحتها بـــ : 7.565.000 هكتار.

يحتاج كل مرتفع إلى رسم مخطط تهيئة ريفية له ، من أجل ضمان التنمية الدائمة وبالتـــالي يمكـــن تحديد مناطق التنظيم الريفي منها، لتعيين مساحات الاستصلاح الزراعي الواجب تزويدها بمخطـــط للتهيئـــة العقارية الريفية [28].

---

[28] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية التنمية الفلاحية، 1999 ص 38.

كما يتمثل الفاعلون في مجال التنمية في الشركاء الحقيقيين، الذين تضم أراضيهم أجزاء يمسها الاستصلاح أو قابلة للاستصلاح، بعد التنازل عنها عن طريق الامتيازات، بالإضافة إلى المستثمرين الفلاحين حاليا ومستقبلا، ومجالس الاستصلاح التي تساعد إدارة المساحات المستصلحة، والفاعلين الرسميين والجمعيات.

ثالثا: الاستصلاح في إطار الامتياز

يشمل التنازل عن الأراضي عن طريق الامتيازات من أجل عملية الاستصلاح وهذا في مختلف مناطق البلاد، ونظرا للاستغلال المفرط لأملاك الدولة تقرر التعديل التام لطرح المشكلة ووضع إستراتيجية تتمثل في:

- إشراك القاطنين بهذه المناطق في إطار سياسة المشاركة.
- تثبيت أنشطة الاستصلاح واستغلال الثروات والحفاظ عليها.
- العمل على استقرار سكان الأرياف.

فضرورة تطوير السياسة الغابية وحماية الثروة الغابية واستغلالها يستلزم تثمين الثروة العقارية بواسطة ترقية الأراضي المخصصة للاستثمار الفلاحي للغابات.

1-المناطق السهبية:

يعتبر التصحر كارثة إيكولوجية لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وخيمة،فقد فشلت الرؤية التكنوقراطية في تنظيم هذا الإقليم وتحقيق تكاملا ذو ثلاثة أبعاد:بشرية، البيئة وحيوانية، وحتى يمكن الحفاظ على هذه الثروة المتمثلة في الزراعة و تربية المواشي وتعبئة الموارد المائية وترقيتها، يجب دراسة مسألة التصحر في إطار منهجية شاملة.

إن تنمية المناطق السهبية مرتبطة بتنمية الهضاب العليا، فلديها فرصا أوفر للاستعمال العقلاني للموارد، وتوجيه السكان نحو أنماط أخرى من النشاطات، تعوض تدهور النشاط الرعوي.

ولإيجاد مخرجا اقتصاديا للأزمة التي تعانيها المناطق السهبية، لا بد من السماح بإنشاء سياسة إدارية للتهيئة العمرانية، تعتمد على تنوع الأراضي وخصوبتها،و ذلك لمواجهة الرهانات الاقتصادية والاجتماعية ولتحضير أفضل للمجتمع الرعوي المستقبلي.

إن اختراع نمطا جديدا لتنظيم منطقة السهوب، من شأنه أن يوقف نزوح السكان ،انطلاقا من تثمين جميع مؤهلاتها، فمسعى التهيئة العمرانية كفيل وحده بتنمية المناطق السهبية، وذلك برؤية ديناميكية ضمن

فرقة عمل تشاورية ، وبالتالي تصبح الأقطاب الجهوية لتنمية الإطار المرجعي وتمكين الفاعلين من النشاط وانسجام مع مجمل الشركاء المعنيين.

إن دور الدولة يجب أن يضمن تنمية مستديمة، وذلك بتطبيق استراتيجية متلائمة مع مفهوم توازن هذا النظام البيئي الحساس.

2-المناطق الصحراوية:

إن قساوة الصحراء يجعل من استصلاح المساحات أمرا صعبا ومكلفا، ويمكن ذكربعض أنواع استصلاح الأراضي:

- **نظام الواحات:**

تعتمد على غرس النخيل نظرا لقدرتها على التكيف مع المناخ حيث تبلغ المساحات المغروسة حوالي 94000 هكتار، فإلى جانب إنتاج التمور، توفر النخلة مناخا يساعد على زراعة متعددة للاستهلاك الذاتي إضافة إلى تربية الأغنام والماعز.

وتشكل دقلة نور أهم أنواع التمور بحيث تشكل 40 % من أشجار النخيل رغم التراجع الرهيب في إنتاج التمور في الفترة 1960 - 1980 خاصة مع تطبيق مشروع الثورة الزراعية، وبغض النظر عن المشاكل التي يعاني منها غرس النخيل فقد بلغ مستوى الإنتاج الحالي 20 كلغ عن كل نخلة (يمثل نصف الحد الأدنى لهذا النوع من الزراعات)، لذلك فإن برامج التنمية يجب أن تسعى إلى تحقيق هدفين[29] :

- إعادة الاعتبار للواحات القديمة.
- توسيع مساحات أشجار النخيل في إطار الاستصلاح.

3-الاستفادة من الملكية العقارية:

تشكل المساحة المخصصة للاستصلاح 28% من الأراضي الممنوحة ونظرا للشروع في الاستصلاح وتمويل الأشغال من طرف أشخاص ومن مواردهم الخاصة (أو مساعدة البنوك، واستفادة آخرون من إعانات) كان لا بد من إيجاد حلا للعقار.

---

[29] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية التنمية الفلاحية، 1999 ص 42

4-الاستصلاح عن طريق الامتياز:

يهدف برنامج الحكومة للاستصلاح 600.000 هكتار وإنشاء 500.000 منصب شغل خلال مدة تقدر بـ: 3 سنوات، هذا البرنامج يؤكد على :

- مساهمة السكان المحليين في إطار التعاون.
- إدماج برامج التنمية.
- الحفاظ على البيئة على المدى البعيد.
- ترقية الفلاحة على نطاق واسع (المستثمرات العصرية الكبرى): تسعى الدولة إلى ترقية إنشاء مؤسسات فلاحية في إطار عملية الاستصلاح الكبرى ويصل الحجم الأدنى للمستثمرات الفلاحية الكبرى إلى 100 هكتار بهدف تجسيد نظام إنتاج مكثف يقوم على:
- زراعة الحبوب (مرتين في السنة).
- منتجات البقول المخصصة للتصدير.
- تربية المواشي.

إن الهدف المرجو هو بلوغ مساحة تصل إلى 150.000 هكتار وذلك بإنشاء شركات مختلطة وتتطلب هذه البرامج إعادة النظر في مواقع هياكل الدعم، وكذا الظروف المناسبة لذلك.

رابعا: قطاع الصيد البحري

رغم توفر ثروة سمكية ومائية كبيرة إلا أن استغلالها ضعيف جدا، ولم يستطع هذا القطاع تحقيق حتى الأمن الغذائي. فقد سجل معدل إنتاج الأسماك بجميع أصنافها 100000 طن سنويا في المرحلة الممتدة ما بين 1994 و 1999 .

يضم أسطول الصيد البحري 23000 وحدة ذات مردود ضعيف، بمعدل عمر يبلغ 17 سنة، ونسبة عالية من التعطل (خاصة بالنسبة لصغار الصيادين). ولقد سجل 26000 مسجل بحري بنسبة تأهيل تقدر بـ: 20% وتنتج وحدات تحويل منتجات الصيد البحري حوالي 4000 طن سنويا، رغم مشاكل التموين بالمواد الأولية.

إن 90 % من المدخلات مستوردة (إصلاح السفن)، كما يمكن إنعاش هذه الوحدات بالنظر إلى الهياكل القاعدية الهامة التي تتوفر عليها، إلى جانب المهارات المتراكمة لعمالها وضرورة انفتاحها على الشراكة.

إن إفلات شبكة تسويق منتجات الصيد البحري و توزيعها يسبب عدم تنظيم سوق الجملة وانعدام الرقابة، و تتوفر الجزائر على 23 ميناء للصيد البحري و19 شاطئا للتوقف مهيأ[30] ، غير إن حجم ميزانية التجهيز المخصصة لهذا القطاع تبقى ضئيلة، مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتبقى استثمارات الخواص قليلة ولا تتناسب مع أهداف تنمية القطاع.

و لكن رغم وجود جهازا تحفيزيا، تبقى هذه الاستثمارات ضعيفة فيما يخص تعزيز وسائل الانتاج وتطوير تربية الأسماك أو إنشاء الهياكل القاعدية الكفيلة بدعم الانتاج ميدانيا.

كما يجب أن ترتكز المحاور الكبرى على تجسيد البرامج ذات الأولوية، و المدعمة بإجراءات مرافقة ذات طابع مؤسساتي وقانوني وعلمي وتقني و اقتصادي، فهي كفيلة بتحقيق و تأهيل القطاع، ومن شأنها ترقية الصيد البحري بأعالي البحار والمحيطات وتربية الأسماك على **المدى** المتوسط والطويل.

ويمكن خلق مجالا للتعاون في الميدان البحري ومناطق الصيد البحري، و هذا في إطار منظمة الأغذية والزراعة .

خلاصة المبحث الرابع

إن إنعاش الطاقات الإنتاجية للجزائر تستلزم ترقية المناطق الجبلية و انتهاج السياسات اللازمة لذلك من أجل الوصول إلى تنمية مستديمة، بواسطة مخطط للتهيئة العقارية الريفية . كما أن عملية استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز ستبعث على تحريك القطاع الفلاحي بتثبيت الأنشطة و السكان في الأرياف.

إن تنمية المناطق السهبية مرتبطة بتنمية الهضاب العليا و الحد من التصحر و النزوح الريفي و ترقية الفلاحة على نطاق واسع، و الاهتمام بالمناطق الصحراوية التي تحتاج إلى أموال كبيرة للقيام بعملية الاستصلاح.

إن قطاع الصيد البحري يبقى هو الآخر ينتظر الاستغلال الأمثل، فهو يتمتع بثروة سمكية لا بأس بها و لكنه يفتقر للإمكانيات المخصصة له.

---

[30] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية التنمية الفلاحية لسنة 1999، ص 45.

المبحث الخامس: تطـور الإنتـاج الفلاحي

توطئة

تعتبر الفلاحة قطاعا إستراتيجيا، حيث يشغل هذا القطاع 25 % من إجمالي اليد العاملـة، ويشـارك بقيمة 12% من الناتج الداخلي الخام، ويساهم بـ 15 % من القيمة المضافة الإجمالية، بمعدل نمو بلـغ 5% سنويا خلال العشريتين الأخيرتين، ليصل إلى 27 % سنة 1998. وهو يعتبر المحرك الرئيسي للقطاعـات الأخرى وتنميتها، لذلك صار من الواجب إعطاء الأولويات لهذا القطاع في الاستثمار، ورفـع القيـود للقيـام بتنمية حقيقية وسد الحاجات الغذائية للبلاد.

أولا: العراقيل التي واجهها الإنتاج النبـاتي

سجل تحسن في إنتاج الحبوب بفضل الدعم وذلك بإعطاء منحة لرفع إنتاج القروض لتمويـل شـراء عوامل الإنتاج وتعبئة جديدة للموارد المائية، كما تم توسيع مساحات الإنتاج إلى 3.7 مليون هكتار بدلا مـن 3 م هكتار، ويبقي تطوير الزراعة الإستراتيجية يصادف عراقيل منها[31] :

- الاستعمال غير عقلاني للمساحات المخصصة لزراعة الحبوب.
- غياب سياسة محفزة لإنتاج الحبوب وكذلك الخضر وذلك لدعم وتأطير المنتجين.

إن مساحات الكروم المشكلة من الخمور بلغت 355000 هكتارا سنة 1965 ، و لم يبق منها سـوى 94000 هكتارا، إذ تتراوح معدلات الإنتاج بين 3.5 طن في الهكتار للعنب و1.2 طن للهكتار للعنب الموجـه للخمور، كما انخفض إنتاج الخمور من 15 مليون لتر في الستينات إلى 348.000 هكتولـتر سـنة 1997 ، نظرا لاقتلاع الكروم.

كما تحتل الجزائر المرتبة السادسة ضمن البلدان المنتجة للحمضيات فـي حـوض البحـر الأبيـض المتوسط، لكنها سرعان ما سجلت تقلصا منذ الثمانينات، نظرا لقدم البساتين ونقص الصيانة، لذلك كـان مـن الضروري دعم الدولة لتجديد بساتين الحمضيات.

---

[31] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998)، ص 36.

إن الإجراءات المتخذة لتطوير الزراعات التي تعتمد على الأمطار (السقي، وتحويل المياه) أدت إلى ارتفاع الإنتاج في البقول ولكن بصفة ضئيلة، لذلك كان من الضروري تعزيز إجراءات الدعم والمساعدة عن طريق وسائل تقنية وتنظيمية.

إن زراعة الزيتون هي الأخرى تحتل مساحة تقدر بـ 165000 هكتار أي 2.2 % من المساحة الزراعية المستغلة، و37 % من المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة، ورغم ذلك فتغطية الحاجيات الوطنية لا تتعدى 5% من الإنتاج الوطني للزيتون، والتي تقدر قيمة وارداتها حوالي 259 مليون دولار ويعود الضعف في الإنتاج بسبب انعدام تجديد الأشجار القديمة وتكثيفها في الهكتار وعصرنة وتكثيف وحدات التحويل الصناعية.

ويمكن ذكر أهم ين الأدوات الواجب اتخاذها:

- عصرنة أنظمة الإنتاج.
- تشجيع الاستثمار المنتج.
- استصلاح أراضي جديدة.
- تعبئة الموارد المائية.

حل مسألة العقار.

ثانيا: الصعوبات المتعلقة بالإنتاج الحيواني

لقد حقق الإنتاج الحيواني نموا متواصلا (1% سنة 1997 و 9 % سنة 1998)، وبالرغم من إن حاجيات الجزائر من الحليب تقدر بـ 3 ملايير لتر سنويا فإن الجزائر تستورد (2/3) من هذه الكمية بمبلغ يقدر بـ 400 مليون دولار سنويا، ولا تجمع الدواوين الوطنية سوى 10 % من الإنتاج الوطني والباقي يصعب التحكم فيه بسبب النقص الفادح في تحفيز المنتجين، إذ أن تكلفة اللتر الواحد تقدر ب 27 دج بينما تشتريه الدواوين بـ 22 دج ، مما يستدعي اتخاذ إجراءات أخرى مثل دعم الاستثمارات و شراء معدات صناعة الألبان والحصاد وتخزين العلف والري، السقي، وتربية المواشي. هذه القيمة من الدعم تبلغ حاليا 40% من المبلغ المتخصص للاستثمار على مستوى الاستغلال.

لقد سجل قطاع الصيد البحري نفس التطور الذي حققه الإنتاج الحيواني حيث سجل (19 % سنة 1997 وزيادة 1% سنة 1998)، كما يعتمد هذا القطاع بداخله على القطاع الخاص الذي يعتمد كليا على الوسائل المستوردة والذي يهدف إلى رفع حصة الاستهلاك المقدرة بـ 3.5 كغ/سنويا للفرد الواحد.

ولبلوغ الأهداف المرجوة، وجب توفير الوسائل الضرورية و تحسين قدرات الهياكل القاعدية للموانئ وإنجاز هياكل الدعم الإضافية (صناعة الجليد، غرف التبريد، التحويل، التخزين، النقل) وتحسين إمكانيات البناء وترميم البحرية[32].

ولجلب المستثمرين في هذا القطاع يجب القيام بإجراءات وتحفيزات مالية منها (النسب المخفضة، تخفيف الرسوم الجمركية، الدعم المستمر للصندوق الوطني لتنمية الصيد البحري التقليدي وتربية الأسماك وإجراءات تهدف إلى ترقية الاستثمار.

ثالثا: تمويل قطاع الفلاحة

سجل القطاع تراجعا في الاستثمار ولاقى الفلاحون عدة مشاكل، لذلك كان من الضروري تدخل الدولة بمساعدات مالية لتطوير الاستثمار، خاصة في المناطق الوعرة، واستصلاح أراضي الجنوب، وكان الهدف من مساهمة الدولة هو تلبية حاجات البلاد الزراعية والغذائية، ورفع مداخيل الفلاحين والمساهمة في التنمية العامة للاقتصاد الوطني.

يجب أن تكون مساهمة الدولة بإنجاز أشغال التجهيز في المناطق المعنية بالاستصلاح في شكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لكل فلاح، وكذا تقديم المساعدات لتجديد اليد العاملة ومساعدة الفلاحين ذوي الدخل الضعيف لاقتناء عوامل ووسائل الإنتاج. لكن بالمقابل يجب أن يلتزم الفلاحون بما أوكل لهم.

رغم إنشاء القرض الفلاحي التعاوني وتمويله، فقد عرف تأخرا في انطلاقه نظرا لمسألة مديونية الفلاحين، و مساوئ القانون الأساسي للعقار الفلاحي المستعمل لرهن الدين، وحتى يؤدي القرض الفلاحي التعاوني مهامه يجب:

- إنشاء الصناديق المحلية وتأسيسها عن طريق الجمعيات العامة.
- استقلالية الصناديق الولائية وإعطائها جميع الصلاحيات: (التفاوض، حرية المبادرة، ... الخ).
- تجديد الصندوق الوطني ومصالحه التسييرية.

---

[32] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1998)، ص 18.

كما يجب أن تشارك الدولة ومؤسسات القطاع والمستثمرات الفلاحية في تكوين رأس مـــال القـــرض الفلاحي التعاوني، ونموه، وضرورة منح قروض طويلة الأجل وبنسبة منخفضة.

خلاصة المبحث الخامس

لقد أصبح من الضروري دعم القطاع الفلاحي باستعمال الطرق العلمية و الحديثة و استخدام وسائل تقنية و تنظيمية و القيام بإجراءات تحفيزية (النسب المخفضة، تخفيف الرسوم الجمركية، دعم تنمية الصيد البحري) قصد تحقيق تنمية حقيقية في هذا المجال .

و رغم إنشاء القرض الفلاحي التعاوني يبقى القطاع الفلاحي يعاني من مشكل التمويل بسبب القانون الأساسي للعقار الفلاحي المستعمل لرهن الدين.

المبحث السادس: أفاق التنمية الاقتصادية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

توطئة

إن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف إلى تنمية مستديمة للقطـــاع مـــن خـــلال توفـــير الشروط التي تسمح لمحيط الإنتاج الفلاحي بإبراز جميع طاقاته في إطار تنافسي، وتحسين الميزان التجـــاري في المستقبل.

إن حقيقة القطاع تظهر أن قدراته وطاقاته غير مستغلة بصفة كاملة وغير جيدة فيمكن الإشـــارة إلـــى أن من بين 47 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للفلاحة موزعة على:

- 8 مليون هكتار من المساحة الفلاحية الصالحة منها 5.5 مليون هكتار مستغلة لنظام الحبوب.
- 7 مليون هكتار من الغابات منها 3 ملايين هكتار للحلفاء.
- 32 مليون هكتار من المساحات غير مستغلة[33] .

لذلك كان لابد من إعادة استراتيجية تنموية تهدف للإنعاش الاقتصادي ومن خلالها توفير الجو الملائـم للفلاحة، ويتمثل في برنامج المخطط الوطني للتنمية الذي سنتعرض له بالتدقيق لاحقا .

أولا: أهم النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

يهدف برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى:

1 – تطوير الإنتاج والإنتاجية.

2 – تثمين المنتوجات الفلاحية.

3 – التسويق – التخزين – التوظيب – التصدير.

4 – تطوير الري الفلاحي.

5 – حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية.

6 – المخزون الأمني (الإنتاج الزراعي والبذور والشتائل).

7 – حماية مداخيل الفلاحين.

---

[33] Ministère de l'Agriculture, Communication du Ministre, Programme de Reconversion, Conseil du gouvernement du 22 Mars 2000, P 1.

8 – دعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

9 – تخفيض نسب القروض الفلاحية والزراعات الغذائية ذات المدى القصير والمتوسط (المتعلقة بتنمية القطاع).

10– تأطير الأشغال[34] (أنظر ملحق رقم II) .

ثانيا: استراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

1 – أهم توجيهات المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تقوم إشكالية هذا المخطط على تعديل جهاز دعم كل من الفلاحة والمستثمر والمستثمرات الفلاحية، وكذا الوصول إلى الأمن الغذائي، والقضاء على التبعية الغذائية بتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية للوصول إلى تنمية مستديمة، كما يرتكز على مبدأ اعتبار النشاط الزراعي نشاطا اقتصاديا، ثم إنشاء مناصب شغل لأنه غاية كل نمو اقتصادي، وأخيرا لا بد أن تكون جميع الأعمال مستديمة من الناحية البيئية وتراعي الموارد الطبيعية وتحميها، ويمكن ذكر المحاور الرئيسية لهذا المشروع في النقاط التالية:

أ – تنمية المنتجات الصعبة الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

ب – تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف لتحويلها لزراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة.

ج – توسيع المساحات عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي، وتوسيع الواحات بالجنوب بحيث تبلغ المساحة الجاري إصلاحها بـ 600.000 هكتار و50.000 مستثمر لخلق 500.000 منصب عمل.

د – رفع نسبة التشجير من خلال البرنامج الوطني للتشجير وبلوغ نسبة 14% عوض من 11% في المناطق الشمالية للبلاد[35] .

---

[34] وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، ص 19.

[35] وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، ص 73.

إن تمويل هذا البرنامج يتم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحيـــة و هـــو صنـــدوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز(FRNDA)، (FMVC).

- إن مدة هذا البرنامج تبلغ 4 سنوات (2001 - 2004) ومن المنتظر أن يحقق عند نهايتـــه معـــدل نمـــو 10% و قد وصل إلى 4% في السداسي الأول لسنة 2001 [36].

2 - أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن أساس المخطط هو إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على المـــوارد الطبيعيـــة (الميـــاه والأراضي) لتشجيع التنمية المستديمة، إذ تتميز أغلب المناطق الزراعية للبلاد بمناخها الجاف وتربتها المـــهددة بالانجراف وكذا عدم تماشي وملاءمة تقنيات الإنتاج مع التطور الحاصل في العالم.

إن دخول اقتصاد السوق والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة يتطلب الرجوع إلى الطابع الفلاحـــي للجزائر وتطوير جميع الأساليب الإنتاجية للوصول إلى المنافسة الحقيقية، وكذا توفير الشـــروط الضرورية للنهوض بهذا القطاع ومنتجاته الفلاحية، وتهيئة المساحات الفلاحية لجلب الاستثمارات الخاصة به.

3 - مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ا - دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعه:

في إطار الحد من التبعية الغذائية ودعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيـــف المدخلات الفلاحية وتصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وسيولى الاهتمام بالمنتوجات القابلـــة للتصديـــر، لذلك أدخلت تغييرات في نظام الدعم من الصندوق (FNRDA) بهدف تبسيط الإجراءات وجعلها أكثر شفافية وملائمة وأكثر مرونة ، و هذا لصالح المستفيدين في إطار المخططات التوجيهيـــة للولايـــات مـــن أجـــل الوصول إلى الأهداف المسطرة.

ب - تكيف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج على دعم خاص وملائم، وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم متعاملين اقتصـــاديين أساسيين، فيقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين، ويأخذ بعين الاعتبار المســـتثمرة الفلاحية كاملة دون تجزئتها مثلما هو الحال في تطوير الفروع التي تهتم بالمنتوج نفسه دون غيره.

ج - استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز:

---

[36] المجلس الاقتصادي الاجتماعي: مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 16، جويلية 2001، ص 25.

لتفادي الأخطاء السابقة تم تعديل نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف تعجيل عملية التنمية في الميدان وذلك باشراك الولاة ومديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع.

د – البرنامج الوطني للتشجير:

بالإضافة إلى ما كان سابقا، فقد تم توجيه هذا البرنامج بإعطاء الأولوية للتشجير المفيد والاقتصادي وذلك بأشجار مثمرة ملائمة، لحماية تجانس التربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين، من خلال استغلال المناطق الغابية.

هـ – استصلاح الأراضي بالجنوب:

إن استصلاح الأراضي حول الواحات سيتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية أما الاستصلاحات الكبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية، لذلك فإن البرامج التي تخضع للمحافظة السامية للتنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية (تهيئة وتحضير الهياكل القاعدية الفلاحية)، والمحافظة السامية لتطوير السهوب (تنمية المراعي والمحافظة عليها) ستتواصل، وهي متكاملة ومندمجة مع مختلف برامج القطاعات[37] .

4 – جهاز الدعم والتأطير لتنفيذ البرامج:

إن تنفيذ برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يرتكز على جملة من وسائل التأطير المالية والتقنية نذكرها في ما يلي:

ا – الآلية المالية:

إن الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (وصناديقه الجهوية) هي الشباك الوحيد الذي يتعامل معه الفلاحون، ويسير الصناديق العمومية كما له مهام متعلقة بالقرض والتأمينات الفلاحية،أما تمويل السلطات العمومية للاستثمارات الفلاحية ما هو إلا مساعدات لجهود التمويل الذاتي من طرف المتعاملين الفلاحين والاقتصاديين.

إن تمويل الاستثمارات يستند إلى صندوق (FNRDA)، الذي يدعم الاستثمار في إطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة و صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز يهدف إلى تنشيط استعمالاته عبر الشركة المعروفة بتسمية (العامة للامتيازات الفلاحية) كما أن عملية القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية انطلقت في بداية الموسم 2001/2000.

---

[37] وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، ص 77.

إن أبعاد الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي تتلخص في :

- هيئة للاقتراض والتأمين الاقتصادي.
- المحاسب للصناديق العمومية.

إن التأمين الاقتصادي الفلاحي مكملا وضروريا للقرض، عبر ترقية أشكال جديدة وتأمين أهداف محددة في برامج تنمية الفروع وإعادة تحويل أنظمة الإنتاج،و هي توضع لفائدة الفلاحين المنخرطين في هذه البرامج من قبل الصندوق و تعد ضمانا للحصول على القروض.

ب – التأطير التقني:

لقد تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، ومتلائم مع طبيعة الأنشطة التقنية المحددة ومع خصوصية كل برنامج فرعي ضروري، كما اعتبرت المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عملية الإنتاج الفلاحي، فأصبح من الضروري التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية ومسيريها من المعنيين بتأطيرها، و هنا يظهر الدور المهم لرئيس المقاطعة والمندوب البلدي في إنجاح البرامج، وتتم العملية بإنشاء خلية متعددة الاختصاصات على مستوى الولاية تكلف بتحقيق الانسجام بين مشاريع على مستوى المستثمرات أو المخطط التوجيهي، لتهيئة الفضاء الفلاحي على مستوى الولاية[38].

يتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة والتكوين والإرشاد والإعلام والاتصال، و يبرز مجال التكوين أهمية إنجاح برنامج تطوير الفروع وإعادة تحويل الأنظمة الزراعية، لذلك ستنعقد دورات تدريبية لكل الأعوان الذين يدخلون في الدورة الاقتصادية مباشرة وخاصة الفلاحين.

أما مجال الإرشاد والدعم التقني المقرب، فسيتم بإشراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية، وفق برنامج يحدده مسئولو القطاع المحليون بالتعاون مع الهيئات المعنية.

إن مجال الإعلام ضروري لتوعية مجمل الفاعلين المعنيين بمختلف البرامج مع تنشيطها من طرف المسؤولين المحليين.

5 – التنسيق، المتابعة ومراقبة البرامج:

إن التنسيق ما بين الشركاء في هذا القطاع ضروري، لتنفيذ المشاريع وترقية علاقات الشراكة، بأساليب وقواعد واضحة وشفافة، وذلك بإشراك، أولا و قبل كل شيء، المهنة الفلاحية والهيئات التمثيلية بجميع أنواعها. كما يدعو هذا البرنامج إلى ضرورة الإسراع في عملية تسليم البطاقات الفنية للفلاحين على مستوى الغرف الفلاحية للولايات.

---

[38] وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، ص 83.

و يبقى تحديد مناطق التدخل و نوعية المستفيدين من البرامج والأنشطة ودفاتر الشـــروط، مرتبـط بآليات التشاور ما بين جميع الشركاء، وتكون متابعة المشاريع من طرف المصالح المعنية التابعة لها، و ذلـك بتقييم دائم لمدى التقدم في الإنجاز المادي والمالي والاقتصادي، وبالتالي تقويم الاختلالات لإعـــادة تســويتها والعودة إلى المركزية لتقديم المساعدة إذا تطلب ذلك.

إن الهدف من التقييم هو المحافظة على الموارد الطبيعية والتشغيل وزيادة وديمومة الإنتاج الفلاحـــي ونمو الاستثمارات فيه، فيشارك في عملية المراقبة كل من أجهزة الإدارة المركزية المخولـــة لذلـك، وكـذا الهيئات اللامركزية، أما على مستوى المستثمرة فتتم من طرف المصالح التقنية المحلية والتي لها الصلاحيـــة بالاستعانة بأي شخص مؤهل أو مؤسسة تراها قادرة للمساهمة في عملية المراقبة وتعزيـــز جـهاز الرقابـــة التقنية والصحية النباتية والحيوانية للمدخلات النباتية والحيوانية المستعملة.

ثالثا: تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

رغم المشكل الأمني وبيروقراطية الإدارة، لوحظ إقبال العمل على العمل الفلاحي وتوابعـــه كتربيـــة الماشية. فحسب وزارة الفلاحة فإن البرنامج الذي شرع فيه منذ بداية سبتمبر 2000، قـــد وفـــر 160000 منصب شغل، وانخراط 84000 مستغل زراعي استفاد 35000 منهم من بداية تمويل وهـــذا فـــي ظـــرف 7 أشهر، و هذا رغم نقص الميزانية الموجهة لقطاع الفلاحة في قانون الماليـــة ســـنة 2001، التـــي عرفـــت انخفاضا يقدر 17.5% عن السنة السابقة، مما يؤكد بداية الاهتمام بالقطاع الفلاحي وجعله قـــاطرة التنميـــة، بدءا من مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 الذي قررته الحكومة، هذا المخطط يعتمد على مراعـــاة طبيعة الأرض الزراعية أو التكيف الزراعي، وتكفل الدولة بالجانب المـــالي للاســتثمارات، فحســب وزارة الفلاحة عرف إقبالا من طرف الفلاحين ويعتبر نجاحا جزئيا في معركة اكتساب ثقـــة العـــالم الريفـــي، هـــذا البرنامج يرتكز على ثلاث مبادئ هي:

- الصلاحية البيئية.
- المردودية الاقتصادية.
- القبول الاجتماعي.

ولأن الدعم المنصوص عليه في المخطط الوطني للإنعاش يتضمن جانبا ماليا، كـــان مـــن الواجـب القضاء على المتعاملين الغشاشين سواء المزارعين أو المتعاملين الأخريين، مما أدى "إلى إنشاء بطاقة وطنيـــة للمتعاملين في الفلاحة باتفاق مع الغرفة الفلاحية ووزارة التجارة.

رغم كل هذه الإجراءات لاحظت الوزارة بطء للجان المتخصصة في استصلاح الأراضي، فرغم أنه قرر استصلاح 600 ألف هكتار في شمال البلاد وابتدأت كمرحلة أولى لاستصلاح 200 ألف هكتار، لم تتلقى اللجنة الوطنية إلا طلبين لاستصلاح 60 و80 هكتار حسب الوزارة.

إن المساحة المخصصة لزراعة الحبوب والمقدرة بـ 3.2 مليون هكتار من 470000 هكتار تخص برنامج تكثيف زراعة الحبوب في المناطق الأكثر قابلية لهذا النوع من الزراعات، طبقا لمخطط التلاؤم الفلاحي، أي التوجه نحو الزراعات التي تلائم المناطق، وإجمالا فقط حددت نسبة نمو فلاحي تقدر بـ10 % ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه منذ سبتمبر الماضي، و الذي اهتم بالتشجير واستصلاح الأراضي عن طريق التنازل والمخططات التوجيهية للتنمية والصحة والوقاية البيطرية، فالتشجير عرف نكبات في السنوات الماضية، إضافة إلى طبيعة الأراضي والمشكل الأمني، وحسب المسؤولون إن مخطط التشجير، الذي توجه منذ سنة نحو تفضيل الأشجار المثمرة، شهد تشجير 48000 هكتار منها 20 ألف في الثلاثي الأول من سنة 2001 ، وقد سمح هذا البرنامج بتوفير 50.000 منصب عمل، واستفاد 29000 مستفيد من هذا التوسع الغابي.

كما صرحت الوزارة[39] بأن المكلفون بالتشجير قاموا بتوفير 12 مليون شجيرة من 16 مليون مقررة في البرنامج، ويبقى الجزء الأكثر أهمية ينتظر القطاع الفلاحي بعد الغرس، فتثمير هذه الشجيرات يتطلب الصيانة والمتابعة، ومع ذلك نلاحظ زيادة في أسعار الشجيرات نظرا لنقصها في الأسواق و المضاربة للطلب القوي عليها، وتكييف النمط الفلاحي، و في إطار هذا المشروع و إلى غاية 2001/03/13 تم غرس 10 % من الأشجار المثمرة رغم نقص الأشجار، واسترجاع المشاتل بحيث أعيد الاعتبار لـ 400 منها ، و تدعيم المختصون لإنجاز المشتلات وسجلت طلبات قدرت بـ 1100 مشتلة على التراب الوطني.

و من أهم النتائج التي حققت في قطاع الفلاحة عملية الاستصلاح الزراعي بالتنازل، فقد بلغت المساحة المستصلحة 270.000 هكتارمنها 23000 هكتار مستصلحة في الفصل الأول من السنة (2001).

وقد خصص مبلغ 33 مليار دج لـ 253 مشروع يقوم بها 10540 مستفيد، وقد تركز هذا بشكل خاص في ولايتي غرداية وأدرار،غير أن المستصلحون يعيشون صعوبات كثيرة بعد الاستصلاح (التمويل، ملكية العقار....) ، وحسب الوزارة فإن 350.000 هكتار في حاجة إلى تجديد قبل أكتوبر 2001، وفي بسكرة فقط بإمكان تجنيد مساحة 60.000 هكتار.

---

[39] جريدة الخبر، الثلاثاء 2001/04/10-

أما عن التأخر أو السير البطيء فيما يخص الثروة الحيوانية و علاقتها بالجانب الصحي أو البيطري الذي يمس ثروة تقدر ب 5 ملايير دولار (7.5 مليون رأس ماشية)، تبدي الوزارة تفاؤلا فيما يخص الاكتفاء بالماشية، وسلامتها من الحمى القلاعية وهذا رغم أن المستقبل يشهد بؤرا من الأمراض، و تبقى أسواق الماشية في بلادنا غير مراقبة والعديد من مذابحنا لا تخضع للمقاييس حسب الوزارة.

إن وزارة الفلاحة ستشرع في إحصاء عام فلاحي لم تقم به البلاد منذ 1963 لمعرفة " هياكل وطبيعة " العالم الزراعي، الإحصاء النموذج الذي رصد له 680 مليون دينار سيشارك فيه 7000 محقق و500 مراقب و100 مشرف، سينطلق ابتداء من 2001/04/20، هذه العملية تهدف إلى تقييم الوضعية الفلاحية وذلك بإحصاء الموارد البشرية والتجهيزات المالية، ووضعية العقارات ... الخ، وتحليل داخلي للقدرات الاستراتيجية للفلاحة (الإنتاج، التوزيع، الموارد البشرية، الهياكل التحتية، التكنولوجية، التموين، التنظيم ... الخ)، و هذا من أجل إبراز العناصر التي من شأنها تأسيس آراء المنافسة التي تترتب عن فتح السوق.

وفي الأخير علينا أن نذكر ببعض النقائص التي يحملها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

1 – إن هذا البرنامج الطموح فعلا لا تقابله مصادر تمويل هامة خاصة مع الهشاشة التي تعرفها المستثمرات واعتماده فقط على الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية اللذان تعتبر نشاطاتهما ووسائلهما محدودة.

2 – إن المخطط لم يحل مشكل العقار الذي يبقى هاجس كل أصحاب المستثمرات الفلاحية.

3 – ضعف تشخيص الفلاحة، ضعف التموين بعوامل الإنتاج، و ضعف مستوى التأطير في هذا المجال.

كل ما يمكن أن نستخلصه من هذا المخطط ، أنه يعتبر رائدا في التنمية الاقتصادية الوطنية، إذا ما توفرت الشروط اللازمة لذلك، وهو كفيل بتحقيق إنعاش اقتصادي واجتماعي للبلاد وبإمكانه القضاء على التبعية الغذائية.

خلاصة المبحث السادس

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف إلى دعم و تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعه، و تكييف أنظمة الإنتاج و استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز و تحقيق البرنامج الوطني للتشجير و أخيرا استصلاح الأراضي بالجنوب الكبير.

خـــلاصـــة الفصل الثاني

لقد مر القطاع الفلاحي منذ الاستقلال بعدة مراحل تسيير، ولم تبلغ أية مرحلـــة الأهـــداف الأساســية المسطرة، خصوصا الآمن الغذائي.

ففي سنة 1970 لم تدرك طريقة التسيير الفلاحي العجز رغم وفرة المداخيل مـــن جـــراء ارتفـــاع أسعار البترول الذي كان يغطي كل الاحتياجات والواردات الغذائية.

أما في بداية الثمانينات (1980) وبعد انخفاض مداخيل البترول تلقى القطاع الفلاحي صدمة نظـــرا للإهمال الذي تميز به هذا القطاع، وذلك بسبب كثافة الاستيراد والدعم المباشر للمواد الاستهلاكية الذي كـــان سلبيا على الإنتاج الفلاحي، فبلغت الفاتورة 760 مليون$ سنة 1979 لتنتقل إلـــى 2.041 مليـــار $ ســـنة 1983 ، وظهـــر العجز في جميـــع ميزانيات التعاونيات الفلاحية حيث بلغ العجز 500 مليون $.

ومنذ 1983، انطلقت عملية إعادة الديناميكية لهذا القطاع على ثلاث مســـتويات، تســـيير الأمـــلاك الفلاحية الاشتراكية، تنظيم تعاونيات الخدمات وتحرير أسعار منتوجات الخضر واللحوم، وسياسة الامتيـــازات للاستثمارات الخاصة في الفلاحة الصحراوية، التي لم تعط النتائج المرجوة منها رغم إعادة تنظيمها، فبقـــي تهميش هذا القطاع متواصل وتواصلت معه أخطار التبعية الغذائية كذلك.

و لخروج القطاع الفلاحي من المراحل المؤقتة واقتحام مجال المنافسة في اقتصاد السوق يجب علـــى كل الفاعلين في قطاع الفلاحة، الانشغال بالمستقبل حتى لا يبقوا أسرى لانشغالات الحاضر، و ذلك بإعطـــاء الأولوية لإعادة الهيكلة الكلية، وتبني ميكانيزمات مدروسة، واستغلال جميـــع الطاقـــات المتوفـــرة للنـــهوض بالقطاع الفلاحي، واعتباره رهان اجتماعي قبل كل شيء.

إن الفلاحة في الجزائر محتاجة إلى نفس اقتصادي ثاني، مالي واجتماعي حتى تستطيع القيام بدورهـــا الموكل لها ومواجهة تحديات اقتصاد السوق وذلك بـــ:

- الاستعمال العقلاني لقدرات القطاع.
- استعمال الوسائل والتقنيات المتطورة للقطاع وعصرنته.
- التشجيعات بدعم المستثمرين.
- حل مشكل العقار الفلاحي.
- إعادة تقييم الإطار التقني للقطاع وتشجيعه حتى يمكن إدخال التطور في القطاع.
- التفكير حول الإمكانيات الخاصة بالتمويل الزراعي عن طريق القروض.
- تحفيز التنظيمات الجماعية من أجل الاندماج الفعلي في كافة المخططات التنموية لهذا القطاع.
- تبني استراتيجية تتلاءم مع المحيط الصناعي.

وأخيرا وبصفة موجزة يمكن المراهنة على الدور الكبير الذي سيلعبه نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و الذي سيستوعب في برنامجه جميع النقاط و التوصيات السابقة الذكر، من خلال دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعه و تكييف أنظمة الإنتاج واستصلاح الأراضي الفلاحية، عن طريق الامتياز والبرنامج الوطني للتشجير و، أخيرا استصلاح الأراضي بالجنوب.

خلاصة الجزء الأول

إن معاينة قطاعا السياحة و الفلاحة، و دراستهما تاريخيا من خلال مختلف مراحل التسيير، سمح بالتعرف على خصوصيات هذين القطاعين و استنتاج الإمكانيات الحقيقية المتوفرة و استخلاص أهم العراقيل و المشاكل التي يصادفانها .

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال منشآت سياحية في حالة متدهورة تعذر استغلالها في ذلك الوقت، نظرا لنقص الإمكانيات و لاعتبار القطاع السياحي ثانويا في عملية التنمية . و مع ذلك خصص ميثاق 1966 استثمارات من أجل إقامة منشآت استقبال مختلفة الأنواع، و أولي هذا القطاع بعناية خاصة، بهدف رفع قدراته و لكن بقيت مساهمته ضعيفة. و قد بدأ الاهتمام في سنة 1976 بالسياحة الداخلية بالموازاة مع السياحة الدولية، و تضمنت مخططات التنمية برامج لإنجاز فنادق و مركبات و قرى سياحية متعددة.

أما في العشرية الأخيرة، فلم يعرف القطاع تطورا كبيرا رغم تطور الإطار القانوني للاستثمارات الخاصة، بسبب تدهور الوضع الأمني بالدرجة الأولى. فقد حظيت السياحة في برنامج الحكومة لسنة 2000 بالاهتمام و نوه بضرورة ترقية الصناعة السياحية عن طريق الشراكة، أو بتشجيع المستثمرين الخواص و توجيههم إلى هذا القطاع. و يبقى قطاع السياحة يواجه الكثير من العراقيل و المشاكل, رغم الامتيازات الطبيعية و الثقافية، بسبب تدهور التراث الثقافي، و التسيير الإداري البطيء و الخالي من الحيوية، لذلك وجب على الدولة تبني استراتيجية وطنية تدعم هذا القطاع في كل فروعه، و خلق جوا تنافسيا، والسعي إلى استيراد الأسواق الخارجية عبر عرض قوي للمنتوجات و الخدمات.

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد تعرض هو الآخر للكثير من الاختلالات و تداولت عليه أنظمة مختلفة من التسيير التي لم تبلغ الأهداف المسطرة لتنميته. إن نظام التسيير الذاتي لم يحقق نجاحا لأنه كان يحتاج إلى رؤوس أموال كثيرة لتسييره و استغلاله، و كان يتبنى طريقة إدارية في التسويق و التموين، و عانى نظام الثورة الزراعية من نفس المشكل، و أثبت بدوره عدم فعاليته بسبب مركزية القرارت و انعدام الحوافز، مما أدى إلى إهمال ملكية الدولة. إن إعادة الهيكلة أسفرت على بعض النتائج الإيجابية فقد سجلت الحالة المالية للمستثمرات تحسنا ملحوظا، غير أن تحرير الأسعار أدى إلى احتكار الأسواق .

إن تجاوز معوقات القطاع الفلاحي تتطلب استعمال آليات و أدوات جديدة حديثة لعصرنة أنظمة الإنتاج و تشجيع الاستثمار المنتج، و استصلاح الأراضي و تعبئة الموارد المائية و حل مشكل العقار.

لقد تم في العشرية الأخيرة تفكيك المستثمرات الفلاحية و عوضت بمستثمرات فردية، ووضعت سياسات ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي، و يبقى مستقبل التنمية الفلاحية مرتبط ببرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي يهدف إلى تحسين الميزان التجاري و تطوير و تثمين جميع الطاقات في إطار تنافسي.

الجزء الثاني : التنمية المحلية في ولاية إليزي من خلال قطاعي السياحة و الفلاحة

مقـــدمـــة الجزء الثاني

تزخر ولاية إليزي بإمكانيات طبيعية كبيرة وغير مستغلة، فهي إلى جانب أنها منطقة بترولية خاصـــة منها الجانب الشرقي للولاية (إن أمناس، برج عمر دريس، الدبداب) تمتلـــك جانبـــا آخـــرا هـــو الســـياحة الصحراوية و المتمثلة في الطاسيلي ناجر، التي تعد من أحسن المناطق الأثرية في العـــالم بفضـــل نقوشـــها ورسوماتها الصخرية، لذلك فهي مصنفة كتراث عالمي من طرف منظمة اليونيسكو، أما المورد الثالث فيتمثـــل في الفلاحة وقدرة هذه الولاية في الإنتاج بفضل الموارد المائية الضخمة الموجـــودة والمخزونـــة، وتربتـــها الصالحة للزراعة بفعل نقص الملوحة في هذه المنطقة.

رغم هذه المزايا المتعددة والمذكورة سابقا تبقى هذه الولاية بعيدة عن الغايات المرجوة و تعاني مـــن تبعية غذائية حادة و من ارتفاع معدل البطالة نتيجة تدهور السياحة التي شل نشاطها المشكل الأمنـــي، ممـــا حال دون تنويع مصادر دخلها بالعملة الصعبة التي يوفرها السواح الأجانب.

والسؤال الذي يمكن طرحه، ما هي الميكانزمات والوسائل التي تسمح لهذه الولاية الوصول إلى تنميـــة حقيقية في ظل الموارد الطبيعية الموجودة؟ وما هي البرامج الواجب اتباعها لتحقيق ذلك؟

سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى هذه النقاط من خلال ثلاثة فصول:

- الفصل الثالث: مميزات ولاية إليزي.
- الفصل الرابع: السياحة في إليزي.
- الفصل الخامس: الفلاحة في إليزي.

الفصل الثالث: ولاية إليزي بين المميزات والامتيازات

مـــــــدخل

إن التنمية الاقتصادية تقوم على جملة من الأسس الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافيـــة، و ترتبـــط بصورة مباشرة و طارئة ببعض الشروط، حتى تستقطب أكبر عدد من المشاريع الجديدة و تجلب اســتثمارات ضخمة، و تتلخص هذه الشروط في النقاط التالية:

- توفير الموارد الطبيعية
- توفير الموارد البشرية
- توفير وسائل تحفيزية فعالة (قوانين،تشريعات ...)
- التأطير المؤهل
- تحسين الإطار التنظيمي و الهيكلي لمختلف الأنشطة الاقتصادية

و في دراستنا هذه نواصل التقصي عن شروط التنمية و آفاقها على المستوى المحلي و الوطنـــــي ، و نحاول من خلال تقديم عرض سوسيو-إقتصادي لولاية إيليزي، معرفة مدى استعداد هـــذه الولايـــة الفتيـــة لتخطي المصاعب التي تعيق عملية التنمية، و التعرف عن قرب على جميع التشريعات و التحفـــيزات التـــي تستند إليها مختلف الاستثمارات في هذه المنطقة.

المبحث الأول:دراسة سوسيو-إقتصادية لولاية إليزي

توطئة

بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 أصبحت الولاية تمتلك جميع الـــهياكل الإداريـــة و المنشـــآت الاقتصاديـــة، فأتيحت فرص التشغيل و بدأت هذه الولاية تخرج من العزلة و ازداد نسبيا الإقبال عليها مـــن أجـــل الفـــوز بمنصب عمل أفضل و الإستفادة من مزايا الجنوب الكبير.

أولا: لمحـــة تاريخية للولاية

يعد الطاسيلي ناجر من أقدم و أهم التحف الفنية القادمة من قلب التاريخ، إن الآثار الموجودة في هـذه المنطقة تعتبر كنوزا عظيمة و إرثا من قبل التاريخ، فريدا من نوعه، صنف من طـــرف المنظمـــة العالميـــة للعلوم و الثقافة UNESCO كتراث عالمي سنة 1982.

إن هذه الشواهد التي تعود إلى فجر التاريخ تخبرنا عن أهم المراحل التي مرت بـــها الإنســـانية فـــي عهد L'Homohabilos حيث كان يصنع أدواته المختلفة في منطقة " تانكنا Tankena " أو حيـــن كـــان يصطاد في بحيرة " تهوداين Tahodaine" التي أصبحت الآن عبارة عن كثبان رملية.

وتبقى أجمل و أعظم الآثار، تلك التي يرجع زمنها إلى 10.000 سنة و تتمثـــل فـــي مختلـــف الرســـومات والحفريات التي تنبثق من عمق الفن الإفريقي منذ 4000 سنة قبل الأهرامات.

وعلى مر العصور، كان الطاسيلي دائما و خصوصا منطقة جانت ممرا تعبر منه القوافـــل التجاريـــة الآتية من المغرب والمتجهة إلى"الفزان"، أو تلك القادمة من الشرق والمتجهة إلى أقصى إفريقيا؛ لذلك نجد فـــي كثير من الدراسات تصويرا عن العلاقات التجارية بين مصر في عهد الفراعنة وبين مختلف المملكات التـــي تداولت في منطقة المغرب العربي، حتى وصول العثمانيين.

إن احتلال هذه المنطقة من طرف الفرنسيين في عهد الاستعمار لم يكن سهلا، نظرا للمقاومة الشـــديدة للطوارق، كما شهدت مقاومات شعبية عديدة من بينها تلك الذي قادها الشـــيخ "أمـــود" ســـنة 1917. ورغـــم المحاولات الكثيرة لطمس معالم هذه المنطقة من خلال الرحلات ذات الطابع الديني (التبشيري) أو العســـكري التي غيرت أسماء الكثير من القلاع المنتشرة في الطاسيلي كـــ"شارل" في جانت و"قاردل" في برج الحـــواس

و "بولينياك" في إليزي و "قللانز" في برج عمر إدريس . . . الخ، يبقى الطاسيلي منبعـــا للأصالـــة و حلمـــا لكثير من السواح [40].

ثانيا: الموقع الجغرافي والوسط الفيزيائي

تعتبر ولاية إليزي من أكبر مدن الجزائر مساحة حيث تقدر هذه الأخيرة بـــ 618.284 كم2 أي مـــا يقارب1/5 من المساحة الكلية للوطن.

تقع هذه الولاية الحدودية في الجنوب الشرقي للبلاد و هي تبعد عن الحدود بـــ 130 كم فقط، حيـــث يحدها من الشمال الشرقي على بعد 25 كم و ليبيا من الشرق على بعد 1000 كم والنيجر من الجنوب علـــى بعد 102 كم.

ويحدها داخليا ولاية تمنراست من الغرب و ورقلة من الشمال، وتعتبر مقر ولاية ورقلة أقرب مركـــز إداري لها بمسافة 1052 كلم.

تتكون ولاية إليزي من ثلاثة دوائر (الجدول رقم 10) وتعد بلدية برج عمـــر إدريـــس أبعـــد بلديـــة (700كم) إلى مقر الولاية أما أقربها فهي إن أمناس بمسافة 240 كم.

جدول رقم 10 : التقسيم الإداري لولاية إليزي

بلدية	دائرة
إليزي (مقر الولاية)	إليزي
جانت، برج الحواس	جانت
إن أمناس، برج عمر إدريس، دبداب	إن أمناس

1 – التضاريس

هناك ثلاث أشكال جغرافية تميز الولاية:

ا – الكثبان

ونجد هذا الشكل من التضاريس في ثلاث مناطق:

[40] Direction de la Planification et de l'Aménagement du territoire, Dossier :" Zones à promouvoir", 1997

- العرق الشرقي في الشمال و تتكون من كثبان رملية تصل إلى 200 متر تغطي أغلبية المناطق التـــي تتواجد في بلدتي "دبداب " و"برج عمر إدريس" .
- عرق إشوان ايرازن، عرق إيساوة تفرنين وعرق بورارحد في الوسط.
- وفي الجنوب عرق أدمر وعرق تاهوداين

ب – الهضاب

تمتد هذه الهضاب على علو1500 متر، أين تتواجد شمالا "حمادة تانهرت" وتتجه من الجنوب الغربـــي إلى الشمال الشرقي وجنوبا الطاسيلي ناجر أين تقع هضبة "فادنون".

ج– السهول

هذا الشكل متواجد بصورة ضئيلة ويتمثل في سهل "أدمر" الذي يقع في جنوب الولاية بين بلدتي بـــرج الحواس وجانت

2 – التركيبة الجيولوجية

إن جنوب ولاية إليزي يتميز بهضاب رملية حجرية، ناتجة عن قاعدة بلورية تنتمي إلى عهد ما قبـــل الكمبري Précambrien و نجد هذا الشكل الجيولوجي في برج الحواس وجانت. أما فـــي منطقـــة إلـــيزي، فتتميز بوجود تربة أولية و تبقى التشكيلات الجيولوجية الثانوية والرباعية حكرا على شمال الولاية.

وتجدر الإشارة إلى وجود مظاهر بركانية حديثة في شمال عرق "أدمر" ثرية بـــ "البازالت".

ونستخلص من هذا أن أهم الصخور التي تظهر في هذه الولاية:

-صخور "ماقمانية": غرانيت بازالت.

-صخور تحولية: شست وميكاشيست.

-صخور ترسبية: رمل، كلس، طين، جبس، صلصال الخ.

3 – المناخ

المناخ قاري، صحراوي، يتميز بحرارة شديدة و هواء جاف، مع أمطار قليلة. إن المتوسط الســـنوي لكمية الأمطار المتساقطة حسب البلديات هي 17.6 مم في برج عمر إدريس، 20.1 مم في إليزي، 23.7 مـــم في إن أمناس و28 مم في جانت.

يتميز معدل الحرارة اليومي و الفصلي بارتفاع شديد خصوصا في الصيف، فالمتوسط السنوي يتراوح ما بين 21.6 C° في أن أمناس، 22.6 C° في برج عمر إدريس و23.1 C° في إليزي و أخيرا 23.7 C° في جانت.

أما فيما يخص الرياح فهي متوسطة أو هادئة و لكنها تصل أحيانا نسب عالية تتجاوز 14 م/ث خصوصا في شهر مارس، أفريل، ماي حيث تكثر الزوابع الرملية.

4 – الثروة الحيوانية والنباتية

أ الثروة الحيوانية

إن ولاية إليزي تتوفر على ثروة حيوانية متنوعة و نادرة حيث تمزج بين مختلف الحيوانات البرية، المائية والبرمائية، فنجد الأسماك في القلتات Gueltats الواقعة في منطقتي "إهرير" و"إميهرو"، كما نجد الزواحف بمختلف أنواعها (21 صنف)أما الثدييات فهي حاضرة بصفة مكثفة حيث نحصي 31 صنف ضمن 14 عائلة، وتتوزع ما بين ثدييات آكلة للحوم وأخرى للنباتات.

بالنسبة للطيور، هناك 134 صنف ضمن 37 عائلة البعض منها محمي بمقتضى مرسوم رئاسي[41].

ب – الثروة النباتية

إن الصنف النباتي الموجود في هذه الولاية ينتمي إلى المنطقة النباتية الصحراوية العربية والتي تمتد من الصحراء الغربية إلى شبه الجزيرة العربية، وهذه المنطقة تتواجد ما بين منطقة البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمنطقة السودانية الأنغولية في الجنوب، وبمقتضى هذا المرجع نجد هذا الصنف النباتي يتكون من عناصر متوسطية أو قارية وأخرى خاصة بالصحراء الإفريقية، وأخيرا نذكر أهم المواقع النباتية:

الوديان: واد "إمهريو"، واد "إسوانديلان"، واد "تارات"، واد "سامن"، واد "تاحملت"، واد "جرات".

مناطق الرعي: "وادير"، واد "تارات".

القلتات: "أسنوديلان"، "إهرير"، "أمهريو"، "تارات".

دون أن ننسى ذكر المناطق الرطبة في ولاية إليزي مثل منطقة "إهرير" التي تعد ذات أهمية عالمية لأنها تحتوي على تنوع بيولوجي فريد من نوعه و ما زال بعضه مجهولا من طرف الأوساط العلمية.

---

[41] رقم 509/83 المؤرخ في 1983/08/20.

5 -المصادر الطبيعية

أ - الطاقة

إن منطقة شمال إليزي المتمثلة في منطقتي إن أمناس وبرج عمر إدريس ودبداب تتميز بثروة بترولية هامة، أين يتمركز النشاط الصناعي الخاص بالبترول والغاز بحيث تتوزع 5 وحدات صناعية على 5 مناطق: السطح،إن أمناس، تافات،أوهانت،غرد النص.

ب - المـــاء

إن المياه الجوفية تمثل المصادر الرئيسية المائية لهذه الولاية حيث تصنف المياه إلى:

- مياه غرينية Nappes Alluviales: وتنبثق من طمي الوديان نذكر منها واد إليزي، واد جانت ومياه تتالكم.
- مياه ألبية قارية Nappes albiennes continental intercalaire : تصدر من شمال وشمال شرق الولاية (دائرة أن أمناس) هذه المياه عذبة و عميقة و تمثل احتياطي لا بأس به.
- مياه الرمال الكمبرية الاردوفندية Nappes des grès combo-ordoviciens: تصدر من جنوب الولاية (ولاية جانت) ، يتراوح عمقها ما بين 65 م و30 م.
- مياه ديفونية Nappes dévoniennes: توجد في الجزء المركزي للولاية (تارات)، يتراوح عمقها ما بين 200 م و250 م.

ج - التربة

إن الولاية تتوفر على أنماط متنوعة من التربة نذكر:

1. التربة الامتصاصية Sols d'ablation
2. تربة ملحية Terres salines
3. تربة رملية Sols de sable
4. تربة غرينية Sols alluviaux

د - السياحة والحرف

إن ولاية إليزي تمتلك ثروات سياحية كثيرة، فهي تزخر بالمناطق الخلابة والمواقع الأثرية المدهشة والنادرة الجمال، كما إن المنحوتات والرسومات الموجودة ذات قيمة تاريخية ليس لها نظير، دون أن ننسى أن فلكلور هذه الولاية ثري ويبرز أصالة وثقافة الطوارق. كل هذا يجعل من السياحة في نفس المرتبة التي

يحتلها البترول في المنطقة، فهي تعتبر النشاط الاقتصادي الرئيسي و تعد من أهم المحاور الأساسية للتطور المحلي والجهوي[42].

ثالثا: الوضعية الاجتماعية والاقتصادية

1 السكان

ا- نمو السكان في ولاية إليزي

شهدت ولاية إليزي تطورا ملحوظا في نمو سكانها في العشريتين الأخيرتين بحيث انتقل عدد السكان من 12079 نسمة في سنة 1977 إلى 18930 نسمة في سنة 1987 أي بمعدل نمو 4.60 %، واستمرت هذه الوتيرة بل تزايدت إلى 5.5 %ما بين 1987 و1998 حيث وصل عدد السكان إلى 34.108 نسمة.

وتمتص بلديتا جانت و إليزي أكبر حصة من السكان بحيث قدرت سنة 1998 بـ30 و28 % على التوالي، ونلاحظ من خلال الجدول رقم 01 (ملحق رقم III) أن بلدية إليزي مقر الولاية عرفت نموا كبيرا حيث تضاعف معدل النمو من 3 % ما بين 1977 و1987 إلى 6 % ما بين 1987 و1998.

ب- التوزيع المكاني للسكان في ولاية اليزي

إن توزيع السكان حسب المناطق غير منتظم حيث يظهر تمركز السكان أساسا في التجمعات الحضرية للبلديات (راجع ملحق رقم III جدول رقم 03 و 04) خصوصا بلدية إليزي و جانت وإن أمناس، كما أنها تتميز بكثافة سكانية عالية و هي على التوالي: 0.13 ، 0.18، 0.35% . وهذا راجع إلى النزوح الريفي للسكان الأصليين إلى هذه التجمعات و قدوم عدد كبير من الأشخاص من الولايات الشمالية بحثا عن العمل خلال التسعينات (راجع ملحق رقم III جدول رقم 05) .

ولهذا نسجل انخفاضا في عدد السكان البدو الرحل منذ 1987 إلى غاية 2000 مع فارق 308 نسمة، ومع ذلك تبقى بعض البلديات تتميز بتشتت سكاني كبير حيث تسجل بلدية برج الحواس 529 نسمة تمثل فئة البدو الرحل، و 776 نسمة تمثل فئة سكانية مبعثرة على كامل مساحة هذه البلدية الكبيرة جدا، إذ تقدر مساحتها بـ 28083 كم^2 .[43]

---

[42] مديرية التخطيط لولاية إليزي، مونوغرافيا عن الولاية، 2001.

[43] الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكان 1977، 1987، 1998.

ج- تصنيف السكان حسب الجنس والعمر

سجل من خلال إحصاء 1998 عددا إجماليا للذكور يساوي 18403 و آخرا للإناث يساوي1575 على مستوى ولاية إليزي، أما على مستوى البلديات فالسكان مقسمون تقريبا بالتساوي (انظر ملحق رقم III جدول رقم 06) . أما تقسيم السكان حسب الفئات العمرية، فنلاحظ من خلال جدول رقم 8 أن شريحة الشباب مرتفعة في هذه الولاية حيث تمثل فئة من 14-29 سنة 13558 نسمة أي ما يعادل 40 % من إجمالي السكان الذي سيؤدي بالضرورة لاحقا إلى ارتفاع في الطبقة الفعالة في هذه الولاية (راجع ملحق رقم III جدول رقم 07).

2 - التشغيل

ا- تطور مستوى التشغيل في ولاية إليزي

إن مستوى التشغيل عامة في ولاية إليزي قد شهد تطورا معتبرا، فقد تضاعف من سنة 1987 إلى 1998 بحيث انتقل من 3407 إلى 6505 منصب عمل بمعدل سنوي يتجاوز 6 %.

ونلاحظ هذه الزيادة خاصة في قطاعي الإدارة والخدمات إذ أن معدل نموها قد بلغ 9 و21 % على التوالي.

ويأتي في الرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية والمحروقات بدرجة أقل بمعدل نمو يصل وإلى 3 و4 % على التوالي، بينما يسجل قطاع الفلاحة انخفاضا طفيفا في مستوى العمالة بمعدل 0.31 % وهذا راجع لمشاكل القطاع الفلاحي الذي لا يتيح فرص عمل في هذا الميدان (راجع ملحق رقم III جدول رقم08)

ب- توزيع التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية وحسب البلديات

تتمركز العمالة بصفة مكثفة في بلدية إليزي مقر الولاية نظرا لتوفر الهيئات و الإدارات العمومية، بحيث تقدر حصة البلدية من إجمالي التشغيل 38 % ، تليها بلدية جانت بـ 28 % ثم بلدية إن أمناس بـ 13 %. أما باقي البلديات فحصصها ثقيلة وهذا راجع لعزلتها وكذلك لقلة المشاريع والاستثمارات. إن النشأة الحديثة لهذه الولاية تطلبت هياكل إدارية عمومية ومنشآت اقتصادية في جميع البلديات لذلك نلاحظ أن حصة قطاع الإدارة من إجمالي التشغيل تطغى على القطاعات الأخرى بنسبة تقدر بـ 56 % على مستوى الولاية وكذلك هو الحال بالنسبة للبلديات، إذ نسجل أقصى حصة في بلدية برج الحواس بـ 65 % ، ثم في إليزي وجانت بـ 60 % ، و أقل نسبة سجلت على مستوى بلدية إن أمناس بـ 38 %.

ويستقطب أيضا قطاع الأشغال العمومية عددا كبيرا من اليد العاملة بحصة تقدر بـ 13 %من مجمل العمالة نتيجة لكثرة المشاريع في هذه الولاية التي مازالت في مرحلة البناء.

بينما لم يحظ قطاع الفلاحة باهتمام كبير نظرا لعدم تعود السكان على مثل هذه الأشغال ونظرا للظروف المناخية الصعبة ومشاكل أخرى متعلقة بالقطاع الفلاحي، إذ أن حصة هذا الأخير وصلت 5.4 % سنة 1988 على مستوى الولاية وهي نسبة ضئيلة. تتمركز الفلاحة بشكل كبير في بلدية إليزي و كذا برج عمر إدريس وجانت ولكنها تبقى بعيدة عن الاحتياجات البسيطة للسكان. وأخيرا، نلاحظ أن قرب بلدية دبداب وإن أمناس وبرج عمر إدريس من المناطق البترولية سمح لها بتوفير مناصب شغل أكثر من غيرها حيث وصلت حصتها من إجمالي مناصب الشغل في 1998 إلى 17 و 24 و 22 %على التوالي (راجع ملحق رقم III جدول رقم 09).

ج- التربية والتعليم

إن ولاية إليزي تتوفر على 56 مؤسسة تعليمية من بينها 43 مدرسة ابتدائية و7 تكميليات و6 ثانويات، تتمركز أغلب المؤسسات في بلدية إليزي (18 مؤسسة تعليمية) وجانت (15 مؤسسة)، وهذا نظرا لتجمع السكان القادمين من الشمال فيها.

أما فيما يخص نسبة التمدرس فهي تصل عامة إلى 64 %و لكنها عالية فقط على مستوى الابتدائي بمعدل 73 % ثم تنقص على مستوى التكميلي و الثانوي بمعدل 57% و 50 %على التوالي، نشير إلى أن أعلى مستويات التمدرس تتواجد في البلديات التالية إليزي، جانت، إن أمناس (راجع ملحق رقم III جدول رقم11 و 12) .

وأخيرا تجدر الإشارة أنه يوجد مركزا لجامعة التكوين المتواصل الذي قدر عدد الطلبة المسجلين به خلال السنة الجامعية 2001/2000 حوالي 250 طالب موزعة بين التحضيري والتدرج.

3 – التكوين المهني[44]

توجد 4 مراكز للتكوين المهني على مستوى الولاية، تؤطر 382 متربص في 9 اختصاصات مختلفة، موزعين على البلديات كالتالي :132 متربص في بلدية إليزي، 102 متربص في بلدية جانت، 105 متربص في بلدية إن أمناس و43 متربص في دبداب.

4 – الصحة

إن المؤشرات الصحية لسنة 2000 التالية تبين إن هذه الولاية مثل كثير من ولايات الوطن تشكو من نقص في الهياكل الصحية والتأطير ويمكن ملاحظة المؤشرات التالية:

-عدد الأسرة لكل 1000 ساكن: 03.37 سرير.

-عيادة متعددة الخدمات : واحدة لكل 8885 ساكن.

-مركز طبي واحد لكل 11847 ساكن .

- دار واحدة للتوليد لكل 1379 امرأة في سن الولادة.

- غرفة واحدة للعلاج الطبي لـــ 1225 ساكن.

- طبيب واحد متخصص لـــ 2961 ساكن.

- طبيب واحد عام لـــ 911 ساكن.

- طبيب واحد للأسنان لـــ 3231 ساكن.

- عون واحد شبه طبي لـــ 112 ساكن[45].

5 – الشباب والرياضة

تنشط على مستوى الولاية 73 جمعية رياضية متخصصة في عدة شعب يزاول من خلالـــها 2118 شاب في مختلف النشاطات[46].

6- البريد والمواصلات

بصفة عامة، تتوفر إليزي على شبكة هامة من الخطوط الهاتفية إذ نسجل في ســـنة 2000 لكـــل 8 أشخاص خط هاتفي واحد، وتبقى البلديات المعزولة مثل برج عمر إدريس و دبداب تعاني مـــن نقـــص فـــي الخطوط الهاتفية حيث تتوفر بلدية برج الحواس على خط هاتفي واحد لكل 108 شخص.

أما بالنسبة للبريد، فالوضعية حسنة مقارنة بالولايات الأخرى إذ نسجل مركز بريـــــدي واحـــد لكـــل 3554 شخص (راجع ملحق رقم III جدول رقم 13) .

7 –السكن والتعمير

إن ولاية إليزي عكس الولايات الأخرى لا تعاني بحدة من مشكل الســـكن نظـــرا لـــبرامج الإســـكان المكثفة خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما نلمسه من خلال المؤشرات التالية:

- سكنات مستلمة في 1998 :310 سكن.

---

[44] مديرية التشغيل و التكوين لولاية إليزي، حصيلة نشاط لسنة 2000.

[45] مديرية الصحة والسكان لولاية إليزي،تقرير النشاط السنوي لسنة 2000.

[46] مديرية الشباب والرياضة، حصيلة النشاط السنوي لسنة 2000.

- سكنات مستلمة في 1999: 625 سكن.
- سكنات مستلمة في 2000: 592 سكن.
- حظيرة السكن حسب إحصاء 1998 : 8749 سكن.
- معدل التعمير في سنة 2000: 67.51 %.
- معدل الإقامة في السكنات taux d'occupation du logement: 4.90 شخص/سكن.
- معدل السكنات القديمة في سنة 2000 : 6.29%.[47]

8- الهياكل القاعدية

إن شساعة هذه الولاية وصعوبة تضاريسها الصحراوية، خصوصا في جنوبها عرقلت إنجاز بعض الهياكل القاعدية مثل الطرقات، ورغم ذلك نحصي 3068 كم من الطرقات، من بينها1902 كم طريق وطني، 929 كم طريق ولائي و237 كم طريق بلدي.

أما بالنسبة للمطارات فالشبكة متكونة من 3 موانئ جوية تتواجد في كل من إليزي وجانت وإن أمناس.

9- الفلاحة

تزخر ولاية إليزي بطاقات هائلة غير مستغلة و هذا ما سنتعرض له في الفصل الخامس.

10 - الري

رغم نقص الأمطار وجفاف المناخ، يعد الماء العنصر الوحيد الذي يساهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للولاية، فإن الموارد الباطنية كما رأينا في بداية هذا القسم من البحث، تعتبر أهم مورد مائي للولاية. ولاستغلالها على أحسن وجه يتوزع عدد كبير من الآبار ومياه التقيب على كل تراب الولاية حسب نوعية الاستعمال أي إما للسقي أو للشرب، وتعادل قدرة استغلالها 31882 م^2 بالنسبة للآبار 143292 م^2 بالنسبة لمياه التقيب.

كما أن شبكة الإيصال بالمياه الصالحة للشرب تغطي حاجيات السكان إذ يصل معدل الإيصال 80 % في سنة 2000. أما بالنسبة للتطهير فمعدل الإيصال بشبكة التطهير الحضري تقدر بـ 92 %.

[47] مديرية السكن والتعمير لولاية إيليزي، تقرير النشاط السنوي لسنة 2000.

11 - السياحة

يعرض هذا الموضوع في الفصل الرابع.

12 - الصناعة والمناجم

إن معظم المؤسسات الوطنية المتواجدة في ولاية إليزي ذات طابع بترولي نظرا لتميز هذا النشاط في هذه المنطقة، لذلك تبرز 3 مؤسسات وطنية متمركزة خاصة في إن أمناس وهي سوناطراك، نافتاك، نافتال.

أما مؤسسة سونلغاز فلديها وكالات في كل من إليزي، جانت و إن أمناس، كما لديها مراكز كهربائية في معظم البلديات تهتم بتوزيع الطاقة الكهربائية حيث نسجل في سنة 2000 معدل إيصال بالشبكة الكهربائية يقدر بـ 79%.

خلاصة المبحث الأول

من خلال الدراسة الإجتماعية و الأقتصادية و حسب الإحصائيات المتحصل عليها من قبل مختلف الهيئات التي تنشط في ولاية إليزي ، تبين أن هذه المنطقة ما زالت تشكو من ضعف في التموين الغذائي ونقص في وسائل النقل نظرا لبعد المسافة الفاصلة بينها و بين الولايات الأخرى المجاورة ، و نقص في التأطير الصحي، و لكنها عرفت تطورا ملحوظا منذ نشأتها إذا ما قورنت بباقي الولايات التي تعاني تقريبا من نفس المشاكل، فإن وفرة فرص العمل جعلت من هذه المنطقة مقصدا لكثير من السكان الذين وفدوا إليها من جميع ولايات الوطن رغم قساوة مناخها، و هذا يدل على إمكانية تطوير هذه الولاية لأنها تتوفر على كل العوامل الطبيعية و تستطيع جلب الموارد البشرية للقيام بالتنمية خاصة في قطاع الفلاحة و السياحة.

المبحث الثاني: التسهيلات والامتيازات المرتبطة بترقية الاستثمارات بولاية إليزي

توطئة

إن الإجراءات الأساسية المتعلقة بترقية الاستثمار تحظى بالانشغال الدائم من طرف المشرفين عليه، و هذا للسماح بوضع سوقا حقيقية للعقار قابلة لبعث ديناميكية جديدة، تتعلق بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، و ذلك بإدخال عملاء وطنيون وأجانب و وضع أسس لاقتصاد حديث يحافظ على روح المؤسسة.

أولا: تطور الإطار التشريعي للاستثمار

من الضروري الإشارة إلى أن قانون الاستثمار يعبر عن إرادة الدولة في اتخاذ إجراءات موجهة لوضع مناخا مناسبا للاستثمار وهذا بـ:

1- وضع إطار قانوني حديث ومحفز يظهر شروط التعامل ودراسة الاستثمار الوطني والأجنبي.

2- وضع مؤسسات وهياكل مخصصة لترقية ودعم ومرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية.

3- فتح الاقتصاد الوطني للخواص.

إن هذه النصوص قد سمحت، بدون شك، بإنعاش النشاط الاقتصادي وتدعيم الترسانة القانونية الموجودة سابقا وتسهيل وتأمين المستثمرين القادرين على خلق الظروف الحقيقية لترقية وإنعاش الاستثمار. ومن جهة أخرى، فقد ترجمت الإصلاحات الاقتصادية المتخذة فعليا بإعادة مجمل الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تدير الاستثمار بصفة عامة.

إن هذه الترتيبات الجديدة، علاوة على أنها تدخل في إطار التحول الاقتصادي الجزائري، تشجع الاستثمار الخاص بهدف رفع كل القيود والشروط المفروضة عليه في السابق زيادة على وترقيته.

يعبر قانون الاستثمار الجديد عن إرادة الدولة في انفتاح الاقتصاد الجزائري للرأس المال الخاص الوطني والأجنبي، وتشكيل إطارا قانونيا ثابتا يخصص ضمانات، ويحدد مجمل القوانين والشروط للتشجيع والترقية الموجهة للمستثمرين الوطنيين والأجانب المتعلقة بـ:

1 – تحويل لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة وعائداتها خلال مدة محددة (60 يوما).

2 – تحديد الإطار القانوني لاسيما ذلك المتعلق بالضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمار الوطني والأجنبي.

3 – الاستعانة بالتحكيم الدولي من أجل تصفية الخلافات المحتملة بين الدولة والمستثمرين.

4 – وضع وكالة وطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI) مكلفة بالمشاركة في تحقيق الأهداف المحددة و المتعلقة بترقية الاستثمار.

5 – تأمين المستثمرين بضمانات عن طريق نص قانوني يرتكز على مبدأ عدم المساس بالحقوق المكتسبة.

6 – تشجيع الاستثمار بواسطة تبني عدة تسهيلات.

7 – إلغاء مجمل العراقيل البيروقراطية المتعلقة بالتنظيم وطريقة سير بعض الهياكل الإدارية.

ولخلق سوق عقارية حقيقية، تم اتخاذ مجموعة من الترتيبات الأولية من أجل السماح باستعمال أبسط طريقة قابلة للتطبيق فوريا لامتلاك الأراضي المخصصة للاستثمار، والتي تهدف إلى دراسة الطلبات الخاصة بالأراضي في الوقت المحدد، و تعتمد على وجه الخصوص على وضع لجان مساعدة على مستوى كل ولاية من أجل تعيين وترقية الاستثمارات (CALPI)، بالإضافة إلى توضيح كيفية المساعدة المتعلقة بتقديم العقار وتسهيل الحصول عليه عن طريق :

- تحديد طرق نقل ملكية (تنازل / امتياز) الأراضي الجرداء بأملاك الدولة الخاصة
- التسوية النهائية للنزاعات العقارية المحلية المتعلقة بنشاطات الترقية العقارية، غير المنقولة والصناعية، والتي لا يملك العملاء المعنيين وثيقة ملكية الأراضي التي تم توزيعها سابقا.

إن شرط نجاح هذا البرنامج الواسع النطاق هو رفع كل القيود البيروقراطية الموجودة في عملية الاستثمار، والسهرعلى تجاوز التسيير الإداري للاستثمار، من أجل الاتجاه إلى وضع اقتصاد حديث مفتوح للتطورات، وإشراك بصفة فعالة مجمل الشركاء الاجتماعيين لاسيما الإدارة.

و نظرا لكون جميع بلديات الولاية تخضع لنظام المناطق الخاصة ونظرا لموقعها الجغرافي في الجنوب الكبير فهي تستفيد من امتيازات خاصة:

ثانيا : الامتيازات المرتبطة بترقية المناطق الخاصة

يستفيد من هذه الامتيازات كل استثمار منجز في شكل إسهام من طرف شخص معنوي أو طبيعي، عام أو خاص، مقيم أو غير مقيم، بهذه المناطق والتي يمكن حصرها في المنطقة الخاضعة للترقية (ZAP) والتي يوجد بها 671 بلدية،منجزة حسب المعايير الاجتماعية والاقتصادية، وكذا منطقة التوسع الاقتصادي (ZEE) التي تتميز بفضاءات جغرافية واقتصادية تمتلك إمكانات تنتظر العناية، وأخيرا كل الاستثمارات في طور الإنجاز ابتداء من تاريخ 5 أكتوبر 1993 أو النشاطات المقترحة ذات أولوية في المخطط الوطني.

و تصنف الاستثمارات التي تنجز في هذه المناطق على شكل مشاريع جديـــدة،أو توســيع طاقــات الإنجاز، أو إعادة الهيكلة، و أخيرإعادة الاعتبار للنشاط.

ويدخــل في هذه العملية كل نشاط إنتاجي للمتاع أو الخدمات (صناعـــة، زراعـــة، ســياحة، نقــل، تجارة...) و يستفيد المستثمر أو المروج من امتيازات أو مساعدات نذكرها:

- **المساعدات على الإنجاز:**

خلال فترة ثلاث (3) سنوات و انطلاقا من تاريخ قرار منح الامتيازات للمتاع والخدمات الذي يدخــل في إطار الاستثمار، يستفيد المستثمر من :

- إعفاء من حقوق التحويل المكلفة على الاقتناءات العقارية وإعفاء من الضريبة العقارية.
- تطبيق حقوق التسجيل المنخفضة قدرها 0.5 % لعقود إنشاء الشركات ورفع رؤوس أموالها.
- إعفاء من الرسوم على القيمة المضافة للمتاع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق نسبة منخفضة قدرها 3 % في مجال الرسوم الجمركية على العتاد المستورد.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بأشغال إنجاز البناء.
- التنازل عن الأراضي الحكومية بأثمان عليها تخفيض إلى حد الدينار الرمزي.

- **المساعدات في الاستغلال:**

انطلاقا من الاستغلال ولمدة تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات، حســب تقديــر الوكالــة، يســتفيد الاستثمار على قدر أهميته من امتيازات الوكالة و من الامتيازات الخاصة في مناطق الترقية ومناطق التوسيع الاقتصادي من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والدفع الجزافي (VF) و الرسم علـــى النشــاط الصناعي و التجاري (TAIS) والرسم العقاري.
- التكفل الجزئي أو الكلي للدولة لمساهمة أرباب العمل للضمان الاجتمـــاعي وبعــد انقضـــاء فــترة الإعفاء المحددة أعلاه يأتي محلها وبصفة دائمة:
  - تطبيق ضريبة على الأرباح المستثمرة ثانية بنسبة 16.5 % في المناطق الخاصة.
  - في حالة التصدير، يتم الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات (IBS) والدفع الجزافي (VF) والرسم على النشاط الصناعي و التجاري (TAIC) بالتناسب مع رقم الأعمال المحقــق فـــي التصدير.

ثالثا : الامتيازات المرتبة بنظام الجنوب الكبير

تعريف الجنوب الكبير:

الجنوب الكبير فضاء إقليمي مشكل من الحدود الأربعة لولايات، أدرار، إليزي، تامنرست، تندوف.

تنتمي ولاية إليزي إلي المساحة الإقليمية المسماة بـــ " الجنوب الكبير". ولذلك فكل استثمار في مجـــال إنتاج المواد أو تقديم الخدمات (الفلاحية، السياحية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) المقدمة مـــن طـــرف شخص طبيعي أو معنوي، عمومي أو خاص، مقيم أو غير مقيم يستفيد من الامتيازات التالية:

- يستفيد المستثمرون من كل استثمار منجز بالجنوب الكبير من طرف شخص طبيعي أو معنوي، عـــام أو خاص ومقيم أو غير مقيم، أو كل استثمـــار في طور الإنجـــاز عنـــد 05 أكتوبـــر 1993 أو دخـــل فـــي الاستـــغـــلال منذ 05 أكتوبر 1988 ويقع على تراب الأربع الولايات.
- تصنف الاستثمارات التي تخضع لهذه المناطق بنفس تصنيف المناطق الخاصة السابقة الذكر، إضافة إلـــى إصلاح الأراضي. ونفس الشيء بالنسبة لحصر النشاطات تضاف إليها فقط إصلاح الأراضي، ويمكـــن عنـــد ذلك الاستفادة من نظام الجنوب الكبير الذي يتمتع المروج فيه، بدعم و مساعدة من طرف وكالة" آبســـي" لتحقيق مشروعه ويستفيد أيضا من الامتيازات التالية :

- **<u>المساعدات على الإنجاز</u>**

خلال فترة ثلاث سنوات (3) و انطلاقا من تاريخ قرار منح الامتيازات للمتـــاع والخدمـــات التـــي تدخل في إطار الاستثمار يمكن الاستفادة ب:

- الإعفاء من حقوق التحويل المكلفة على الاقتناءات العقارية.
- تطبيق حقوق تسجيل منخفضة قدرها 0.5 % لعقود إنشاء الشركات ورفع رؤوس أموالها.
- الإعفاء من الرسوم على القيم المضافة للمتاع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق نسبة منخفضة قدرها 3 بالمائة في مجال الرسوم الجمركية على العتاد الاستثمار.
- تكفل الدولة كليا بأشغال البنايات القاعدية،و التنازل عن الأراضي الحكومية بالدينار الرمزي.
- اقتناء الأراضي الصحروية داخل محيطات الإصلاح للمشاريع الزراعية
- الانتقال إلى الملكية العقارية الزراعية بالدينار الرمزي عن طريق إصلاح الأراضي
- تخفيض قدره 5 بالمائة لنسبة الفوائد على قروض الاستثمار .

- **مساعدات على الاستغلال**

يستفيد الاستثمار انطلاقا من استغلاله لمدة خمس سنوات من :

- تكفل الدولة لمساهمة أرباب العمل للضمان الاجتماعي لمدة عشر سنوات.

- الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات (IBS)، والدفع الجزافي (VF) ورسم النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) والرسم العقاري الذي يبدأ منه من تكفل الدولة أرباب العمل للضمان الاجتماعي لمدة عشر سنوات من تاريخ أقتنا الأرض وبعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة أعلاه يأتي محلها وبصفة دائمة:

- تطبيق ضريبة بنسبة 160 بالمائة على الأرباح المستثمرة ثانية بالجنوب الكبير وكل منطقة أخرى للترقية .في حالة التصدير.
- يتم الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات (IBS) والدفع الجزافي (VF) ورسم النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) تتناسب مع رقم الأعمال المحقق في عملية التصدير.

إن قانون المالية لسنة 1995، قدم امتيازات إضافية تتعلق بالاستثمار بحيث يسمح ابتداء من 01 جانفي ولمدة خمس سنوات بتخفيض يقدر ب 50 % من قيمة ضريبة الدخل العام أو ضريبة أرباح الشركات على عوائد النشاطات القائمة بالجنوب الكبير، للأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين بهذه الولايات[48].

خلاصة المبحث الثاني

إن الموقع الجغرافي لولاية إليزي في الجنوب الكبير جعلها تستفيد من امتيازات و تسهيلات مرتبطة بترقية الاستثمارات، فهي تستفيد من امتيازات لنظام الجنوب الكبير من خلال إطار قانوني حديث و محفز، يفتح مجال الاستثمار من خلال المساعدات التي يقدمها على الإنجاز لمدة ثلاثة سنوات و على الاستغلال لمدة تتراوح بين 05 و 10 سنوات.

[48] الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 1994/10/19.

خـــلاصـــة الفصل الثالث

تتوفر ولاية إيليزي على ثروات باطنية خاصة في الجهة الشرقية للولاية (إن أمنـــاس، بـــرج عمـــر إدريس و دبداب)، و يتوفر جانبه الغربي (جانت، برج الحواس و إيزي) على مناطق أثرية و سياحية تعـــود إلى عشرة آلاف سنة.

لقد أثبتت الدراسات الجيولوجية صلاحية التربة الزراعية و تنوعها (تربة امتصاصية، تربة ملحيـــة، تربة رملية، تربة غرينية) ، و توفر المياه الباطنية بكثرة في جميع أنحاء الولاية.

إلى جانب هذه الثروات تشهد الولاية تزايدا سكانيا معتبرا الذي انتقل من 12079 نسمة ســـنة 1977 إلى 34108 سنة 1998، و تطورا في مستوى التشغيل بفضل تواجد الهياكل العمومية و المنشآت لاقتصاديـــة، و تطورا نوعيا للسكان بفضل التحسن الملحوظ في قطاع التعليم و التكوين و الصحة و الخدمات.

تقدم الدولة تسهيلات و امتيازات كبيرة لغرض تنمية هذه المنطقة و تطوير الاســـتثمارات و ترقيتـــها بقوانين و تشريعات منها المرسوم رقم 67 المؤرخ بتاريخ 1994/10/19 الذي يعفي من دفع بعض الرســـوم و الحقوق و الضرائب المختلفة، كما يقدم مساعدات أخرى.

الفـــصـــل الرابع: السياحة في إليزي

مدخـــــل

رغم أن ولاية إليزي من أعرق المناطق السياحية في العالم بفضل هضبة الطاســيلي نــاجر،و رغــم ثرواتها الغنية من الآثار و الرسومات و النقوش الصخرية التي تعود إلى ما قبـــل الميــلاد، عــرف قطــاع السياحة ركودا في العشرية الأخيرة بعد أن شهدت هذه الولاية تدفقا سياحيا دوليا كبيرا فـــي الســنوات التـــي سبقتها.

إن المشاكل الأمنية وأسباب أخرى كثيرة أدت إلى جمود وتدهور هذا القطاع الـــذي يعتــبر مــوردا رئيسيا لسكان هذه المناطق.

من خلال دراستنا سوف نتطرق إلى ماهية الوسائل والميكانزمات التي يمكن مــن خلالــها الاعتمــاد عليها للنهوض بهذا القطاع وإعادة الاعتبار له.

المبحث الأول: القدرات السياحية للولاية

توطئة

تزخر ولاية إليزي بمناظر طبيعية خلابة ومتنوعة وتشكل هضبة طاسيلي ناجر أهم مورد سياحي لمــا تتوفر عليه من خصوصية ومؤهلات سياحية فائقة، تتمثل بالخصوص في الآثار التاريخية والثقافيـــة القيمـــة، الأمر الذي جعل منظمة اليونسكو تصنفها تراثا عالميا سنة 1982.

أولا: أهـــم المنـــاطق السيـــاحية والأثرية

إن الجدول المبين أدناه، يعرض أهم الأماكن الأثرية و السياحية لولاية إليزي و التي تجلب السواح خاصـــة الأجانب، الذين يولون اهتماما كبيرا لهذا التراث و تنوعه (نقوش، رسومات صخرية...) .

جدول رقم 11 : بعض الأماكن الأثرية والسياحية في الولاية

نوع المكان	المكان	البلدية
نقوش و رسومات صخرية	واد جرات	إيليزي
نقوش و رسومات صخرية	تنجات	
نقوش و رسومات صخرية	إغراغن	
نقوش و رسومات صخرية	فدنون	
واحة نقوش صخرية	طاسات آفرى	
واحة , نقوش و رسومات صخرية	طمجرت , طارت	
نقوش و رسومات صخرية	واد إمهرو	
	تملغكارس	
نقوش صخرية	إجبرن	جانت
نقوش و رسومات صخرية	تمريت	
نقوش صخرية	تغرغرت	
نقوش و رسومات صخرية	إن جرن	
نقوش صخرية	تدرارت	
مظاهر طبيعية	تنيري منقوت	
هندسة معمارية متميزة	القصور القديمة	
	(زلواز , ..)	

.../... تابع

... /...تابع

نوع المكان	المكان	البلدية
نقوش و رسومات صخرية	تدرغسن	أن أمناس
غابة حجرية	تقنتورين	
موارد للمياه المعدنية	تتوكسن	
نقوش ورسومات صخرية	إهرير	برج الحواس
نقوش و رسومات صخرية	ديدر	
نقوش و رسومات صخرية	عباد	
كثبان رملية	سرسوفت	
قـــلتات	إسندلن	
نقوش و رسمات صخرية	سرونت	
نقوش و رسمات صخرية	أموكن	
نقوش و رسمات صخرية	تـــفست	
نقوش و رسمات صخرية	تهوت	برج عمر إدريس
نقوش و رسمات صخرية	انتـــسيل	
نقوش و رسمات صخرية	تفـــرنين	
نقوش و رسمات صخرية	تتـــزروت	
واحة , مياه معدنية	تبنكورت	
رمال , واحة , مياه معدنية	شـــمال البلدية	الدبداب

المصدر: مديرية السلحة و الصناعات التقليدية لولاية إليزي،
تقرير حول نشاط القطاع لسنة 2000.

ثانيا: هيـــاكـــل الاســـتـــقـــبـــال

بالرغم من وجود مساحات سياحية وثروات طبيعية هائلة ذات شهرة تعدت حدود الوطن إلا أن ولايـــة إليزي وخاصة جانت ومقر الولاية تفتقران بصفة مأساوية إلى هياكل استقبال تتوافـــق و مســـتوى الســـياحة لهضبة الطاسيلي[49].

[49] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية إيليزي، عرض تقيمي لوضعية قطاع السياحة والصناعات التقليدية في ولاية إيليزي، 1998.

جدول رقم 12 : هياكل الاستقبال حسب البلديات

جدول رقم 1.12 : الفنادق

البلدية	الفندق	المسير	عدد الغرف	عدد الأسر
إن أمناس	فندق العرق	بن ابرهيم رشيد	30	60
جانت	فندق تينيري	خيراني أحمد	25	50
"	فندق زريبة	بوعكة عبد الواتى	18	28
"	فندق (ONAT)	عائشة	12	24
إليزي	فندق الطيب العربي	مولاي	20	40
المجموع			105	202

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية إليزي،
تقرير حول نشاط القطاع لسنة 2000.

إن فندق تنيري الكائن بجانت يعتبر في الأصل قرية سياحية. نلاحظ كذلك أنه بالنسبة للفندقين العرق بأن أمناس وفندق زربية بجانت، فقد أمضوا عقودا مع شركات وطنية لإيواء عمالهم تفاديا للغلق وذلك لضعف النشاط السياحي وغياب السواح. إلى جانب فندق آخر ببلدية إليزي في طريق الانجاز، بنسبة تقدر ب80 %، و تبلغ سعته 60 سرير.

تستقطب المخيمات السياحية بكثرة السواح الأجانب، لتصويرها تقاليد المنطقة و انخفاض تكلفتها مقارنة بالفنادق،إلا أنها لا تلبي حاجات السواح المتزايدة إذ لا تتعدى سعة المخيمات 290 سرير، لذلك يجب تطوير مثل هذه الهياكل خاصة و أن قطاع السياحة عرف انتعاشا في السنتين الأخيرتين (أنظر الجدول رقم 12.2).

جدول رقم 2.12 : المخيمات السياحية

بلدية	مخيمات	عدد الأسرة
إيليزي	02	200
جانت	02	60
برج الحواس	01	30
المجموع	05	290

المصدر: مديرية السلحة و الصناعات التقليدية لولاية إليزي،
تقرير حول نشاط القطاع لسنة 2000.[50]

[50] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية إيليزي، تقرير حول نشاط قطاع السياحة والصناعات التقليدية في ولاية إيليزي، 2000.

ثالثا: إحصائيات السواح لسنوات سابقة

التقدير العددي للسواح

قد عرفت ولاية إيليزي في الثمانينات وبالخصوص مدينة جانت، لكونها منطقة ذات طـــابع ســياحي بالدرجة الأولى، تدفقا سياحيا هائلا و كان هذا مؤشرا لازدهار القطاع السياحي بصفـــة خاصـــة ولتنميـــة القطاع الاجتماعي و الاقتصادي بصفة عامة، حيث تم خلق مناصب شـــغل وأعطيـــت ديناميكيـــة جديـــدة للقطاعات الأخرى مثل النقل والمواصلات والخدمات.

الجدول التالي يعطينا صورة واضحة للزيادة المستمرة لعدد السواح التي عرفتها ولاية إيليزي خـــلال فترة ما قبل 1988. و مقارنتها بالسنوات الأخيرة التي انعدمت فيها السياحة تماما أي ما بيـــن 1994-1997، و قد بدأ انتعاش السياحة خلال سنة 2000 و سنة 2001 (أنظر جدول رقم 13).

جدول رقم 13 : تطور توافد السواح لولاية إيليزى خلال فترة 1985-2001

السنة	عدد السواح	ملاحظات
1985	3200	منهم 82 وطني.
1986	3410	منهم 152 وطني.
1987	4050	
1988	8000	
1997	200	
2000	650	
2001 السداسي 1	2700	

المصدر: مديرية السياحة و الصناعات التقليدية لولاية إليزي

هذا الارتفاع المحسوس في عدد السواح كان دون شك نتيجة لافتتاح مطار جانت للملاحـــة الجويـــة وإنشاء الطريق الوطني الذي يربط ورقلة ببلقبور - إن أمناس - إليزي.

لكن وللأسف الشديد، هذا الانتعاش للقطاع لم يوازيه إنشاء مرافق تكون علـــى مســـتوى الإمكانـــات السياحية للمنطقة وتكون بمثابة انطلاقة حقيقية للسياحة.

أما فيما يخص الفترة الحالية ونظرا للأوضاع التي تسود البلاد، وبالإضافة إلى الصورة المشوهة التي تقدمها وسائل الإعلام الأجنبية، ونظرا لعدم تطبيق سياسة إعلامية محكمة تفند ما يقال علينا في الخارج، ونظرا لعدم وجود اتصالا جويا مباشرا يربط بعض العواصم الأجنبية بالجنوب، تقهقر نشاط القطاع السياحي ونقص بصفة معتبرة توافد السواح، حيث قدر عدد الذين زاروا ولاية إيليزي سنويا في 1997 بأقل من 200 سائح في أقصى تقدير[51]، وارتفع هذا العدد ليصل خلال السداسي الأول من سنة 2001 إلى 2700 سائح (دون إحصاء الذين لم يمروا عبر الوكالات السياحية) مما يدل على بداية انتعاش قطاع السياحة والصناعة التقليدية في ولاية إيليزي بفضل التحسن الملموس للجانب الأمني للبلاد خلال السنوات الأخيرة.

رابعا: مشاكل القطاع السياحي

إن تعدد مشاكل القطاع السياحي أدى إلى تدهوره و تدهور المستوى المعيشي للسكان، خاصة في منطقة جانت، التي كان يعتمد سكانها في إنفاقهم على المداخيل السياحية، و يمكن حصر أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية السيئة فيما يلي:

1. نقص الهياكل
2. عدم توفر الرحلات الجوية للخارج (كما كانت في السابق)
3. نقص وسائل الاتصال (خاصة الهاتف، في جانت)
4. ممارسة بعض الوكالات السياحية غير المعتمدة، نشاطات غير قانونية و مزيفة
5. غياب ثقافة شعبية سياحية، و احتكار الوكالات السياحية للقليل الموجود منها و بالتالي صعوبة تعميمها، خصوصا أن اتجاه دخول السواح يكون غالبا من المطار إلى الطاسيلي.

خلاصة المبحث الأول

إن غياب سياسة سياحية في المنطقة، و نقص هياكل الاستقبال و الوسائل اللازمة لتنمية السياحة، و تدهور الوضع الأمني ، كان لهم الأثر السلبي على تنمية القطاع السياحي في هذه الولاية، و سببوا انخفاضا حادا في عدد السواح مقارنة بالعشرية السابقة التي عرفت إقبالا متزايدا من مختلف البلدان و الجنسيات.

[51] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية إيليزي، تقرير حول نشاط قطاع السياحة والصناعات التقليدية في ولاية إيليزي، 2001.

إن تنظيم قطاع السياحة في إليزي لا يمكن أن يتم، سواء من حيث التصور أو الإنجاز، دون المشاركة الفعلية والتنسيق الكامل مع كل شركاء القطاع (حرفيين، وكالات سفر، تعاونيات، مؤسسات، الحركة الجمعوية، الأعضاء المنتخبين ...) هذا الاشتراك يهدف إلى تفعيل وجمع القدرات والإمكانيات لتنمية القطاع وتطويره.

أولا: محاور تنظيم قطاع السياحة

ويدور هذا التنظيم حول المحاور التالية:

- تحسيس الشباب بضرورة إنشاء تعاونيات حرفية، مؤسسات، وكالات السفر، جمعيات إضافة إلى مجمعات لشراء المادة الأولية وبيع المنتوجات، وبذلك يمكن الربط بين كل العمليات الإنتاجية في مجال السياحة أو الصناعات التقليدية والحرف.
- في نطاق التنظيم دائما ومن بين آليات التنظيم يسعى المشرفون على القطاع بتنشيط صالونين سنويا، الأول للسياحة ينظم بمدينة جانت عند افتتاح الموسم السياحي والثاني للصناعات التقليدية.
- ينظم هذان الصالونان بمدينة إليزي، في شهر أفريل، و يشكلان إطارا مهما للعمل والتقييم من أجل بعث ديناميكية النشاط الحرفي والسياحي بالولاية.
- إنشاء إطار تشاوري شامل للعمل المشترك بين ولايات الجنوب الكبير أدرار، تندوف، تمنراست، إليزي، برعاية الهياكل المحلية والمركزية قصد الإحاطة الشاملة لكل ما يهم القطاع من مشاكل مشتركة وطرح الحلول المناسبة لمعالجتها سنويا.
- إن وضعية القطاع السياحي تعرف ركودا بسبب الوضعية الأمنية التي تعيشها البلاد، لذلك من الأجدر إحداث آليات تساعد على التحكم أكثر في التنظيم السياحي والصناعات التقليدية حسب الأعمال الآتية:

ثانيا: السياحة

1. إحصاء المناطق السياحية والتعريف بها.
2. تنظيم التجول داخل هذه الأماكن بالتنسيق مع مصالح ديوان حظيرة الطاسيلي.
3. وضع إشارات في مختلف المواقع السياحية.

4. تكثيف من النشريات الإعلامية والمنشورات لأهميتها قصد الترويج.
5. إنشاء مراكز للإعلام وإرشاد السواح على مستوى كافة مدن الولاية وذلك في إطار الحركة الجمعوية (دواوين السياحة).

ثالثا: الصناعات التقليدية

1 – إنشاء مجمعات لشراء المواد الأولية خاصة النحاس، الفضة، الجلود ... الخ.

2 – التحسيس بضرورة إنشاء هياكل داخل دور الصناعات التقليدية تتكفل بعملية تسويق المنتوج في الداخل والخارج قصد المشاركة في المعارض والتظاهرات الوطنية والدولية المقامة من حين لأخر.

3 – ضرورة تنظيم الحرفيين المنتشرين في المناطق النائية والساكنين خارج مقر البلديات للسماح لهم بالإنتاج والتسويق بصفة منتظمة، في إطار ما تتوفر عليه الولاية من دور للصناعات التقليدية.

خلاصة المبحث الثاني

إن تنظيم قطاع السياحة و الصناعات التقليدية مرهون بدعم و تشجيع التعاونيات الحرفية و الجمعيات للربط بين كل العمليات الإنتاجية في مجال السياحة و الصناعات التقليدية و الحرف، و إحداث آليات تساعد على التحكم في هذا القطاع كتنظيم صالونات للتعريف بالأماكن السياحية بالمنطقة وعرض و بيع المنتوجات المحلية.

المبحث الثالث: الاستراتيجية التنموية

توطئة

إن البرنامج المستقبلي يعتمد على إستراتيجية تنموية ترتكز على وسيلتين همـــا الاتصـــال والتكويـــن كآليات حديثة في التعامل وإحداث التنمية لبلوغ الأهداف المسطرة.

أولا: الاتـــصـــال

إن دور الاتصال بجميع أشكاله يحظى باهتمام كبير، لذا يجب التركيز عليـــه وإدراجـــه دون تـــردد فـــي البرنامج التنموي للقطاع لذلك كان من الواجب :

- استغلال أفضل للوسائل السمعية البصرية المتوفرة (تلفزة، إذاعة . . .) الوطنيـــة منـــها والمحليـــة والتأكيد على أن تلعب دورا هاما، خصوصا في ما يتعلق بترويج المنتوج والتعريف بالأنشـــطة ســـياحية كانت أو صناعة تقليدية، سواء كان عن طريق الفيلم أو الأجهزة أو الشريط الوثائقي، وكذلك التكثيف مـــن الحملات الإعلامية عبر الصحف العامة والمتخصصـــــة، الجزائريـــة أو الأجنبيـــة، وإصـــدار الوثـــائق الترويجية.
- موازاة مع الأدوات السمعية البصرية المذكورة يجب التركيز على ضرورة إحداث منظومة إعلاميـــة محلية تتمثل في إصدار جريدة أو مجلة أو وثائق خاصة، تتناول مختلف أنشطة الولاية في قطاع الســـياحة والصناعات التقليدية.
- ضرورة استعمال شبكة الإنترنت التي تخدم إلى حد بعيد قطاع السياحة والصناعات التقليدية كوســـيلة هامة في الاتصال وأنجعها على الإطلاق وبدون منازع في عصرنا الحالي، وتوظيفها لإبـــراز مواقعنـــا وقدراتنا السياحية، والتعريف بمنتوجاتنا التقليدية، لنتمكن من استعادة السائح الغـــائب ودخـــول المنتـــوج السوق وفق المقاييس المطلوبة.
- فضلا عن إحياء الأعياد المحلية ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية المميزة بالنسبة للاحتفالات الســـنوية وغيرها، وكذا المشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية المقامة من حين لآخر، يجـــب تنشـــيط الصالونين السنويين الذين يعتبران فرصة للاحتكاك والتشاور وتبادل الخبرات وضبط الـــبرامج، بحيـــث يخصص لكل صالون موضوعا سنويا يكون محل دراسة وتحليل بين رجـــال القطـــاع وغـــيرهم مـــن المهتمين، في مجال السياحة و الصناعات التقليدية.

<u>– في مجال السياحة:</u> يمكن اختيار المواضيع والمحاور التالية:

1 – الاستثمار السياحي في الجنوب الكبير.

2 – الحفاظ وصيانة المعالم.

3 – الإعلام والاتصال في عالم السياحة.

4 – التكوين في السياحة الصحراوية.

5 – التعاون والتبادل الدولي في مجال السياحة.

6 – التنمية السياحية الموجهة.

– في مجال الصناعات التقليدية: في إطار الصالونات المتعلقة بقطاع الصناعات التقليدية والحرف يمكن اختيار المواضيع التالية:

1 – التكوين والتمهين في مجال الصناعات والحرف.

2 – التموين والتسويق.

3 – شرح وتبسيط النصوص القانونية.

4 – قانون دار الصناعات التقليدية (مكانتها، أهدافها، دورها، تسييرها . . . الخ).

5 – إنجاز مدونات خاصة لعمل الجلد، النحاس، الفضة.

ثانيا: التكوين

إن المنتوج الراقي الذي يلبي رغبات الزبون (المستهلك) ويستجيب لمتطلبات السوق، لا يأتي صدفة بل هو ثمرة من ثمرات كفاءات المنتج ومهارة المحترف الموهوب الموروث من الأسلاف وأخرى مكتسبة، لذلك وجب الاهتمام بالموارد البشرية كأولوية من إستراتيجية التنمية، وذلك بإعطاء الشباب والهواة المزيد من فرص التكوين وتعلم الحرف وتحسين الأداء والرفع من المستوى.

لذلك لا بد من الاستغلال العقلاني للقدرات والمنشآت بالخصوص دور الصناعات التقليدية ومراكز التكوين المهني والتمهين المتوفرة ،لتنمية المهارات ورفع الكفاءات لدى الحرفيين والشباب الراغبين في ممارسة هذه المهنة، وإدماج كبار الحرفيين في التكوين للاستفادة من خبراتهم كمعلمين ومرشدين للحرفيين الصغار.

خلاصة المبحث الثالث

إن وسائل الاتصال بكل أنواعها هي الطريقة المثلى التي يمكن الاعتماد عليها للترويج و تسويق المنتوج السياحي، خاصة شبكة الانترنت التي تعتبر أنجع و أحدث و أسرع وسيلة لإبراز القدرات السياحية للمنطقة، واستعادة السائح الأجنبي، وإدخال المنتوج للسوق العالمية وفق المقاييس المطلوبة.

إن بلوغ هذه الأهداف يتطلب الاهتمام بالموارد البشرية من خلال التكوين، و تعلم الحرف، و تحسين الأداء، و رفع من مستوى الحرفي.

المبحث الرابع: وضعية القطاع السياحي والصناعات التقليدية

توطئة

اقتصرت الصناعات التقليدية في إليزي على نشاطات تمارس في البيوت و أخرى على شكل جمعيات بينما تتوفر هذه الولاية على حرفيين مهرة ينتظرون التشجيع و التدعيم ، كما ينتظر قطاع السياحة دفعا و دعما و تظافر جهود جميع المعنيين،لإحياء السياحة في هذه المنطقة.

أولا: أهم الصناعات التقليدية

حاولنا في هذا الجانب إعطاء معلومات وإحصائيات تتعلق فقط بالحرف المرتبطة بالصناعات التقليدية وهناك من يمارس هذا النشاط في بيوتهم، وآخرون على شكل جمعيات.

1 - العمل المنزلي: يمارس بعض الأفراد من مختلف الفئات عدة حرف تقليدية داخل بيوتهم مما يصعب عملية التقييم العادي ، وبمبادرة من المسؤولين في هذا القطاع تم تسجيلهم في السجل الحرفي للتعرف عليهم وعلى منتوجاتهم، وإمكانية هيكلتهم في شكل تعاونيات ومؤسسات للعمل الجماعي، و في مجال الإنتاج والتسويق والترويج للمنتوج، وتعد التظاهرات الحرفية المحلية مناسبة للاتصال بهم والتعرف عليهم وعلى منتوجاتهم.

ونجد أغلب الأعمال المنزلية في هذا الإطار تتمثل أساسا في ممارسة الخياطة والطرز من طرف فتيات للإعداد لوازمهن من اللباس، حيث سجلنا في عملية إحصائية عددا معتبرا من الفتيات اللواتي يمارسن هذا النشاط في شكل تعاونيات صغيرة تتكون من 02 إلى 04 أفراد، تأسست في إطار برنامج تشغيل الشباب.

2-الحركة الجمعوية: تعد الحركة الجمعوية إحدى الوسائل الرئيسية لكسر الجمود الذي يعرفه قطاع الصناعات التقليدية من خلال الدور الكبير والمتميز الذي يمكن أن تلعبه في ترويج المنتوج وتحسيس الحرفيين ونشر الوعي بينهم ، كما تعد أداة فعالة للتشاور مع السلطات العموميةن والتكفل الأفضل بالتموين والتسويق، وإقامة جسرا رابطا بين مختلف عمليات الإنتاج، بداية من تحضير المادة الأولية إلى غاية تقديم المنتوج للزبون.

يتم هيكلة حرفيي ولاية إليزي على شكل جمعيات تميل أكثر في طبيعتها إلى التعاونيات، وهذا النمط من الجمعيات، في حقيقة الأمر، يعد إخلالا بمفهوم الجمعية المنصوص عليها قانونيا، مما يحتم على مصالح القطاع تصحيح الأمر وفق التشريعات القانونية المعمول بها دون المساس بالسير العادي لنشاطهم، أما فيما

يخص قائمة جمعيات الصناعات التقليدية المسجلة لدى مكتب الجمعيات بمديريـــة التنظيـم والإدارة العامـة للولاية، فإن ولاية إليزي تتوفر على مجموعة من الشيوخ لهم تجربة كبيرة في حفظ العديـد مـن الحـرف التقليدية العريقة، وما زلوا رغم تقدم سنهم حراسا عليها، يعايشون مسيرتهم الطويلة مع المنتوجات التقليديـة الأصلية الموروثة عن الأجداد وهي (الجلد، فضة، نحاس، برونز، خشب). كما يوجد شبابا تتلمـذوا علـى أيديهم وهم يمارسون نشاطهم فرادى وعلى شكل تعاونيات في مناطق مختلفة من الولاية.

ثانيا: آليـات السيـاحـة

1 – قطاع السياحة :

ا – التعاون والتشاور مع وكالات السياحة :

إن تنشيط القطاع السياحي يقتضي إدراج لقاءات مع مختلف الشركاء المحليين، وذلك بمشاركة مـدراء ووكالات الأسفار الكائنين بالولاية بالإضافة إلى مسئولي قطاع السياحة، و هذا للتشاور حول النقاط المختلفـة منها:

– ضرورة الاتصال بالزبائن المعتادين.

– ضرورة المشاركة في التظاهرات المحلية والوطنية رغم الوضع الصعب الذي يعيشونه.

– إن إعادة بعض النشاط السياحي من جديد في المنطقة يمر بدون شك بتكثيف الرحلات الجويـة وتنظيمـها واستقرارها والتفكير الجدي في إقامة رحلات جوية مباشرة مع بعض العواصم الأجنبية.

مثلما تم التشاور بين مسؤولي هذا القطاع على مستوى الولاية بجانت مع المديـر العـام للخطـوط الجوية الجزائرية، وبحضور ممثل عن المدير العام للديوان الوطني للسياحة، وتم التطرق إلى إعادة الاعتبـار للسياحة في الولاية و خاصة جانت، وكذا زيادة الرحلات الجوية ووضع خطا جويا يربط جانت ببعض المـدن الأوربية، وضبط برنامج جديد للمواسم السياحية القادمة شريطة أن توفر وكالات الأسفار الإلزاميـة علـى اقتراح برنامج الرحلات الجوية في إطار الموسم السياحي، وحتى يمكن إنجاح البرنامج وإعطاء دفعا جديـدا للحركية السياحية للمواسم السياحية القادمة، كان من الواجب الاتفاق مع جميـع الشـركاء علـى البرنـامج التسلسلي الأتي:

- تعيين ممثلين عن وكالات الأسفار كناطق باسمهم.
- إعادة الاتصال بالزبائن بالنسبة لكل وكالات الأسفار
- اقتراح برنامج موسمي للرحلات لشركة الخطوط الجوية الجزائرية من طرف الوكالات
- ضبط البرنامج الرسمي للرحلات من طرف شركة الخطوط الجوية الجزائرية حسب الإمكانيات.

- إمضاء اتفاقية تربط الطرفين.

ب – الصالون الدولي للسياحة والأسفار:

إن نقل منتوج القطاع للمشاركة في الصالون الدولي للسياحة (قصر الثقافة) استقطب اهتمام الزوار ومنهم المستثمرون الذين على التسهيلات التي أقرها القانون فيما يخص الاستثمار السياحي في الجنوب الكبير، حيث شملت المشاركة حرفيون مثلوا مختلف مناطق الولاية وعرضوا منتوجاتهم و تم بيعها.

ج – احتفالات السبيبة:

تقام بمناسبة عاشوراء من كل سنة ، و تعتبر أهم التظاهرات الثقافية التي تجرى في جانت، و هذا لارتباطها بتقاليد الأجيال السابقة، حيث تكثر الأفراح والولائم و تذبح فيها الماشية بغرض الصدقة، و تستعرض فيها الفرق الفلكلوري المحلية جملة من الأغاني و الرقصات والالعاب و المسابقات (خاصة مسابقة الجمال) خلال مدة زمنية تقارب الأسبوع .

د – الاستثمار السياحي والتنمية المحلية:

إن الاستثمار في القطاع السياحي على مستوى ولاية إليزي يعتبر ضئيلا جدا رغم التسهيلات والتحفيزات التي يقدمها قانون الاستثمار الخاص بولايات الجنوب الكبيرو كذا المناطق الخاصة،بحيث لم تعرف مناطق التوسع السياحي أي إنجاز للمشاريع، رغم مساحاتها الشاسعة والتي تقدر بـ8600 هكتار والتي توجد بها 3600 هكتار كمساحات قابلة للتهيئة(أنظر ملحق رقم IV).

ثالثا: آفاق التنمية السياحية من خلال البرنامج الخاص بالجنوب

لقد استفادت ولاية إليزي من برنامج خاص لإحياء السياحة في المنطقة، من خلال برنامج التنمية للجنوب الكبير، باعتبار أن الولاية من بين 13 ولاية مستفيدة من هذه العملية، و قد سجلت ولاية إليزي عمليات استثمار عمومية متعددة منها:

- ترميم المعالم الأثرية في المنطقة.
- إعادة تنشيط حمام إمهرو الواقع على بعد 28 كلم من بلدية إليزي،و هو حماما معدنيا ذو جودة عالية.
- إن التحاليل المخبرية أثبتت كثرة و صلاحية الحمامات التي ما تزال على شكل منبع مائي غير مستغل بصفة دائمة نظرا لمشكل الإيواء، و يتطلع المسؤولون المحليون لإنجاز بعض الهياكل بقرب هذه الحمامات.

- بناء حمام السقيفة (منبع) و الواقع في سكسيس التي تبعد حوالي 80 كلم عن إليزي.
- موافقة الوكالة المحلية لدعم الاستثمار لبناء فندقا كبيرا و جديدا تحت اسم الطريق .

و يأمل المشرفون على هذا القطاع في إنجاز و دعم الكثير من المشاريع، خاصة تلك التي تتعلق بهياكل الاستقبال للرفع من العرض السياحي .

خلاصة المبحث الرابع

إن وضعية قطاع السياحة والصناعات التقليدية لا يبعث على الارتياح بالنظر إلى قدراته وذلك لعدة اعتبارات وأسباب منها عدم إحاطة الحرفي بالتشريعات القانونية الجديدة، العائق الأمني الذي حال دون تنمية القطاع، و الرواج المفرط لوسائل الإعلام الأجنبية له، مما جعل السائح يغيب عن ولاية إليزي والوطن بصفة عامة.

خلاصة الفصل الرابع

تمتلك ولاية إيليزي إمكانيات طبيعية كثيرة و متنوعة في مجال السياحة، و تعد الطاسيلي نـــاجر مـــن أروع المناطق السياحية في العالم بفضل الرسومات و النقوش و الحفريات التي يعود تاريخها إلى ما قبل التـــاريخ، إلا أنها لم تستغل بشكل جيد لأسباب عديدة :

- نقص الهياكل القاعدية.
- عدم توفر رحلات جوية مباشرة من و إلى الخارج.
- غياب ثقافة شعبية سياحية.
- نقص وسائل الاتصال (خاصة في جانت).
- تأثير المشكل الأمني على الطلب السياحي و الترويج المفرط له من طرف وســائل الإعــلام الغربية.

إن بروز السياحة كمحور للتنمية الإقتصادية والاجتماعية وطنية كانت او محليـــة، مرهونـــة بتوفـــير الشروط الضرورية لتنمية القطاع و حل المشاكل المذكورة آنفا.

لقد لقي مؤخرا هذا القطاع دعما ماليا يتمثل في مشروع يهدف إلى ترميم بعض المعـــالم التاريخيـــة تعود إلى خمس قرون قبل الميلاد (قصور أزلواز، المهان) و استغلالها حتى يتعـــرف الســـواح بالمنطقـــة و تاريخها. كما سيشرع في برنامج لتهيئة ألف هكتار في إطار ترقية الأنشطة السياحية.

لقد تم إعادة الاعتبار للوكالة السياحية البلدية كما بدأت عملية تنشيط المواطنين و الجمعيات للاهتمـــام بالسياحة و العمل المستمر و الدائم، و تم إنشاء الفيدرالية الولائية للسياحة لتكون قاعدة متينة يرتكـــز عليـــها قطاع السياحة .

الفصـــل الخامس : دور الفلاحة في التنمية

مدخـــل

إن نجاح الفلاحة مرهون بتحقيق عنصرين مهمين هما توفير المساحات الشاسعة الصالحـــة للفلاحـــة وتوفير الماء بكميات هائلة.

رغم العراقيل المتعددة والعوامل الطبيعية الخاصة بالولاية (قساوة المناخ، قلـــة المحفـــزات، نقـــص الغطاء النباتي) يعد الماء أكبر محفز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم توفر موارد هامـــة للأراضـــي بنوعيتها المختلفة خاصة مع عمليات التهيئة التي تقوم بها الدولة باستمرار والدعم المستمر للفلاحين في كـــل البرامج والمخططات التنموية، يبقى قطاع الفلاحة يعاني من مشاكل كثيرة و لا يسد أبسط حاجيـــات الســـكان بحيث تجلب جلها من الولايات الأخرى.

إن دفع عجلة التنمية ليس بالأمر المستحيل إذا ما استغلت الطاقات المتوفرة في هذه المنطقـــة، لذلـــك نتساءل عن كيفية النهوض وتنمية القطاع الفلاحي، وما هي طاقاته ومشاكله، ومـــا دور المخطـــط الوطنـــي للتنمية الفلاحية ورهاناته في تنمية وترقية هذا القطاع في الجنوب الكبير؟

المبحث الأول: تطور الأراضي الفلاحية

توطئة

لقد عرف تطور الأراضي الفلاحية في ولاية إليزي قفزة سواء أكان ذلك في تهيئة الأراضي الفلاحية أو توزيعها و ذلك بسبب اكتشاف صلاحية التربة بفضل الدراسات والتحاليل.إن المنطقة تتوفر على مساحات كبيرة يمكن استغلالها في إطار استصلاحي، و تتمتع بمياه جوفية كبيرة غير مستغلة.

أولا: تهيئة الأراضي الفلاحية

إن وجود مساحات شاسعة صالحة للفلاحة ومياه جوفية غنية، جعل من عملية تهيئة واستصلاح الأراضي ضرورة قصوى، للحد من التبعية الغذائية للولايات الأخرى، وكذا توفير مناصب العمل الدائمة خاصة للشباب العاطلين.

ففي سنة 1987 بلغ إجمالي المساحات الموزعة على مستوى ولاية إليزي 1812 هكتار كمرحلة أولى لعملية استصلاح الأراضي، ولم يهيأ منها إلا 930 هكتار، وهو ما يعادل نصف الأراضي الموزعة لغرض الاستصلاح، ثم تحول عدد الهكتارات الموزعة لغرض الاستصلاح في السنة 1021.5 واستفاد منها 684 شخص لكن لم يتم استصلاح سوى 506 هكتار بمعدل 75% أما سنة 2000 فقد عرفت انتعاشا فيما يخص عملية استصلاح الأراضي الفلاحية، بحيث وزعت خلالها مساحات تقدر بـ 2428 هكتار موزعة على حوالي 783 شخص، ولكن لم تستصلح سوى 1020 هكتار بمعدل 42% .

ويمكن استنتاج مما سبق مدى إقبال الأشخاص على عملية استصلاح الأراضي والعمل الفلاحي و اهتمام المصالح المعنية بترقية ودعم الفلاحة الصحراوية.

ثانيا: التوزيع العام للأراضي الفلاحية

يتكون مجموع الأراضي الفلاحية من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي غير المنتجة. وتتوزع الأراضي المزروعة بين الأعشاب التي تدخل فيها كل الأراضي المغروسة من محاصيل شتوية وبقول وأعلاف وخضر، ماعدا الأشجار المثمرة التي تدخل ضمن الفلاحة الدائمة، فالأراضي المزروعة بالأعشاب والأشجار المثمرة تدخل كلها في ما يسمى بالأراضي الصالحة للزراعة بينما تبقى الأراضي غير المنتجة تتمثل في تلك الأراضي المهيأة وغير المستغلة.

إن تطور الأراضي في ولاية إليزي عرف قفزة نوعية خلال فترة 1990 حيث وصل مجموع الأراضي الصالحة للزراعة إلى 360 هكتار لتنتقل إلى 1078 سنة 2000، مما يؤكد تطور نظرة سكان المنطقة ووعيهم بضرورة النهوض بالفلاحة المحلية والاعتماد على الإنتاج المحلي والتخلي عن التبعية الغذائية للولايات الأخرى المجاورة والبعيدة في نفس الوقت، لأن تكلفة منتوجاتها باهضة.

إن دعم الدولة الكبير في هذا القطاع باستثمارات ضخمة يتمثل في تهيئة الأراضي وحفر آبار السقي، وتسخير المعدات الفلاحية لفائدة الولاية.

إن توجه الفلاحون للفلاحة الدائمة (أشجار مثمرة) حتمية تفرضها عوامل طبيعية ومناخية، نظرا لمردودية الإنتاج وسهولة الاعتناء بها، مقارنة مع فلاحة الأعشاب ، التي هي كذلك تطورت لتصل إلى 311 هكتار سنة 2000 بعد ما كانت 60 هكتار سنة 1990، فخلال السنوات الأخيرة استغلت جميع الأراضي و انعدمت مساحة الأراضي المستريحة، و نلاحظ أن مساحات الأراضي غير المنتجة بلغت 2428 هكتار سنة 2000 وهي أكبر من الأراضي الصالحة للزراعة والتي قدرت في نفس السنة بـــ 1078 هكتار (انظر جدول رقم 14).

أما عن تطور توزيع المساحات الزراعية حسب الصنف ، فيمكن ملاحظة ارتفاعا في مساحات الأشجار المثمرة إذ وصلت إلى 767 هكتار سنة 2000 بعدما قدرت ب 260 هكتار في 1990، و عرفت مساحات الخضر نفس التطور حيث انتقلت إلى 156 هكتار سنة 2000 بعدما كانت 60 هكتار سنت 1990 ، بينما عرفت مساحات المحاصيل الشتوية استقرارا و في بعض الأحيان انخفاضا طفيفا (انظر ملحق V جدول رقم 01 و 02).

جدول رقم14 : تطور التوزيع العام للأراضي (هكتار)

السنة الصنف	الأراضي المزروعة			الفلاحة الدائمة	مجموع الأراضي الصالحة للزراعة	الأراضي غير المنتجة	مجموع الأراضي	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة
	الأعشاب	الأراضي المستريحة	المجموع					
1990	60	0	60	300	360	0	360	100%
1991	230	0	230	260	490	0	490	100%
1992	390	0	390	540	930	0	930	100%
1993	220	30	250	590	840	0	840	100%
1994	310	0	310	590	900	0	900	100%
1995	480	0	480	510	990	0	990	100%
1996	646	0	646	600	1246	1540	2786	45%
1997	271	0	271	577	848	1540	2388	36%
1998	291	0	291	635	926	1870	2796	33%
1999	332	0	332	665	997	1870	2867	35%
2000	311	0	311	767	1078	2428	3506	31%

المصدر: الإحصائيات معالجة من طرف المؤلف على أساس معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومعطيات مديرية الفلاحة لولاية إليزي.

ملاحظة: الفلاحة الدائمة هي زراعة كل الأشجار المثمرة من نخيل وكروم وحمضيات

خلاصة المبحث الأول

بفضل التسهيلات والتحفيزات العديدة والاستثمارات الضخمة المتاحة تطورت تهيئة الأراضي الفلاحية لتصل إلى 2428 هكتار مستصلحة سنة 2000 بعدما كانت 1812 هكتار سنة 1987 و التي اعتبرت كمرحلة أولى لعملية استصلاح الأراضي، بينما وصلت الأراضي الصالحة للزراعة إلى 1078 هكتار سنة 2000 بعدما كانت 360 هكتار سنة 1990 . ولكن رغم ذلك لا يزال اهتمام السكان بقطاع الفلاحة قليلا ولا يعتبر موردا دائما .

المبحث الثاني: الاستثمارات العمومية في القطاع الفلاحي

توطئة

يعتمد تمويل القطاع الفلاحي في إليزي بشكل كبير على البرامج والمخططات القطاعية للتنمية (PSD) وكذا البرامج والمخططات البلدية لتنمية (PCD)، إلى جانب الدور الكبير الذي لعبه مؤخرا الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية والذي سوف نعرضه لاحقا.

أولا: تطور الاعتمادات الخاصة بالبرامج القطاعية للفلاحة (PSD):

إن تحليل المعطيات المتعلقة بالاستثمارات العمومية للبرامج القطاعية توضح أنه، مقارنة مع الاستثمارات العمومية في القطاعات الأخرى، لم يولى قطاع الفلاحة الاهتمام الكافي عبر البرامج الوطنية و المحلية، والدليل على ذلك أن أعلى نسبة خصصت لهذا القطاع منذ سنة 1990 بلغت5.05 % من قيمة الاعتمادات الإجمالية المخصصة للبرامج القطاعية بقيمة قدرها 32000 ألف دج كاعتمادات للقطاع الفلاحي من الاعتمادات الكلية المقدرة ب 633200 ألف دج سنة 1999 .

و رغم أن السياسات الوطنية توحي بأولوية هذا القطاع إلا أن المعطيات تظهر عكس ذلك بحيث انخفضت الاستثمارات للبرامج القطاعية إلى 1.95 % أي بقيمة 11500 ألف دج من الاعتمادات الكلية الخاصة بالولاية والتي قدرت سنة 2000 بـ590000 ألف دج. بينما كانت الاستثمارات العمومية المخصصة للقطاع معدومة خلال السنوات 1991 ، 1992، 1997، 1998 (انظر جدول رقم 15) .

جدول رقم 15 : البرامج القطاعية و خارج القطاعية (PSD)

الوحدة : آلاف

السنة	اعتمادات القطاع (ق)	الاعتمادات الأجمالية (ج)	(ق)/(ج)
1990	2400	494111	0.49%
1991	0	433835	0.00%
1992	0	301785	0.00%
1993	37000	2487381	1.49%
1994	600	883092	0.07%
1995	67000	3468058	1.93%
1996	15000	1441268	1.04%
1997	0	943757	0.00%
1998	0	980588	0.00%
1999	32000	633200	5.05%
2000	11500	590000	1.95%

المصدر: المعطيات معالجة من طرف المؤلف على أساس إحصائيات مديرية التخطيط لولاية إيليزي

ثانيا: تطور اعتمادات مخططات البلدية للتنمية الممنوحة للفلاحة (PCD):

إن تفحص المعطيات الخاصة بالسلسلة المتعلقة بالاعتمادات المفتوحة للقطاع، من خلال المخططات البلدية للتنمية، تظهر التقليل من شأن القطاع الفلاحي، وعدم الاعتراف به كمحرك للتنمية الاقتصادية وامتصاصه لعدد كبير من العمالة، و يمكن ملاحظة الانخفاض المتواصل في نسبة الاعتمادات الممنوحة للقطاع الفلاحي من خلال هذا البرنامج، حيث انعدمت في بعض السنوات (1996 و 1997) ووصلت أعلى نسبة من الاستثمارات تعادل 22.97 % و 22.95 % من الاعتمادات الإجمالية قدرت ب68000 ألف دج و 163000 ألف دج ، و ذلك في سنة 1990 وسنة 1991 على التوالي (راجع الجدول رقم 16).

جدول رقم 16 : الاعتمادات الممنوحة للمخططات البلدية للتنمية (PCD)

الوحدة: آلاف

السنة	الاعتمادات المفتوحة (ق)	الاعتمادات الإجمالية (ج)	(ق)/(ج)
1990	15500	68000	22.79%
1991	37410	163000	22.95%
1992	3500	120000	2.92%
1993	14500	362190	4.00%
1994	13000	177810	7.31%
1995	8508	409900	2.08%
1996	0	350000	0.00%
1997	0	230200	0.00%
1998	3500	165005	2.12%
1999	2546	1058000	0.24%
2000	1500	475000	0.32%

المصدر: نفس المصدر السابق

ثالثا: تطور مجموع الاعتمادات الخاصة بالقطاع الفلاحي (PCD, PSD)

إن الاستثمارات العمومية الخاصة بتنمية القطاع الفلاحي لم ترق إلى مستوى الطموحات المرجوة في كل السياسات أو المخططات السابقة، سواء تعلق الأمر بالمخططات البلدية للتنمية أو المخططات القطاعية أو مخططات أخرى، والنتائج التالية تظهر مدى تراجع الاستثمارات العمومية لدفع وتيرة التنمية الفلاحية، بحيث

بلغت 1.22% خلال سنة 2000 من قيمة مجموع الاستثمارات المقدرة ب1065000 ألف دج، بعدما بلغت نسبة اعتمادات القطاع في سنة 1991 6.27% من قيمة الاعتمادات الإجمالية (PCD+PSD).

إن تحليل النتائج السابقة يظهر مدى تراجع القطاع الفلاحي والاستثمارات المخصصة له التي عرفت انخفضا متزايدا ما بين سنة 1991 وسنة 2000 (انظر جدول رقم 17) [52]

جدول رقم 17 : مجموع الاعتمادات الممنوحة لقطاع الفلاحة (PSD+PCD)

الوحدة: آلاف

السنة	الاعتمادات المفتوحة (ق)	الاعتمادات الإجمالية (ج)	(ق)/(ج)
1990	17900	562111	3.18%
1991	37410	596835	6.27%
1992	3500	421785	0.83%
1993	51500	2849571	1.81%
1994	13600	1060902	1.28%
1995	75508	3877958	1.95%
1996	15000	1791268	0.84%
1997	0	1173957	0.00%
1998	3500	1145593	0.31%
1999	34546	1691200	2.04%
2000	13000	1065000	1.22%

المصدر: نفس المصدر السابق

خلاصة المبحث الثاني .

إن الاستثمارات العمومية في مجال الفلاحي سواء تعلق الأمر بالاعتمادات القطاعية خارج القطاعية او الاعتمادات الممنوحة ضمن برامج المخططات البلدية، تبقى ضعيفة جدا لدرجة أنها تنعدم في بعض السنوات، و هذا ما يوحي بعدم اعتبار هذا القطاع محركا لوتيرة التنمية و وسيلة للقضاء على التبعية الغذائية .

[52] مديرية التخطيط لولاية إليزي، حوصلة نشاطات المديرية خلال فترة 1990-2000.

هذا فيما يخص المساحات المخصصة للأشجار المثمرة أما من ناحية إنتاجها فقد عرف إنتاج الأشجار المثمرة تطورا كبيرا، خاصة بالنسبة للنخيل الذي انتقل إنتاجه من 4200 قنطار سنة 1990 ليصل ذروته سنة 1999 بـ 10200 قنطار، ثم انخفض سنة 2000 بـ 780 قنطار أي بنسبة 5% نظرا للظروف المناخية غير الملائمة خلال فترة نضج التمور، بالرغم من ذلك وبالنظر للشروط المتوفرة ما زال إنتاج ومساحات النخيل بعيدا عن الأهداف المسطرة في المنطقة.

لقد بلغ إنتاج النخيل 4000 و5000 قنطار سنة 1990 وسنة 1991 على التوالي، أما الأشجار المثمرة الأخرى فقد سجلت غيابا في الإنتاج بسبب غياب الإرشاد الفلاحي و عدم تأهيل ومعرفة فلاحي هذه المنطقة هذا النوع من الأشجار، ثم ظهر الانتعاش في إنتاج الحمضيات خلال السنوات الأخيرة بحيث بلغ إنتاجها 7430، 6750، 6750 خلال السنوات 1992- 1993 - 1994 على التوالي، وبلوغ إنتاج النخيل ذروته سنة 1994 بـ 74200 قنطار ناتج عن الظروف المناخية المواتية لعملية إنتاج التمور،فقد وصل معدل نمو النخيل خلال هذه السنة 505%، ثم انخفض سنة 2000 بمقدار 1161 قنطار عن السنة السابقة (انظر جدول رقم 19).

انطلاقا من سنة 1996 بدأ الاهتمام بأشجار مثمرة أخرى، بالموازاة مع النخيل والحمضيات، و هي تتمثل خاصة في الرمان، المشمش، التفاح، التين، وأنواع أخرى، ويبقى الإنتاج فيها ضعيفا لا يتعدى 30 قنطار في أحسن الأحوال بالأشجار المثمرة الأخرى.

إن الدراسات التي أنجزت على مستوى الولاية أثبتت أنه يمكن تنويع زراعة النخيل انطلاقا من دقلة نور وأنواع الغرس، و الدقلة البيضاء ولكن ومع كل التسهيلات يبقى النقص كبيرا في إنتاج النخيل، للأسباب الآتية:

- النقص في الإرشاد الفلاحي.
- ارتفاع أسعار الأسمدة الكيميائية.
- أسعار الجبار باهضة وقليلة.
- عدم إصلاح شبكة السقي بسبب تكاليفها الباهضة والإبقاء على شبكة السقي التقليدية.
- سعر البذور المرتفع.

جدول رقم 19: تطور إنتاج الأشجار المثمرة (1990-2000)

لوحدة: قنطار

الصنف/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مجموع انتاج النخيل	4000	5000	7150	7800	47200	4000	9600	9000	9974	10200	8898
مجموع الحمضيات	0	0	7430	6750	6750	0	0	3525	4627	4193	3778
مجموع الفواكه الأخرى	0	0	350	400	350	0	750	3595	3682	1380	1926
المجموع العام	4000	5000	14930	14950	54300	4000	10350	16120	18283	15773	14602

المصدر:نفس المصدر السابق

2 – المحاصيل الشتوية: توزع المحاصيل الشتوية في ولاية إليزي على مساحات صغيرة للاستهلاك الشخصي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الإحصائيات (انظر جدول رقم 20)، حيث كانت المساحات خالية والإنتاج معدوم سنة 1990 ، قد بدأ الاهتمام بها في السنوات التي تلتها ليبلغ الإنتاج ذروته أي م يعادل 1650 قنطار سنة 1992 ، و بلغت المساحة المزروعة 170 هكتار، و لكن بعدها سجل تراجعا في هذه المساحة إلى غاية سنة 1999 ، حيث وصلت المساحة المزروعة 103 هكتار بينما وصل الإنتاج 2040، ثم انخفض كل من المساحة والإنتاج خلال سنة 2000 بـ 91 هكتار و 1617 قنطار، و هذا بسبب توجه الفلاحين إلى توسيع زراعات أخرى مثل النخيل والخضروات و انطلاق استغلال المحيطات المتخلى عنها.

وتوضح البيانات (الملحق رقم 5) كثرة الانكسارات في إنتاج المحاصيل الشتوية و تذبذبه خلال الفترة ما بين 1990-2000 ، مما يؤكد عدم وجود سياسة رشيدة في عملية توجيه لهذا النوع من الإنتاج.

جدول رقم 20 :تطور مساحة وإنتاج المحاصيل الشتوية حسب الصنف

السنة/الصنف	قمح الصلب (هـ)	قمح الصلب (ق)	قمح اللين (هـ)	قمح اللين (ق)	الشعير (هـ)	الشعير (ق)	المجموع (هـ)	المجموع (ق)
1990	0	0	0	0	0	0	0	0
1991	30	800	0	0	20	300	50	1100
1992	40	350	0	0	130	1,300	170	1650
1993	10	250	0	0	10	380	20	630
1994	30	300	0	0	50	450	80	750
1995	10	150	20	130	0	0	30	280
1996	10	154	0	0	20	156	30	310
1997	34	377	19	400	22	337	75	1114
1998	23	597	36	650	18	479	77	1726
1999	50	940	21	500	32	600	103	2040
2000	42	488	25	649	24	480	91	1617

المصدر: نفس المصدر السابق

3 – **الأعلاف:** إن نمو إنتاج الأعلاف لم يواكب نمو الإنتاج الحيواني، و رغم الطلب المتزايد على هذا المنتوج، لم يحظ هذا الأخير باهتمام كبير من طرف الفلاحين وبقيت مساحاته قليلة ،خاصة في السنوات الأخيرة (ابتداء من سنة 1997) أين استقر مجموع الأعلاف حول 50 هكتار عكس السنوات الأولى التي سجلت ارتفاعا في المساحة المخصصة لذلك لتصل 280 و 342 هكتار سنتي 1995 و1996 على التوالي (انظر جدول رقم 21).

ويعود سبب هذا التقلص إلى توجه الفلاحين إلى زراعات أخرى مثل الخضروات، ويبقى الإنتاج المتحصل عليه غير كافي لتغطية احتياجات الماشية بالولاية.

جدول رقم 21 : تطور مساحة الأعلاف حسب الصنف

السنة/الصنف	الذرى (هـ)	شعير – خرطال شيلم (هـ)	أعلاف أخرى (هـ)	المجموع (هـ)
1990	0	0	0	0
1991	20	20	40	80
1992	20	20	40	80
1993	30	0	40	70
1994	0	110	0	110
1995	0	280	0	280
1996	92	60	190	342
1997	18	4	23	45
1998	5	22	26	53
1999	6	5	41	52
2000	5	19	26	50

المصدر: نفس المصدر السابق

4 – **البقول الجافة:** إن الملاحظ للجدول رقم 22 (البقول الجافة) يلمس المساحات المزروعة للبقول الجافة وعدم تطورها والدليل على ذلك أنه في سنة 1992 كانت المساحة المزروعة تقدر بـ 40 هكتار لتصل إلى 17 هكتار سنة 2000، أما من ناحية الإنتاج فقد سجل أكبر إنتاج سنة 1996 بقيمة 500 قنطار، والمنحنى البياني (الملحق رقم 5) يبين ثبات المساحات الخاصة بالبقول الجافة وهي نفسها التي تطبق على مساحات صغيرة للاستهلاك الشخصي.

جدول رقم22 : تطور مساحة وإنتاج البقول الجافة حسب الصنف

السنة/الصنف	الفول (هـ)	الفول (ق)	الجلبانة (هـ)	الجلبانة (ق)	العدس (هـ)	العدس (ق)	الفاصوليا (هـ)	الفاصوليا (ق)	مجموع (هـ)	مجموع (ق)
1990	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1991	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1992	20	150	0	0	10	50	10	100	40	300
1993	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1994	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1995	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1996	20	500	0	0	0	0	0	0	20	500
1997	10	60	6	50	4	12	0	0	20	122
1998	10	70	7	58	5	14	0	0	22	142
1999	10	80	9	80	5	15	2	10	26	185
2000	6	58	4	25	4	19	3	16	17	118

المصدر:نفس المصدر السابق

5 – الخضر: إن أول ملاحظة يمكن استنتاجها عند تفحص الجدولين الخاصين بإنتاج ومساحات لخضر هو أن كل منتوجات الخضر يمكن زرعها في ولاية إليزي بغض النظر عن المردود، ويمكن ملاحظة سنة 1990 أن مساحة الطماطم وصلت إلى 20 هكتار وكذا البطاطس والبطيخ والدلاع، ثم تحول الاهتمام سنة 1992 و سنة 1993 إلى إنتاج البصل حيث قدرت المساحة الخاصة به بـ 20 و30 هكتار على التوالي، و قدرت مساحات الجزر والفول بـ 30 و50 هكتار على التوالي في سنة 1995، أما بالنسبة اللفت فقد بلغت مساحته 40 هكتار سنة 1995 و سنة 1996 ، و سجلت مساحات البصل خلال السنوات 1997، 1998، 1999 بـ 21 و21 و24 هكتار على التوالي، و بلغت سنة 2000 مساحة الخس و الطماطم و16.5 و 73 هكتار على التوالي.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات(انظر جدول رقم 23) نقص التجربة للفلاحين وعدم التخصص في إنتاج بعض الخضر وعدم استقرار المساحات المخصصة لها .

جدول رقم 23 : تطور مساحات الخضر

الوحدة : هكتار

الصنف/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الطماطم	20	0	0	0	0	0	0	8	4	10	73
الفلفل الحلو	10	0	0	0	0	10	10	2	3	4	2
الفلفل الحار	10	0	10	0	10	10	13	3	3	3	2
الجزر	0	10	10	20	10	30	30	14	14	10	10
البصل	0	10	20	30	20	0	40	21	21	24	30
الباذنجان	10	0	0	0	0	0	10	5	5	5	4,5
القرعة	10	0	0	0	0	0	0	5	8	7	5
الخيار	0	0	0	0	0	0	0	1	3	2	5
الخس	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16,5
الشمندر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	09,5
اللفت	0	10	10	20	10	40	40	6	7	6	5
الفول	0	10	10	20	10	50	20	12	10	12	7
البطاطس	10	20	0	40	0	0	0	4	5	4	6
البطيخ/دلاع	0	20	10	30	10	0	10	25	26	28	10
اللوبيا	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	0,5
أخرى	0	40	30	10	50	30	81	29	34	34	1
المجموع	70	120	100	170	120	170	254	135	144	151	156

المصدر: نفس المصدر السابق

أما الإنتاج خلال هذه المرحلة فقد أخذت الحصة الكبرى كل من الطماطم والقرعة بـ 4100 و6750 قنطار على التوالي سنة 1990، وفي سنة 1992 كان أهم الإنتاج يتمثل في الفلفل الحار والبصل بـ 1590 و 1400 قنطار على التوالي، ثم تحول إلى الجزر والبصل والبطاطس بـ 2400 و5000 و3900 قنطار على التوالي سنة 1993 ليصل الإنتاج سنة 2000 بـ 14185 قنطار موزعة خاصة بين الطماطم والبصل والقرعة والخس بـ 1550 و 4309 و1136 و2210 قنطار على التوالي، وعرفت أهم فترة في النمو سنوات 1992 و1994 و1995 بإجمالي يقدر بـ 16550 و11960 و 13865 قنطار ويمكن ذكر أهم أسباب زيادة المساحات وإنتاج الخضر:

- انطلاق استغلال المحيطات المطهرة أخيرا.
- استعمال البذور الجيدة.
- الحصص الإرشادية حول زراعة الخضروات.
- العناية بالزراعة من طرف الفلاحين.

جـدول رقم 24 : تطور إنتاج الخضر (1990-2000)

الوحدة : قنطار

الصنف/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الطماطم	4100	0	0	0	0	0	0	915	820	1350	1550
الفلفل الحلو	1200	0	0	0	0	380	380	150	262	340	122
الفلفل الحار	380	0	1590	0	1600	250	270	210	250	270	254
الجزر	0	1690	300	2400	350	2750	3570	1149	1140	560	560
البصل	0	1680	1400	5000	1500	0	480	1307	1344	2280	4309
الباذنجان	1140	0	0	0	0	0	300	390	510	500	488
القرعة	6750	0	0	0	0	0	0	270	412	550	1136
الخيار	0	0	0	0	0	0	0	83	147	60	215
الخس	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2210
الشمندر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	646
اللفت	0	2400	180	1800	200	1950	1950	174	335	290	221
الفول	0	1300	180	1500	200	2150	2300	262	250	420	273
البطاطس	1680	2660	0	3900	0	0	0	373	580	380	550
البطيخ/دلاع	0	2300	800	350	950	0	300	2663	3464	3820	1580
اللوبيا	0	0	0	0	0	0	0	0	4	60	16
أخرى	0	5080	1650	1600	2000	4480	4315	2040	2593	2690	55
المجموع	15250	17110	6100	16550	6800	11960	13865	9986	12111	13570	14185

المصدر: نفس المصدر السابق

ثانيا: الإنتاج الحيواني (الماشية)

إن الظروف المناخية والطبيعية لولاية إليزي تؤثر على نوعية المواشي وقدرتـها علـى التكيـف، و تختلف تربيتها عن تربية المواشي في المناطق الشمالية،بحيث تنفرد بتربية الماعز والجمـال خاصـة، ثـم بدرجة أقل الأغنام، أما الأبقار فتربيتها قليلة جدا لأن تربيتها تتطلب مساحات خضـراء وأعـلاف، عكـس الجمال التي تتحمل العوامل المناخية للمنطقة الرعوية، وكذلك كثرة التنقل والترحال للبحث عن الأعشـاب ة من واد لآخر، أما بالنسبة لتربية الماعز والأغنام و المتمثلة في الدمان فهي تربية حرة.

لقد عرفت ولاية إيليزي تزايدا في تربية جميع المواشي خلال العشـرية (1990-2000) حيـث ارتفع عدد الماعز من 15000 رأس إلى 24000 رأس، خلال سنة 1990 وسنة 2000 على التوالي، وكـذا بالنسبة للجمال الذي تضاعف عدد رؤوسها بثلاث مرات خلال هذه العشرية ليصل 18500 رأس سـنة 2000 بعد أن كان 6500 سنة 1990، أما الأغنام فلم نلاحظ أي نمو لها لنقص الأعشـاب اللازمـة لـها ونقـص

المراعي، ففي سنة 1990 كانت تقدر بـ 16300 رأس لتبلغ سنة 2000 بـ 16700 رأس، أما تربية الأبقار فتكاد تكون منعدمة تماما (انظر جدول رقم 25).

جدول رقم 25 : تطور الإنتاج الحيواني

السنة/الصنف	الماعز	الأغنام	الجمال	الأبقار	المجموع
1990	15000	16300	6500	30	37830
1991	15000	16500	6500	30	38030
1992	13900	12200	8300	10	34410
1993	13900	12200	8300	0	34400
1994	17100	13200	8300	0	38600
1995	17100	13220	8300	0	38620
1996	16670	3240	11640	0	31550
1997	20350	11850	12649	0	44849
1998	20350	9740	15420		45510
1999	22500	13720	15420	107	51747
2000	24600	16700	18500	22	59822

المصدر: نفس المصدر السابق

وتمثل نسبة الماعز أكثر من 40% من المجموع العام للماشية و هي أكبر نسبة ثم تليها الجمال بنسبة 31%، كما تقدر نسبة الأغنام بـ 28% ، وأخيرا تسجل الأبقار نسبة منعدمة 0 % ، و هذا يؤكد التوجه العام للمربين الذين أجبرتهم الطبيعة على تربية الإبل والماعز وبدرجة أقل تربية الأغنام المتمثلة في نوعية الدمان الذي يتلاءم مع المناخ الصحراوي[53]، و يمكن تحديد مشاكل تربية المواشي في:

- ارتفاع أسعار الأعلاف.
- عدم وجود وغلاء وسائل النقل للأعلاف.
- ارتفاع تكاليف وإنجاز الحضائر.
- عدم وجود سلالة جديدة.
- نقص الوعي لدى الفلاحين بأهمية الإرشاد الفلاحي.

ثالثا: مشاكل القطاع الفلاحي

[53] ONS Serie statistique A et B, 1998 et 2000

يعانى الإنتاج الفلاحي لولاية إليزي، شأنه شأن الولايات الأخرى من الوطن، من مشـــاكل عديـــدة و لكنه يشكو من عراقيل كثيرة بسبب :

- بعد الولاية عن مناطق التوريد بالمنتجات اللازمة لقطاع الفلاحة.
- ارتفاع أسعار المواد الأولية (البذور والأسمدة).
- نقص قطع الغيار للعتاد الفلاحي (المضخات المائية) نظرا لعزلة المنطقـــة وصعوبـــة المســـالك المؤدية للمناطق الفلاحية.
- ارتفاع تسعيرة الطاقة.
- عدم توفر شبكة الكهرباء بالمناطق النائية وكذا شساعة المنطقة.
- المسافة البعيدة من نقاط التموين (ورقلة، غرداية).
- النقص في الإرشاد الفلاحي.
- نقص العتاد الفلاحي (المكنات).

خلاصة المبحث الثالث

بعد الدعم المقدم للقطاع الفلاحي، تنوع الإنتاج الفلاحي في المنطقة و انتقل من غرس النخيل فقط فـــي السنوات السابقة إلى مجموع الحمضيات بشتى أنواعها، و الفواكه بمختلـــف أصنافـــها، وتزايـــدت مســـاحات المحاصيل الشتوية ، و الأعلاف ، و البقول الجافة، كما تنوع الإنتاج الحيواني من ماعز و جمال و أغنـــام و نسبة قليلة جدا من الأبقار.

و يبقى يعاني قطاع الفلاحة مشاكل مادية و مالية و تقنية و تنظيمية تحول دون إنجاز الاســـتثمارات الكبيرة في هذا المجال .

المبحث الرابع: آفاق التنمية الفلاحية لولاية إليزي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

توطئة

إن برنامج تهيئة الأراضي في الجنوب الكبير، والمتعلق خاصة بحماية تنمية الواحات ومـــا يـترتب عنها ماليا، من مهام الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، وصندوق التهيئة واسـتصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وســـائل ماديـــة وتقنيـــات كبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

أولا: دور الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية

تحظى التنمية الفلاحية، من خلال برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بالاهتمام الواسع وتتيـح وسائلا مالية مهمة لتهيئة واستصلاح مساحات شاسعة ، و تسهل عملية الاستفادة و التحكم في التكنولوجية[54]

.

لقد كان للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية دورا كبيرا في دعم الاستثمارات في ولاية إلـيزي لدرجة أن نسبة دعم الصندوق وصلت إلى66 % من المجموع الإجمالي للاستثمارات الفلاحية، بينما وصلـت نسبة التمويل الذاتي إلى 34 %.

إن تهيئة الأراضي ومنها اقتلاع النخيل كان كليا من تمويل الصندوق بـــ89.7.% في دعم غـــرس النخيل و 83 % في غرس الحوامض و59 % في دعم غرس الأشجار ذات البزرة، بينما وصل دعم الأسمدة الفلاحية بحوالي 41 % من مجموع الاستثمار الموجه للأسمدة .

أما الإنتاج الحيواني فقد دعم بـــ 100% لشراء الجمال للرعاة ، وقد تم اقتناء 2653 رأســـا، أمـــا فيما يخص الري فقد دعم هو الآخر بـــ 96 % لإنجاز الآبار التي وصل عددها إلى 46 بئرا، و 50 % فيما يخص اقتناء قنوات التقطير، دون أن ننسى الدعم المتعلق بآلات الضخ و الرش(انظر جدول رقم 26) .

يمكن الإشارة إلى أن هذه النتائج قد سجلت قبل تاريخ 2001/06/28.

---

[54] Communication de Mr LE Ministre au conseil du gouvernement, du 8 Mars 2000.

جدول رقم 26 : دور الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في تدعيم الاستثمارات في ولاية إليزي

		التعيين	القيمة	الاستثمار الكلى	دعم الصندوق	التمويل الداتى	نسبة دعم الصنـدوق من الاستثمار الكلى
تهيئـــــة الغرس	زراعة النخيل						
	ـ االقتلاع النخيل	65 نخلة	574.61	37350	37350	/	100%
	ـ سياج ومصدات رياح	6400مل	351.56	2250000	/	2250000	0%
غـــــرس جديد	زراعة النخيل						
	ـ غرس	165.7 هك	235526.85	39026800	35007000	4019800	89.7%
	ـ رش	25	5872.00	146800	20000	126800	13.6%
	ـ تسوية التربة	10.5هك	88666.66	931000	/	931000	0.0%
	حوامض	17.83 هك	90577.67	1615000	1070000	545000	66.3%
	أشجار ذات بزرة	1.25هك	102000.00	127500	75000	52500	58.8%
	أسمدة أساس	09هك	9380.95	197000	81000	116000	41.1%
الزراعـات الصناعية	البوت البلاستيكية	مساحة م2 2400	291.66	700000		700000	0.0%
الأنتـــــاج الحيوانى	تربية الأغنام	عدد 40	5000.00	200000	/	200000	0%
	تربية الجمال	عـــــدد 2653	20000.00	53060000	53060000	/	100%
الري	إنجاز الآبار	46	263043.47	12100000	11500000	600000	95.04%
	صيانة الآبار	28	437857.14	12260000	280000	11980000	2.28%
	إنجاز أحواض	5620م3	6160.03	34619420	14050000	20569420	40.58%
	صيانة أحواض	124م	2177.41	270000	/	270000	0%
	آلة ضخ	عدد 36	73888.88	2660000	540000	2120000	20%
	التقطير	مســـــاحة 165.3	301775.86	49883550	25321000	24562550	50.8%
	تهيئة القنوات	خطيـــــة 5883 مل	748.34	4402500		4402500	0
المجموع			1643893	214486920	141741350	72745570	66.08%

المصدر: مديرية الخدمات الفلاحية لولاية إيليزي

ثانيا: المتابعة المالية للاستثمارات من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية

إن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) [55]الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 ، هو الممول الوحيد المباشر للاستثمارات الفلاحية ودعمها على مستوى ولاية إليزي ويمكن تقديم شطرين في مجال المتابعة المالية:

1 – الالتزامات: التزمت الإدارة المعنية وإلى غاية 2001/05/30 بدعم الاستثمارات الكلية والتي بلغت 203.551.920 دج من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لدعم حوالي 66 % من المشاريع بمبلغ إجمالي للاستثمارات يقدر بـ 141.041.350 بينما كان نصيب الفلاحين (المتعاونين الفلاحيين) بتمويل ذاتي يقدر بـ 62.510.570 دج أي بنسبة 30 % من مجموع الاستثمارات.

2 – الخدمات المنجزة: من مجموع الاستثمارات الكلية والتي تدخل في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أنجزت منها 53.000.000 أي بنسبة 26 % من قيمة دعم الصندوق الملتزم به، في انتظار تجسيد باقي الالتزامات من قيمة التمويل (انظر جدول رقم 27).

جدول رقم27: المتابعة المالية

		المجموع
الالتزامات	الاستثمار الكلي	203551920
	دعم الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية	141041350
	قروض [ا]لصندوق التعاضدية الجهوية للفلاحة	/
	التمويل الذاتي	62510570
	امتيازات فوائد القروض	/
الخدمات المنجزة	مجموع الاستثمارات المنجزة	/
	دعم الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية	53000000
	قروض الصندوق التعاضدية الجهوية للفلاحة	/
	التمويل الذاتي	/
	امتيازات فوائد القروض	/

المصدر : نفس المصدر السابق

ثالثا: إحصاء ومتابعة ملفات الاستفادة

[55] Direction des services agricoles d'Illizi, réunion du Ministère de l'Agriculture du 09 et 10 Juillet 2001

رغم حداثة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية فقد عرف ديناميكية وعرف إقبالا كبير واهتماما بالغا من طرف المتعاونين الفلاحيين، بدليل كثرة الملفات المدفوعة على مستوى الفروع والتي قدرت بـ443 ملفا، تم قبول 428 ملفا للدراسة في اللجنة التقنية،واعتمد 305 ملفا، بينما رفضت 7 ملفات و لم يبق أي قيد الدراسة، ولأجل انطلاق العملية يتوقع وصول عدد الشهادات الموقعة إلى 305 شهادة من مجمل الملفات المقبولة في إطار اللجنة التقنية، بينما وصلت الشهادات المعتمدة في إطار الخدمات المنجزة والمحققة إلى 219 ملفا، بينما وصل عدد الملفات المشطوبة التي تعتبر كمشاريع منجزة تم بموجبها إقتناء الجمال بغرض تربيتها، و ينتظر أن تتم تسوية الملفات الأخرى عن قريب خاصة و أن عملية الدفع تتم عن طريق الصندوق الجهوي للتعاضدية الفلاحية بورقلة (انظر جدول رقم 28) .

جدول رقم 28 : متابعة الملفات خلال سنة 2001

عدد الملفات المدفوعة على مستوى الفروع	443
عدد الملفات المقبولة للدراسة في اللجنة التقنية	428
عدد الملفات المعتمدة	305
عدد الملفات غير المقبولة	07
عدد الملفات قيد الدراسة	0
عدد الشهادات المتوقعة	305
عدد الشهادات ــ خدمات منجزة ــ محققة ــ	219
عدد الشطب ــ مشاريع منجزة ــ	207

المصدر : نفس المصدر السابق

خلاصة المبحث الرابع

لقد حظي برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية باهتمام بالغ من طرف الفلاحين و المتعاونين الفلاحيين ، لما يمنحه من دعم للاستثمارات الفلاحية من تهيئة الأراضي، و غرس النخيل، و الزراعات الصناعية، و شراء الماشية، إذ وصلت نسبة دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية إلى أكثر من 68 % من مجموع الاستثمارات، و وصل عدد الملفات المدفوعة على مستوى الفروع إلى 443 طلبا في نهاية السداسي 2001.

خـــلاصـــة الفصل الخامس

لقد أعيد النظر في إمكانيات منطقة الجنوب الكبير و اعتباره مصدرا لإنتاج البترول وجلب الســـواح فقط، حيث أكدت التجارب اليومية أنه يملك طاقات فلاحية معتبرة من مياه جوفية ضخمـــة وتربـــة صالحـــة للمنتجات الفلاحية وبنوعية جيدة على غرار ولاية أدرار المعروفة بكثرة إنتاجها للطماطم.

إن ولاية إليزي واحدة من الولايات التي تملك قدرات طبيعية كبيرة وغير مستغلة، والنتائج الســـابقة الذكر تبين أن كل المنتوجات الفلاحية يمكن إنتاجها في تلك المنطقة ابتداء من (النخيل، الأشـــجار المثمـــرة الأخرى، المحاصيل الشتوية والأعلاف، البقول الجافة، الخضر والفواكه) ،كما يمكن تربية أصناف بعـــض المواشي إذا ما توفرت لها الثروة النباتية .

و رغم ذلك يبدو عدم إقبال المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين على هذه المنطقة، نظـــرا لأســـباب ومشاكل عديدة ذكرناها في الفصل الأول متعلقة بمشاكل الفلاحة الوطنية، ومشاكل أخرى مرتبطة بالمنطقـــة وعزلتها، مثل الكهرباء وارتفاع تسعيرتها وعدم توفر شبكة الكهرباء بالمناطق النائية، و نقص قطـــع الغيـــار للعتاد الفلاحي، وبعد المسافة من مناطق التموين، والنقص الفادح في الإرشاد الفلاحي المتخصص في الفلاحـــة الصحراوية.

إن الفلاحة في الجنوب تبحث هي الأخرى عن ميكانيزمات وحلول لتحريك تنميتها، ويعـــد المخطـــط الوطني للتنمية الفلاحية بادرة خير على المتعاملين الفلاحيين، خاصة بفضل عملية المساعدة مـــن الصنـــدوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، لدعم هذا القطاع واقتناء الوسائل اللازمة لذلك، حيث وصلت نســـبة الدعـــم حوالي 70 بالمائة من الاستثمار الكلي إلى غاية 2001/06/28، و يعلق الفلاحون آمالا كبـــيرة علـــى هـــذا الصندوق، لتحقيق التنمية الفلاحية في المنطقة والوصول إلى اكتفاء ذاتي.

خلاصة الجزء الثاني

تمتلك ولاية إليزي ثروات متنوعة غير مستغلة بشكل جيد، فنجد في الجهة الشمالية موارد باطنية تتمثل في البترول و الغاز، و تزخر الجهة الغربية بثروات سياحية تتمثل في هضبة الطاسيلي ناجر، و هي غنية بالنقوش و الرسومات و الحفريات، كما تتمتع المنطقة بقدرات فلاحية بحيث تتوفر على أراضي قابلة للتهيئة و صالحة للزراعة ، و مياه جوفية معتبرة ، تمكن من تنمية القطاع الفلاحي.

كما تستفيد الولاية من تسهيلات و امتيازات تهدف إلى ترقية و دعم الاستثمار، من خلال نصوص تشريعية تسمح للمتعامل الاقتصادي بالاستفادة منها أثناء عملية الإنجاز و الاستغلال.

رغم الإيجابيات و المزايا السابقة الذكر، مازالت هذه الولاية تخطو بوتيرة بطيئة نحو تحقيق تنمية محلية خاصة في قطاعي الفلاحة و السياحة، و ذلك للأسباب التالية:

- عزلة المنطقة عن الشمال
- نقص الهياكل القاعدية و هياكل الاستقبال
- غياب الاستثمار في القطاعات المهمة مثل السياحة و الفلاحة
- مشكل التموين الغذائي للمنطقة
- غياب التأطير في كثير من المجالات

إن تحقيق تنمية محلية في ولاية إليزي يحتاج إلى استراتيجية تعتمد على برامج خاصة بالمنطقة لتطوير و ترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات (السياحة و الفلاحة)، و ينتظر أن يحقق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية طموحات المتعاملين الفلاحيين من خلال دعمه المباشر لجميع العناصر التي تدخل في عملية الإنتاج، كما يسعى صندوق تنمية الجنوب الكبير لتسجيل مشاريع ضخمة بهدف ترقية السياحة في هذه المنطقة. .

الخـــــــاتـــمـــة

في خضم التحولات الجارية على المستوى العالمي بات من الضروري أن تنسق الجزائـــر مزاياهـــا تنسيقا ذكيا وفعالا بحيث تعطي لكل قطاع حقه في التنمية الوطنية.

من خلال المعاينة لقطاعي السياحة والفلاحة في هذه الدراسة، اتضح أن إمكانيـــات وطاقـــات هذيـــن القطاعين كفيلين بدعم عجلة التنمية الاقتصادية،وعليـــه وجـــب إدراجـــهما ضمـــن أهـــداف وأولويـــات، و إستراتيجيات الدولة، عبر جميع المخططات التنموية.

إن الاندماج في السوق السياحية العالمية يتطلب توفير شروطا كثيرة منها:

- القيام بإجراءات تحفيزية للنهوض بالقطاع.
- تطوير السياحة.
- تهيئة مناطق التوسع السياحي.
- ترقية المنتوج السياحي باعتباره مصدرا للدخل.
- تشجيع الصناعة التقليدية
- اعتماد الخوصصة و الشراكة كضرورة للاندماج في اقتصاد السوق.
- تطوير شبكة النقل الجوي، البحري، البري.
- تطوير السياحة الداخلية و القيام بتنمية مستديمة و تطبيق كل الإجراءات التي من شأنها أن تجعـــل هـــذا القطاع محل اهتمام وفي موقع يسمح بالمنافسة الدولية.

وللقضاء على التبعية الغذائية تحتاج الفلاحة إلى نفس ثاني اقتصادي، مالي، واجتماعي حتى تســـتطيع القيام بالدور الموكل لها ومواجهة تحديات اقتصاد السوق وذلك بـــ:

- الاستعمال العقلاني لقدرات القطاع.

- استعمال الوسائل والتقنيات المتطورة للقطاع وعصرنته.
- التشجيعات بدعم المستثمرين.
- حل مشكل العقار الفلاحي.
- إعادة تقييم الإطار التقني للقطاع وتشجيعه حتى يمكن إدخال التطور في القطاع.
- التفكير حول الإمكانيات الخاصة بالتمويل الزراعي عن طريق القروض.
- تحفيز التنظيمات الجماعية من أجل الاندماج الفعلي في كافة المخططات التنموية لهذا القطاع.

إن برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج شامل لدفع وتحقيق التنمية الفلاحيـــة ولكنـــه يحتاج إلى تظافر كافة الجهود والتسيير العقلاني لمحوره الأساسي و المتمثل في الصندوق الوطنـــي لضبـــط التنمية الفلاحية.

إن الفلاحة والسياحة في ولاية إليزي تعانيان من نفس المشاكل والعراقيل التي يتعرض لها القطاعـــان على المستوى الوطني ولكنهما تحتاجان إلى برامج تنموية خاصة لتنشغيل طاقاتهما الإنتاجية، و هما كفيليـــن بتحقيق منتوجا سياحيا و فلاحيا قيما يهدف خاصة إلى القضاء على التبعية الغذائية و الحد مـــن البطالـــة، و المساهمة عامة في نمو الإقتصاد الوطني.

الملحق

ملحق رقم I

جدول رقم 01 : تطور نسبة هياكل الإستقبل حسب الصنف

الصنف/السنة	درجة 5*	درجة 4*	درجة 3*	درجة 2*	درجة 1*	غير مصنفة	المجموع
1985	7.25%	8.29%	60.92%	16.68%	6.85%	-	100.00%
1990	5.13%	6.57%	40.35%	11.43%	4.71%	31.81%	100.00%
1991	4.36%	12.45%	42.97%	5.81%	4.61%	29.80%	100.00%
1992	4.29%	12.24%	42.75%	5.71%	5.71%	29.30%	100.00%
1993	7.97%	7.73%	41.80%	9.81%	4.28%	28.41%	100.00%
1994	7.97%	7.73%	41.80%	9.81%	4.28%	28.41%	100.00%
1995	7.97%	7.73%	41.80%	9.81%	4.29%	28.41%	100.00%
1996	7.97%	7.73%	41.80%	9.81%	4.28%	28.41%	100.00%
1997	7.85%	7.68%	41.40%	9.70%	4.30%	29.06%	100.00%
1998	8.15%	7.18%	40.81%	10.26%	4.19%	29.41%	100.00%
1999	6.24%	5.17%	27.34%	8.92%	4.03%	48.29%	100.00%
2000	6.86%	4.80%	31.76%	8.23%	3.79%	44.56%	100.00%

جدول رقم 02 : تطورنسبة عدد الفنادق حسب الصنف

الصنف/السنة	درجة 5*	درجة 4*	درجة 3*	درجة 2*	درجة 1*	غير مصنفة	المجموع
1985	1.85%	4.44%	21.85%	17.78%	13.33%	40.74%	100.00%
1990	1.32%	4.47%	22.89%	16.58%	14.47%	40.26%	100.00%
1991	1.04%	4.17%	18.13%	14.17%	13.75%	48.75%	100.00%
1992	1.01%	4.46%	18.05%	14.60%	13.79%	48.07%	100.00%
1993	1.37%	4.12%	17.45%	14.31%	13.53%	49.22%	100.00%
1994	1.16%	4.79%	14.88%	12.07%	11.40%	55.70%	100.00%
1995	1.23%	4.75%	13.94%	12.71%	10.72%	56.66%	100.00%
1996	1.37%	5.01%	13.81%	12.90%	10.62%	56.30%	100.00%
1997	1.22%	4.46%	12.30%	11.76%	9.46%	60.81%	100.00%
1998	1.15%	4.35%	13.32%	11.14%	8.96%	61.08%	100.00%
1999	1.29%	2.58%	9.68%	8.39%	6.32%	71.74%	100.00%
2000	1.42%	2.58%	10.05%	8.51%	6.31%	71.13%	100.00%

جدول رقم 03 : تطورنسبة سعة الفنادق حسب الصنف

الصنف/السنة	حضرى	ساحلي	صحراوي	حموي	مناخى	المجموع
1991	47.80%	34.50%	9.14%	6.72%	1.83%	100%
1992	48.15%	33.92%	8.99%	6.64%	2.30%	100%
1993	48.65%	33.64%	8.98%	6.48%	2.24%	100%
1994	48.65%	33.64%	8.99%	6.48%	2.24%	100%
1995	47.89%	31.31%	12.28%	6.35%	2.18%	100%
1996	47.89%	31.31%	12.28%	6.35%	2.18%	100%
1997	46.92%	31.04%	13.18%	6.56%	2.30%	100%
1998	46.18%	32.40%	12.68%	6.52%	2.22%	100%
1999	48.51%	24.72%	13.47%	10.33%	2.96%	100%
2000	46.96%	29.40%	11.45%	9.44%	2.75%	100%

ملحق رقم II : قائمة و مبالغ النشاطات المدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية

تنمية السقي الفلاحي 2/1

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تجنيد الموارد المائية		تصريح مسبق من طرف مصالح الري للولاية
التنقيب على الأكثر 150 متر خطي	1.500.000 دج/وحدة	
حفر و بناء الآبار	250.000 دج/وحدة	الزراعات المؤهلة للدعم:
إنشاء هياكل للتخزين الوسيطية		الأشجار المثمرة،الكروم، الزراعات الصناعية،
أحواض لجمع المياه:		البطاطا، الزراعة العلفية، الحبوب، الزراعة
هياكل بالأسمنت المسلح 100 م3	250.000 دج/وحدة	المحمية، و إنتاج البذور و الشتلات.
أشغال بالطين (رفع الركام و الردم) مغطاة بفيلم بلاستيكي لحجم تخزين:	200.000 دج/وحدة	
• 1500 م3	300.000 دج/وحدة	
• 3000 م3	400.000 دج/وحدة	
• 4500 م3		
أجهزة الضخ و السقي	500.000 دج/وحدة	
1. أجهزة الضخ و لوازمه	200.000 دج/وحدة	
2. أجهزة السقي بالرش		
* مجموعة تركيبية مكونة من 24 مرش لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات (3 مجموعات تركيبية على الأكثر للمزارع الواحد.	200.000 دج/وحدة	الزراعات المؤهلة للدعم: الحبوب، البطاطا، الزراعات العلفية، الزراعات الصناعية و المشاتل.
* أو رشاش حلزوني لكل قطعة أرض ذات 5 هكتارات (3 رشاشات حلزونية على الأكثر للمزارع الواحد)		

تكثيف الحبوب 1/2

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم حسب النشاط	الشروط الخاصة بالتأهيل
تهيئة الإنتاج و الإنتاجية :		منتج الحبوب متواجد في المناطق ذات القدرة العالية في الشمال وفي المنخفضات المسقية في المناطق الصحراوية وأي بطن الطرق الفنية المرشدة .
دعم لتطبيق النمط الفني		الحرث العميق المبكر قبل ٣١ مارس متبوع على الأقل بعملية واحدة تسوية التربة (recroisage)
حرث عميق مبكر وعملية تسوية التربة (recroisage)	3.000 دج/ هكتار	
اقتناء عوامل الإنتاج الزراعية(عمليات البذر،التسميد ومكافحة الأعشاب الضارة)		
مع الحرث المبكر	٦٠٠٠ دج/هكتار	
بدون الحرث	٤٠٠٠٠ دج/هكتار	
المبكلا	١٠٥٠٠ دج/هكتار	المناطق المحددة و المعروفة بهذه الآفة من طرف المصالح المختصة لحماية النباتات
حماية ضد الديدان البيضاء		
منح عند الإنتاج و / أو جمع المنتوجات الفلاحية	المنحة السنوية تحدد حسب الفرق المحدد ما بين الأسعار المرجعية المحددة و أسعار التكلفة عند الإستيراد	منتجي الحبوب الذين يستعدون منتوجهم إلى مؤسسات التخزين المتعاقدة
١ . منحة جمع الحبوب	سنة ٢٠٠٠ ٢٠٠١	تسليم المنحة يتم على أساس عقد مبرم بين وزارة الفلاحة-ديوان الحبوب (مكتب ضبط السوق) - مؤسسات التخزين.
	قمح صلب: ٥٧٠ دج/قنطار	
	قمح لين: ٧٧٠ دج/قنطار	

تنمية السقي الفلاحي 2/2

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة بالتأهيل
3- تجهيزات السقي المتركز:		الزراعات المؤهلة للدعم :
محطة رأسية واحدة (٠١)	60.000دج	الحمضيات، الأشجار المثمرة، الكروم، الزراعات الصناعية، البطاطا، النخيل، الزراعات العلفية، المشاتل، خطوط الخشب، حقول الأمهات
رصيف واحد من مرشات مصغرة.	60.000 دج/ هكتار	
أو شبكة في الحقل (قطرة بقطرة)	200.000 دج/ هكتار	
تهيئة شبكات توزيع مياه السقي :		
إعادة الإعتبار لمصرف المياه	250 دج/ متر خطي	
إنشاء مصارف جديد للمياه .	600 دج/ متر خطي	زراعة الحمضيات و النخيل .
إعادة الإعتبار لشبكة السقي في الحقل	800 دج/ متر خطي	زراعة النخيل .
إعادة الإعتبار للفقارة (زراعة الواحات)	10.000 دج/ الفقارة	
صيانة الآبار الفقيدية		
تهيئة الشبكات		
* صيانة ممرات المصرف	700 دج/ متر خطي	
* صيانة الممرات (الإيصالات الأساسية)	600 دج/ متر خطي	
صيانة الشبكة الثانوية		
* التجديد	500 دج/ متر خطي	
* إعادة التجديد	1200 دج/ متر خطي	

تكثيف الحبوب 2/2

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
حماية و تنمية الثروات الوراثية النباتية:	يحدد سنويا حسب السعر المرجعي و حسب الصنف	تعطى المنح لمكثفي البذور المصادقة عليها بعلاقة تعاقدية مع المؤسسات المنتجة المعتمدة.
المنح عند الإنتاج:	20% : G1 - G4	تقدر المنح على أساس:
1 -منحة تكثير بذور الحبوب (قمح لين، قمح صلب،الشعير والخرطال و التريتيكال)	15% : R1	-الكميات الحقيقية بعد حفظ المنتوجات المسلمة.
	10% : R2 - R3	-الإعتماد النهائي مؤكد بتسليم شهادة إعتماد نهائية (CAD) من طرف المركز الوطني للمراقبة و التصديق على البذور و الشتلات (CNCC)
	(% حسب السعر المرجعي)	
	السعر المرجعي ٢٠٠٠-٢٠٠١	تسليم المنحة يتم على أساس عقد مبرم بين وزارة الفلاحة-ديوان الحبوب (مكلف بضبط السوق) - مؤسسات التخزين.
	قمح صلب1.900 : دج/ق	
	قمح لين 1.700 :دج/ق	
	الشعير 1.000 :دج/ق	
	الخرطال 1.100 : دج/ق	
2 -منحة المحافظة على أنواع الشعير و الخرطال.	500دج/قنطار	

الحقـــــول الحافة 1/1

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج والإنتاجية		
- الدعم لتطبيق المسار التقني		
- إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية (البذور ، الأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة) و تنفيذ العمليات الزراعية.	4.000 دج/هكتار	منتج فلاحي يدمج زراعة الحصر الحافة في نظامه الانتاجي و منخرط (مسجل) في برامج التنمية المعنية .
حماية مداخيل الفلاحين		
- منحة التعويض لزراعة أراضي البور	5.000 دج/هكتار	
- منحة عند الانتاج	5.000 دج/هكتار	

	2000دج/هكتار	
	350.000دج/هكتار	
	40.000دج	
	30.000دج	
	190.000دج	
	40.000دج	
	50.000دج	
	100.000دج	
	500.000دج/هكتار	

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		حفر الأحواض :
١. إعادة الإعتبار لبستانين الموجودة		-الغابات الموجودة في المناطق الجبلية
حفر الأحواض لتحرين مياه السيلان	50.000دج/هكتار	100 -حوض/هكتار كحد أقصى .
تكثيف التشجير :		التكثيف
- تحسين التربة (حفر أحواض ٣٠١)	10.000دج/هكتار	-بستان منتج عند الإستغلال كثافته ٥٠
- إقتناء عوامل الإنتاج :		شجرة/هكتار على الأقل .
*الأسمدة العميقة	7.500دج/هكتار	-أقصى دعم للهكتار الواحد :
*الشتلات بالطين أو	10.000دج/هكتار	-50 حفرة
*الشتلات عارية الجذور	7.500دج / هكتار	- 50 شتلة * .
الحماية الصحية النباتية		(*)إستعمال الشتلات المراقبة من طرف المصالح
العلاج ضد DACUS (علاجين (٠٢) حسب	5000دج/هكتار	الرسمية
إرشادات المعهد الوطني لحماية النباتات)		
-تحديد (تقييم) الغراسات كبيرة السن :		
*تقطيع (١٠٠٠ دج/للشجرة)	100.000دج/هكتار	-تقييم لتحديد:
*تعصيل الخشب (٥٠٠ دج /شجرة)	50.000دج/هكتار	بساتين كبيرة السن ودات إنتاجية ضعيف جدا .
تطعيم الزيتون البري (الزبوج)		كثافة تقدر ب٥٠ شجرة في الهكتار على الأقل
-قطع السلالات و الأشجار اليابسة	20.000دج هكتار	تطعيم الزيتون البري (الزبوج)
-تطعيم الشجيرات	25.000دج هكتار	-حقل الزيتون البري : ٥٠ شجرة/هكتار على
		الأقل
		-منح الدعم للأشجار المفحة فعلا.
		-عدد التطعيمات حسب قطر القطع (١ <4 سم،٢
		لـ ٤-٦ سم،٣ لـ ٦-٨ سم،٤ لـ ٨-١٠سم)

زراعة الزيتون ٣/٣

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
٢/ الغراسات الجديدة		الغرس الجديدة الجماعية :
أ /الغرس الجماعي		- غرس مساحة 0,25 هكتار غير مكثف على الأقل (المناطق الجنبة و السفلى الجافة) و ١ هكتار مكثف (المناطق السهلية و السفلى الرطبة . . .)
عمليات تحضير التربة	20.000 دج/هكتار	-شتلات مراقبة من طرف المصالح الرسمية .
إقتناء عوامل الإنتاج	20.000دج/هكتار	
* الأسمدة العميقة PK		
* إقتناء الشتلات		
بالتكثيف (٢٠٠ شتلة/هكتار)		
- شتلات بالطين	40.000دج/هكتار	
أو شتلات عارية الجذور	30.000دج /هكتار	
بالتوسيع (١٠٠شتلة/هكتار)		
- شتلات بالطين	20.000دج/هكتار	
أو شتلات عارية الجذور	15.000دج /هكتار	

زراعة الزيتون ٣/٣

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
ب / الغرس المعزول	10.000 دج /هكتار	الغرس المعزول :
عمليات تحضير التربة		غرس على حافة قطع الأراضي المستغلة .
إقتناء عوامل الإنتاج		50شتلة /هكتار على الأكثر .
* الأسمدة العميقة (P.K)		
* إقتناء عوامل الإنتاج	10.000دج/هكتار	
- شتلات بالطين	7.500 دج /هكتار	
- أو شتلات عارية الجذور.		
تثمين منتوجات الزيتون :		
1. إنجاز و/ أو تجديد الصناعات التحويلية .	4.000.000دج/الوحدة	فلاح أو مستثمر متواجد في منطقة ذات قدرة إنتاجية عالية و يمتلك محل مغطى ذو مساحة تقدر ب ٢٠٠ م٢ على الأقل جاهز لاستقبال التجهيزات وتخضع للمقاييس الصحية سارية المفعول.
إقتناء التجهيزات (معاصر و مرطبات)		
٢. الحصول على التجهيزات الخاصة : شبكة الجني.	12.000دج/هكتار	دعم بمقدار ب (06) شبكات على الأكثر للمزارع الواحد و الذي يمتلك ١هكتار من أشجار الزيتون فأكثر.

الكروم ١١

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		
1. الغرس الجديد		فلاحون لديهم مساحة خاصة بالغرس تقدر ب٠١ هكتار على الأقل
تحضير التربة (الحرث العميق أو القمع المتقاطع)	20.000دج/هكتار	
إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية		
الأسمدة العميقة	20.000دج/هكتار	
الشتلات		إستعمال الشتلات المراقبة من طرف المصالح الرسمية
ذات الجذور (٣٥ دج/شتلة)	105.000دج/هكتار	
الشتلات ذات جذور ملتحمة (plants greffés soudés) 70دج/شتلة	210.000 دج/هكتار	
عملية تطعيم شتلات ذات الجذور و الخاصة بكروم النبيذ (٢٥ دج/شتلة)	75.000دج/هكتار	
-2تجديد النمو		-حقل منتج تحت الرعاية و الذي لا يتجاوز عمره ١٠ سنوات
-تكثيف حقول الأمهات (CPM)	17.500دج/هكتار	500 -شتلة في الهكتار على الأكثر
ا- إقتناء عوامل الإنتاج		-إستعمال الشتلات المراقبة من طرف المصالح المعنية.
- الشتلات (٣٥ دج/شتلة)		

زراعة الحمضيات ١١

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		
-1 قلع الأشجار كبيرة السن		قلع الأشجار كبيرة السن
-حرث الأصول	20.000دج هكتار	-حقل كبير السن و / أو غير منتج متواجد في منطقة ذات قدرات
-قمع متقاطع لمنحدور	20.000دج/هكتار	-إلتزام الفلاح بإعادة الغرس بعد فترة محددة بثلاث (٠٣) سنوات
-2 الغراسات الجديدة		
-تحضير التربة (الحرث العميق أو القمع المتقاطع)	20.000 دج /هكتار	الغراسات الجديدة
-إقتناء عوامل الإنتاج الزراعية		- منتج فلاح متواجد في منطقة ذات قدرة عالية وتمتلك:
-الأسمدة العميقة (PK)	10.000 دج /هكتار	-مساحة خاصة بالغرس تقدر ب ٠١ هكتار على الأقل
-إقتناء الشتلات (٣٠٠ شتلة هكتار)	60.000 دج هكتار	-مصادر مياه مثبتة
		-إستعمال شتلات مراقبة من طرف المصالح الرسمية

زراعة الأشجار المثمرة 1/1

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		
- الغراسات الجديدة		مزارعمتواجد في منطقة جبلية و / أو مناطق شبه جافة و يكسب مساحة للغرس لا تقل على ٠,٢٥ هكتار .
أعمال تحضير التربة	20.000دج/هكتار	
*الحرث العميق أو قلع الجذور	20.000دج/هكتار	
أو فتح الحفر ١م٣		
إقتناء عوامل الإنتاج		
* الأسمدة العميقة (P.K)	20.000دج/هكتار	
- الأسمدة العميقة بالنثر.	9.000دج/هكتار	
- الأسمدة العميقة عند الحفرة		إستعمال الشتلات المراقبة من طرف المصالح الرسمية .
* إقتناء الشتلات		
- وردبات ذات بزرة ٣٠٠ شتلة/هكتار	30.000دج	
- وردبات ذات نواة ١٥٠ شتلة/هكتار	12.000 ج د	
- شجرة الكرز: ٢٠٠ شتلة/هكتار	40.000 دج	
- شجرة التين : ٢٠٠ شتلة/هكتار	14.000دج	
- شجرة الفستق : ١٥٠ شتلة/هكتار	37.500دج	
- شجرة الجوز و الجوز الهندي (الباكنية) (المطعمة): ١٠٠ شتلة/هكتار.	25.000دج	

زراعة النخيل 1/1

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		إقتلاع :
1 .إعادة الإعتبار		بستان من النخيل غير منتج و/ أو مريض بالبيوض.
إقتلاع النخيل غير المنتج		
* إقتلاع	1.500 دج / النخلة	الغراسات الجديدة :
* إعادة الغرس(إقتناء الجبار)	1.200 دج / الجبار	مزارع متواجد في منطقة ذات قدرة عالية .
الأشجار المصابة بالبيوض		
*و العزل والحرق.	2.000 دج/ النخلة	
2. الغراسات الجديدة		
أعمال تحضير التربة		
* فتح الحفر	30.000 دج /هكتار	
إقتناء عوامل الإنتاج		
* إقتناء الجبار	1.200 دج /الجبار	
-الحماية الصحية النباتية		
-مكافحة البوفروة (١٠٠ غ كبريت /المنخلة)	3دج/الشجرة معالجة	
-مكافحة الميلوز (١٠٠ غ / المنخلة)	12دج/الشجرة معالجة	معالجة ٢ هكتار على الأكثر لكل مزرعة.
-مكافحة الأعشاب الدخيلة الضارة	2000 دج/هكتار	صاحب مزرعة نخيل تحتوى على ٥٠ نخلة فأكثر.
-إقتناء آلة رش المسحوق أو آلة الرش (المرذاذ) المحمول على الظهر	500 دج / آلة رش المسحوق	
	أو	
	800 دج/ مرذاذ	

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة لتأهيل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		
إقتناء الآلات الفلاحية		
آلة غرس البطاطا .	100.000دج	مكثر البذور لديه مساحة مسوية تساوي أو تفوق 5 هكتارات
التسويق و التخزين		
منحة تخزين بذور البطاطا بالتبريد و المنتجة محليا	0.75دج/كغ/شهر	
منحة تخزين بذور البطاطا	4.5 دج/كغ لفترة ٦ أشهر على الأكثر كحد أقصى .	مؤسسة منتجة معتمدة باشرت في تنفيذ برنامج تكثيف و جمع وتخزين وسويق بذور البطاطا وتتملك هياكل التخزين بالمفرد أو مستأجرين لها. يمنح هذا الدعم للمشتلات المنتوجة تحت مراقبة المركز الوطني للتصديق ومراقبة البذور و المشتلات والتي حظيت بشهادة المراقبة و التصديق النهائية (CAD) من طرف هذه المصلحة و مسوقة فعلا لأغراض الغرس.
هياكل مختصة للزراعات الحمية		
* البيوت الحمية تعددة القبات	1.500.000دج/هكتار	
* البيوت النفقية	1.000.000دج/هكتار	

مشتلات الأشجار المثمرة و الكروم		
ـ إنشاء/إعادة الإعتبار لمستائل . إنشاء أماكن ترقيد /(Marcottière) إنشاء حضائر الخشب .(parc à bois) إنشاء تكثيف حقول الأمهات(CPM)		إكتساب قطعة أرضية (0.5 هكتار على الأقل) وعلى مساحة لإنشاء الهياكل
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		الإلتزام بالتنظيم السداري المعمول
ـ أعمال تحضير التربة		تمنح الأولوية للمستفيدين المؤهلين (مهندس، تقني ....)
الحرث العميق	20.000دج/هـ	
ـ إقتناء عوامل الإنتاج الفلاحية		
1 ـ بذور و شتلات		
مرقدات (١٥,٠٠٠ شتلة/هـ (marcottière)	400.000دج/هـ	
حضائر الخشب(٦٠٠ شتلة/هكتار(parc à bois	200.000دج/هـ	
حقول الأمهات (٢٣٠٠شتلة/هـ) ـ (CPM)	115.000دج/هـ	
ـ شتلات مصادق عليها	80.500دج/هـ	
ـ شتلات عادية	15.000دج/هـ	
تكثيف حقول الأمهات (٥٠٠ شتلة/هـ (CPM)	16.000دج/هـ	
2- الأسمدة	80.000دج/هـ	
3- مواد تطهير التربة		

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة المتأهيل
ـ إقتناء العتاد الفلاحي:		
1ـ للمشاتل الحقلية: (Plein champs)		
1.1 قطعة أرض للغرس لا تقل عن ٠٢ هكتار:		إكتساب قطعة أرضية (على الأقل 2 هكتار) وعلى مساحة لإنشاء المياكل
جرار ٦٥ حصان(TP 65 CV)	700.000دج	الإلتزام بالتنظيم الساري المفعول
روطافاتور (Rotavator)	50.000دج	تمنح الأولوية للمستفيدين المختصين (مهندس، تقني...)
منجم التربة (Cover Crop 8-16)	60.000دج	
آلة محرورة قطر (Remorque)	60.000دج	
محراث بمقطعين مقلوبين(Charrue reversible)	45.000دج	
قلاع (Arracheuse)	100.000دج	
محراث آلي مهيئ (Moto-culteur équipe)	200.000 دج	
رشاش ١٠٠٠ ل (Pulverisateur)	85.000 دج	
2.1قطعة أرض للغرس تقل عن ٠,٥ هكتار		
محراث آلي مهيئ (Moto-culteur équipe)	200.000دج	
رشاش ظهري بمحرك (Pulverisateur à dos)	50.000دج	

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل النشاط	الشروط الخاصة المتأهيل
شتلات الأشجار المثمرة و الكروم (تابع)		
حماية و تنمية الثروات الوراثية النباتية		
- إنجاز هياكل متخصصة لإنتاج الشتلات خارج التربة و/ أو الحقلية :		إكتساب قطعة أرضية (على الأقل 0.5 هكتار) و على مساحة لإنشاء المياكل
- 1- مركب تطعيم الكروم:		الإلتزام بالتنظيم الساري المفعول
1.1 المياكل:		تمنح الأولوية للمستفيدين المختصين (مهندس تقني ...)
الغرف الساخنة (٢٠٠م٣)	550.000 دج	
الغرف الباردة (١٦٠ م٣)	750.000 دج	
حوض التبليل	290.000دج	
مساحة التطعيم (١٥٠م٢)	300.000دج	
٢,١ عتاد مركب التطعيم:		
عتاد الغرفة الساخنة(chaudière)	550.000دج	
عتاد الغرفة الباردة	500.000دج	
عتاد مساحة التطعيم (آلات التطعيم، طاولات التطعيم، صناديق التنضيد (caisses de stratification)، آلة الرفع.(clark)	1.700.000دج	

مبلغ إنتاج شتلات الأشجار المثمرة و الكروم ٤ ٤

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة بالتأهيل
2- -أجهزة وعتاد الشتلات(خارج القرية و/ أو الحضيرة):		
2.1- أجهزة وعتاد البيوت المحمية:	450.000 دج/ الوحدة	إكتساب قطعة أرضية (على الأقل 0.5 هكتار) وعلى مساحة لإنشاء المباكل
بيت محمي يحتوي جهاز توليد الضباب و جهاز السقي وحدة مركبة من(50 X 8)الكروم -الخضيرات- الزيتون.		الإلتزام بالتنظيم الساري المعمول
04 بيوت بلاستيكية على الأكثر لكل مستثمرة	2.600.000 دج	منح الأولوية للمستفيدين المختصين (مهندس تقني ....)
بيت بلاستيكي خاص بإنتاج الزيتون(الشتلة. طاولات التكاثر 75 م٢ x 2) :	150.000 دج	
(16.000شتلة (boutures)	650.000 دج	
بيوت بلاستيكية لتربية شتلات الزيتون 400 م٢		
2.2- إنجاز مشاتل (مستودع)		

المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة ١/١

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة بالتأهيل
ـ دعم المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة		
الكهرباء	الساحل و شبه الساحل 170 دج/ هـ الهضاب العليا 320 دج/هـكتار الجنوب 2.500 دج/هـ	منح فلاحي تمارس الزراعات المؤهلة للدعم. الزراعات القابلة للدعم : الحبوب ، الزراعات العلفية ، البطاطا زراعة البحيل.
المـــــــــازوت	الساحل و شبه الساحل 140 دج/ هـ الهضاب العليا 200 دج/هـ الجنوب 260 دج/هـ	

الحليب ١/٢

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج والإنتاجية إقتناء عتاد خاص بالتربية تجهيز وتركيب أحواض الشرب الآلية (الأنابيب وأحواض الشرب) العتاد الخاص بالحليب: أحواض التبريد (السعة حسب العدد) و العربات الحلابة أو تجهيز الخاص بقاعة الحلب.	20.000 دج 120.000دج 80.000دج 530.000دج	مربي يملك ٦ أبقار حلوب على الأقل.
إنشاء مركز جمع الحليب الطازج ذو سعة تقدر ب ١٠٠٠ ل /يوميا كحد أدنى: ـ عتاد تخزين مبرد (أحواض (cuves ou tanks)	300.000 دج	مستثمر مربي يملك: -محل ملائم. -إعتماد صحي مسلم من طرف المفتشية البيطرية الولائية
ـ إقتناء خزانات مبردة أو ذات حرارة ثابتة مخصصة لنقل الحليب : ـ خزان 2000 < لتر 6000 <لتر ـ خزان أكثر من ٦٠٠٠ لتر	400.000 دج 800.000 دج	
مسحة عند الإنتاج و/أو عند جمع المواد العلاجية التشجيع لرفع إنتاج الحليب و تسليمه لوحدات التحويل.	5دج/ ل	مستثمر مربي منتج لحليب البقر و/ أو حليب الماعز الطازج

الحليب ٢,٢

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
ـ تشجيع على جمع الحليب الطازج	3 دج/لتر	مستثمر: -يملك أجهزة ملائمة (للتبريد) و يقوم بجمع الحليب الطازج لدى المربين المنتجين للحليب الطازج -حاصل على إعتماد صحي مسلم من طرف المفتشية البيطرية للولاية. وحدة الحليب حاصلة على إعتماد صحي مسلم من طرف المفتشية البيطرية للولاية
-التشجيع على إدماج الحليب الطازج في العمليات الصناعية لمعامل الحليب (ملبنات)	2 دج/لتر مجمع و مشجع	
ـ حماية و تطوير الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية ـ دعم التلقيح الإصطناعي(تلقيح مخصب)	1.500دج/تلقيح مخصب	مربي لديه أبقار و يريد إستعمال تقنية التلقيح. -مبلغ الدعم لكل تلقيح مخصب.
ـ دعم إنتاج الحيوانات المعدة للتناسل الأبقار: ـ عجلة في سن 3 أشهر ـ عجلة حاملة (٢٤/١٨ أشهر)	5.000 دج 25.000 دج	ـ عجلة صادرة من التلقيح الإصطناعي ـ دعم مجمع لنفس الحيوان متابع خلال فترات تطوره الملحقة حتى سن البلوغ.

تربية الدواجن ١/٢

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتاج والإنتاجية -اقتناء العتاد و التجهيزات الخاصة بالتربية *اقتناء تجهيزات (وحدة متكفلة من ١٠٠٠ ديك رومي) (أحواض للشرب، مآكل ،معالف، مدفئات الغاز،الميزان، حزات الماء)	150.000	مستثمر فلاحي يمتلك هياكل مكيفة.
تحسين شروط البيئة الداخلية للمنشآت الخاصة بتربية الدجاج (العزل والتهوية) : دجاج اللحم والبيض والدجاج الوالد لحم و بيض	100.000دج	
تحسين شروط انتاج دجاج اللحم -تجديد العتاد (أحواض للشرب، مآكل ،معالف، مدفئات الغاز،الميزان، حزات الماء)	100.000دج	مستثمر فلاحي يملك حضيرة الدواجن ذات طاقة لاتقل على ٢،٠٠٠ فرد من دجاج اللحم أو على بطارية ذات طاقة لا تقل على ٢،٤٠٠ فرد من دجاج البيض
تحسين شروط إنتاج تربية دجاج البيض. -تجديد قنوات الشرب، تصليح الأقفاص، و تجديد قنوات التغذية	100.000دج	

تربية الدواجن ٢/٢

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تطوير النشاطات الفلاحية والتكميلية على مستوى المستثمرات من أجل التنويع وتحسين العائدات. -إقتناء التجهيزات لسد وحدة متكونة من ١٠٠ فرخ ديك رومي (ديك رومي الزرعة) إقتناء قطيع و تجهيزات (مشارب،مآكل، معالف،مدفئات الغاز،ميزان، وحزات الماء) ملاحظة : يمنح الدعم لتطوير الشعبة أو لتعويض خسارة العائدات في إطار برنامج إعادة النمط.	100.000دج	منتج فلاحي يملك هياكل مكيفة للتربية و محترف في البرامج المسخرة. منتج فلاحي متواجد في المنطقة الجافة أو الشبه الجافة و محترف في برنامج إعادة النمط.
الدعم (اقتناء ١٠٠٠ فرخ للحم و عتاد التربية المطابق أو -الدعم المحصول على ١٠٠ دجاج بيض وتجهيزات التربية اللازمة ملاحظة : يمنح الدعم لتعويض خسارة العائدات في إطار برنامج إعادة النمط	70.000 دج 70.000 دج	
تنمية المساحات الفلاحية إنشاء ورشة لتقطيع الديك الرومي المعاد الخاص خصيصا لإجراء الأحشاء وتقطيع الديك الرومي وغرف التبريد بقدرة لا تقل على ١٥ وحدة الساعة	3 000.000دج	مستثمر يمتلك محل ملائم و حاصل على إعتماد صحي من طرف المنشئة البيطرية للولاية.

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتـــاج و الإنتاجـــــية ـــ إقتناء العتاد و التجهيزات المخصصة لتربية النحل. إقتناء وحدة متكونة من ١٠ خلايا مأهولة (دعم في إطار تطوير الشعبة أو إجراء تعويضي للخسارة في الدخل في إطار برنامج إعادة النمط)	50.000دج	تطوير الشعبة منتج فلاحي يملك قطعة أرض فلاحية أو تسريح بمكان إقامة منحلة موافق عليه قانونًا. برنامج إعادة النمط : منتج فلاحي مندمج في البرنامج
إقتناء خلايا فارغة (وحدات من ١٠ خلايا)	1500دج للخلية الواحدة	
إقتناء أدوات مخصصة لوحدة مكونة من ١٠ خلايا على الأقل (بدلة، قفازات ، قناع ، مدخن، فرشات النحل ، رافع الإطارات)	3000دج	
إقتناء تجهيزات لإستخراج العسل ل ١٠٠ خلية على الأقل بصفة فردية أو جماعية ـــ آلة الإستخراج ـــ آلة التنصيح	36.000 دج	
إقتناء تجهيزات لإنتاج الخلايا و الفرق (القفير) (essaims)	1.500.000دج	تعاونية تربية النحل معتمدة قانونًا
تطوير الثروات الجينية (الوراثية) إنشاء مشاتل للإنتاج القفير(فرق النحل)(essaims) إقتناء خلايا مأهولة، خلايا صغيرة، نوابا النحل عتاد و تجهيزات الإستغلال المخصصة) لإنتاج ٩٠٠ قفير و ٦٠٠ ملكة نحل	2.000.000دج	مربي النحل: ـــ يملك قطعة أرض تصلح لهذا النشاط. ـــ معتمد من طرف المعهد التقني المتخصص (ITELV)

62

تربية الخيل و الإبل ١/١

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
حماية و تطوير الثروات الوراثية الجينية الحيوانية و النباتية -تربية الخيل منحة عند الولادة المهر أو المهرة الناتجة من سلالات أصيلة	20.000 دج	المهر أو المهرة ذات الأصل المعروف و المسجلة في STUDBOOK و ترقيمهما متابعة من طرف ONDEE
-تربية الإبل تسمين الإبل أنثى إبتداء من ٣ أشهر لا يتجاوز ١٢ أشهر	20.000 دج	مربي حاصل على بطاقة مستغل فلاحي أو محترف معروف من طرف المكلفين (*) على مستوى الدائرة (ولاية) المشاركة السنوية في التجمعات (**)الحيوانية على مستوى كل دائرة القيام بوضع علامة (***) على صغير الإبل و كذلك أمه)

* المكلفين: مجموعة مكونة من 02 أو 03 أعوان مكلفين على مستوى الدائرة لتسيير الحيوانات التي تقبل للمنحة

** التجمع الذي يكون من الأفضل خلال فترة ما بين ٣ و ٦ أشهر بعد الولادة

*** وضع علامة : تسجيل رقم الولاية متبوعا بشهر السنة على الجهة اليمنى لمؤخرة الأيسر للحيوان.

63

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تنمية الإنتـــاج و الإنتاجـــية ـــ إقتناء العتاد و التجهيزات المخصصة لتربية النحل. إقتناء وحدة متكونة من ١٠ خلايا مأهولة (دعم في إطار تطوير الشعبة أو إجراء تعويضي للخسارة في الدخل في إطار برنامج إعادة النمط)	50.000دج	تطوير الشعبة منتج فلاحي يملك قطعة أرض فلاحية أو تسريح بمكان إقامة منحلة موافق عليه قانونًا. برنامج إعادة النمط : منتج فلاحي منتدمج في البرنامج
إقتناء خلايا فارغة (وحدات من ١٠ خلايا)	1500دج للخلية الواحدة	
إقتناء أدوات مخصصة لوحدة مكونة من ١٠ خلايا على الأقل (بدلة، قفازات ، قناع ، مدخن، فرشات النحل ، رافع الإطارات) إقتناء تجهيزات لإستخراج العسل ل ١٠٠ خلية على الأقل بصفة فردية أو جماعية ـــ آلة الإستخراج ـــ آلة التنصيح	3000دج 36.000 دج	
إقتناء تجهيزات لإنتاج الخلايا و الفرق (القفير) (essaims)	1.500.000دج	تعاونية تربية النحل معتمدة قانونًا
تطوير الثروات الحيوية (الوراثية) إنشاء مشاتل للإنتاج القفير(فرق النحل)(essaims) إقتناء خلايا مأهولة، خلايا صغيرة، نوايا النحل عتاد و تجهيزات الإستغلال المخصصة) لإنتاج ٩٠٠ قفير و ٦٠٠ ملكة نحل	2.000.000دج	مربي النحل: ـــ يملك قطعة أرض تصلح لهذا النشاط. ـــ معتمد من طرف المعهد التقني المتخصص (ITELV)

62

تربية الجمل و الإبل ١/١

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
حماية و تطوير الثروات الوراثية الحيوانية و النباتية تربية الجمل منحة عند الولادة المهرأو المهرة الناتجة من سلالات أصيلة	20.000 دج	المهر أو المهرة ذات الأصل المعروف و المسجلة في STUDBOOK وترتيبهما متابعة من طرف ONDEE
تربية الإبل صغير الإبل أنثى إبتداء من ٣ اشهرو لا يتجاوز ١٢ أشهر	20.000 دج	مربي حاصل على بطاقة مستغل فلاحي أو عصبي و معروف من طرف المكلفين (*) على مستوى الدائرة (ولاية) المشاركة السنوية في التجمعات (**)الحيوانية على مستوى كل دائرة القيام بوضع علامة (***) على صغير الإبل و كذالك أمه)

* المكلفين : مجموعة مكونة من 02 أو 03 أعوان مكلفين على مستوى الدائرة لتسجيل الحيوانات التي تقبل المنحة

** التجمع الذي يكون من الأفضل خلال فترة ما بين ٠٣ و ٠٦ أشهر بعد الولادة

*** وضع علامة : تسجيل رقم الولاية متبوعا بعدد من الأرقام حسب الإمكان على الجهة اليمنى للحيوان.

63

تربية الأغنام والماعز ١/١

قائمة النشاطات المدعمة	الغلاف المالي المخصص سنويا على أساس المبالغ الممنوحة لتشجيع التنمية الفلاحية	شروط الإختيار
إعادة الإعتبار لمنابع المياه شرب المواشي		عملية مدعمة عبر المحافظة السامية لتنمية السهوب في إطار برنامج مكافحة الجفاف
دعم نقل المياه لشرب الماشية (إقتناء صهريج (citerne)ذو سعة ٣٠٠٠ لتر)	25.000دج /للوحدة	مزارع أو مربي يملك ماشية قطيعا 100 رأس أو أكثر
دعم تغذية الأنعام في حالة الجفاف أو ضياع المراعي الناتج عن حماية المناطق الرعوية أو تغيير النمط الرعوي	يضبط الدعم حسب الحاجة عن طريق قرار خاص الذي سوف يحدد مبلغ الدعم والمناطق المعنية	
عمليات تحسين الوراثي والصحة الحيوانية	يكلف به CNIAAG	

64

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
تثمين المنتجات الفلاحية -إنشاء و/أو تجديد المصانع التحويلية (إقتناء التجهيزات (معاصر الزيتون و المرطبات)	4.000.000دج	فلاح أو متعامل متواجد في منطقة ذات قدرة عالية للإنتاج و يملك أرض ذو مساحة مغطاة لا تقل عن ٢٠٠ م^2 . قابل لإستعمال التجهيزات و يخضع للمقاييس الصحية سارية المفعول .
-إنشاء و/أو تجديد المصانع التحويلية للمواد الفلاحية إنشاء مذابح (بقرة،عجول) بقدرة إنتاجية لا تقل على عن ٥٠٠٠ لتر /يوم	4.000.000دج	متعامل يملك قطعة أرضية للبناء أو محل ملائم وعلى إعتماد صحي مسلم من طرف المفتشية البيطرية للولاية .
-إنشاء ورشة لتقطيع الديك الرومي تجهيزات إخراج الأحشاء، التقطيع و غرف التبريد بسعة لا تقل على ١٥ طير/ساعة	3.000.000دج	متعامل يمتلك محل ملائم وإعتماد صحي مسلم من طرف المفتشية البيطرية للولاية
-تثمين قدرات التبريد: - البناء - العزل - التجهيز	2.500دج/م٣ 2.500دج/م٣ 3.000 دج/م٣	بسعة دنيا 500 إلى ١٠٥٠٠ م٣ مستثمر فلاحي مميز بمعدل إنتاج فلاحي سنوي يستلزم حماية بالتبريد بسعة تساوي ١٠٠٠٠ م٣ تاجريات و تجمعات أخرى من المنتجين المصادق عليهم قانونا أو متعاملين لديهم علاقة تعاقدية مع الفلاحين

65

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
إقتناء آلات تجفيف التبغ -مجففات التبغ البني -أفران لتجفيف التبغ الأبيض	250.000دج 500.000دج	منتجون فلاحيون أو تعاونيات مختصة موجودة في المناطق ذات القدرة العالية (زراعة التبغ)
إنجاز المصانع التحويلية للشمندر السكري و النباتات الزيتية إقتناء تجهيزات	للتذكير	متعاملون متواجدون في مناطق ذات قدرة عالية للزراعة و لديهم محل ملائم ومعتمد صحيا .

قائمة النشاطات المدعمة	سقف مبلغ الدعم لكل نشاط	الشروط الخاصة للتأهيل
1-الشمندر السكري		منتج فلاحي و / او جمعيات مهنية منخرطة في برنامج بعث الزراعات الصناعية (الشمندر السكري و الزراعات الزيتية)
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		
الدعم لتطبيق المسار التقني -إقتناء عوامل الإنتاج (البذور و الأسمدة و مبيدات الأعشاب الضارة) وإنجاز العمليات الزراعية	4.000دج/الكغ	
المنح عند الإنتاج و/ أو عند جمع المنتجات الفلاحية:		سعر التكلفة يقدر من طرف الولاية بقرار من مدير المصالح الفلاحية للولاية في بداية الموسم يحرر هذا القرار و يرسل إلى المديرية المركزية المعنية (DRPA)
المنحة عند الإنتاج	أقصى دعم 25 % من سعر التكلفة	
إقتناء العتاد الفلاحي(البذر و الصيانة و الجمع	للتذكير	
2-الزراعات الزيتية		
تنمية الإنتاج و الإنتاجية		
الدعم لتطبيق المسار التقني -إقتناء عوامل الإنتاج الفلاحية (البذور و الأسمدة و مبيدات الأعشاب الضارة (و إنجاز العمليات الزراعية(	4000دج /هكتار	
منحة الإنتاج و/ او جمع المنتجات الفلاحية		
منحة عند الإنتاج	أقصى دعم 25 % من سعر التكلفة	

الملحق رقم III

جدول رقم 01

معدل نمو السكان لولاية إليزى حسب مختلف الإحصاءات (%)

بلدية	1977	1987	1998	م.نمو 77/78	م.نمو 87/98
إن امناس	647	1699	5302	10.14	10.90
دبداب	700	1331	3212	6.64	8.34
برج عمر إدريس	783	1843	3547	8.94	6.13
إليزى	3906	5104	10163	2.71	6.46
جانت	4962	7377	9699	4.05	2.52
برج الحواس	1081	1576	2185	3.84	30.01
الولاية	12079	18930	34108	4.60	5.50

جدول رقم 02

حصة كل بلدية من عدد السكان الإجمالي للولاية (%)

بلدية	النسبة في 1977	النسبة في 1987	النسبة في 1998
إليزى	5	9	16
جانت	6	7	9
برج الحواس	6	10	10
إن امناس	32	27	30
برج عمر إدريس	41	39	28
دبداب	9	8	6
الولاية	100	100	100

جدول رقم 03

توزيع السكان حسب البلدية و درجة تشتتهم حسب إحصاء 1987

بلدية	تجمعات حضرية	تجمعات حضرية ثانوية	مناطق مبعثرة	بدو رحل	المجموع
إليزى	2144	0	1844	1116	5104
جانت	5286	1199	541	651	7377
برج الحواس	651	565	155	205	1576
إن امناس	1123	0	174	402	1699
برج عمر إدريس	1081	0	422	340	1843
دبداب	1248	0	83	0	1331
الولاية	11533	1764	3219	2414	18930

جدول رقم 04

توزيع السكان حسب البلدية و درجة تشتتهم لسنة 2000 (مقدرة)

بلدية	تجمعات حضرية	تجمعات حضرية ثانوية	مناطق مبعثرة	بدو رحل	المجموع
إليزى	5620	497	3228	1248	10593
جانت	6764	2733	456	155	10108
برج الحواس	358	612	776	529	2275
إن امناس	3869	994	662	0	5525
برج عمر إدريس	1374	1490	657	174	3695
دبداب	2713	0	633	0	3346
الولاية	20698	6326	6412	2106	35542
الفرق 87/2000	9165	4562	3193	306-	16612

مصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية إليزى

جدول رقم 05

الكثافة السكانية المقدرة سنة 2000

بلدية	السكان	المساحة	الكثافة ( )
إليزى	10593	75718	0.13
جانت	10108	56103	0.18
برج الحواس	2275	28083	0.08
إن امناس	5525	15085	0.36
برج عمر إدريس	3695	76513	0.04
دبداب	3346	33116	0.10
الولاية	35542	284618	0.12

نفس المصدر

جدول رقم 06

تصنيف السكان حسب البلدية و الجنس

البلدية	جنس		المجموع
	ذكور	إناث	
إليزى	5638	4526	10163
جانت	5150	4548	9699
دبداب	1647	1564	3212
برج عمر إدريس	1860	1687	3547
برج الحواس	1191	994	2185
إن امناس	2917	2386	5302
الولاية	18403	15705	34108

مصدر: إحصاء 1998

جدول رقم 07

تصنيف السكان حسب العمر و الجنس

فئة عمرية	جنس		المجموع
	ذكور	إناث	
0-14 سنة	2692	2626	5319
5-9 سنة	2591	2371	4962
10 -14سنة	2323	2090	4413
15 – 19 سنة	1882	1724	3606
20 – 24 سنة	1446	1301	2747
25 – 29 سنة	1549	1243	2792
30 – 34 سنة	1536	1062	2598
35 – 39 سنة	1173	875	2049
40 – 44 سنة	748	563	1311
45 – 49 سنة	538	441	979
50 – 54 سنة	424	299	723
55 – 59 سنة	399	263	662
60 – 64 سنة	268	190	458
65 –69 سنة	209	133	343
70 – 74 سنة	116	69	185
75 –79 سنة	60	66	125
80 سنة وأكثر	85	70	155
غ.معروف	363	317	680
المجموع	18403	15705	34108

مصدر: إحصاء 1998

جدول رقم 08

توزيع التشغيل حسب القطاعات و حسب البلديات (1998)

قطاع / بلدية	إليزى	جانت	دبداب	ب.ع.إ	ب.الحواس	إن أمناس	الولاية
الفلاحة	180	76	13	27	36	19	351
الإدارة	1492	1089	253	203	263	326	3626
الصناعة	69	51	16	14	3	41	194
المحروقات	53	43	81	105	5	207	494
الأشغال العمومية	308	198	58	63	68	120	815
التجارة	77	106	27	22	18	50	300
النقل	59	48	2	5	2	18	134
خدمات أخرى	125	177	24	33	8	76	533
غير مصرحة	16	10	12	9	1	10	58
المجموع	2469	1798	486	481	404	867	6505

جدول رقم 09

تطور مستوى التشغيل حسب القطاعات الإقتصادية

القطاع/السنة	1987	1998	م.النمو (%)
الفلاحة	363	351	0.31-
الصناعة	163	194	1.60
المحروقات	336	494	3.57
الأشغال العمومية	574	815	3.24
النقل و الإتصال	146	134	0.78-
التجارة	314	300	0.41-
خدمات أخرى	64	533	21.25
الإدارة	1435	3626	8.79
غير مصرحة	12	58	15.40
المجموع	3402	6505	6.06

المصدر: إحصاء 1987، 1998

جدول رقم 10

حصة كل بلدية في حصيلة التشغيل حسب القطاعات (%)

قطاع / بلدية	إليزى	جانت	دبداب	ب. ع.إ	ب.الحواس	إن أمناس	الولاية
الفلاحة	7.29	4.13	2.07	5.61	8.91	2.19	5.40
الإدارة	60.43	60.57	52.06	42.20	65.10	37.60	55.74
الصناعة	2.79	2.84	3.29	2.91	0.74	4.73	2.98
المحروقات	2.15	2.39	16.67	21.83	1.24	23.88	7.59
الأشغال العمومية	12.47	11.01	11.93	13.10	16.03	13.84	12.53
التجارة	3.12	5.90	5.56	4.57	4.46	5.77	4.61
النقل	2.39	2.67	0.41	1.04	0.5	2.08	0.89
خدمات أخرى	8.71	9.84	4.94	6.86	1.98	8.77	2.06
غير مصرحة	0.05	0.56	2.47	1.87	0.25	1.15	8.19

جدول رقم 11

عدد المدارس الإبتدائية و التكميلية حسب البلديات للسنة الدراسية 2001/2000

بلدية	مؤسسة		
	إبتدائى	تكميلى	ثانوى
إليزى	16	01	01
جانت	10	03	02
إن أمناس	04	00	01
دبداب	04	01	01
برج عمر إدريس	05	01	01
برج الحواس	04	01	00
الولاية	43	07	06

جدول رقم 12: معدل التمدرس حسب البلديات

بلدية/مستوى	إبتدائى	تكميلى	ثانوى
إليزى	66.43	51.39	24.85
جانت	85.93	73.28	50.26
إن أمناس	71.24	48.32	46.49
دبداب	82.19	47.02	32.67
برج عمر إدريس	68.54	58.14	48.22
برج الحواس	59.23	29.74	*[1]
الولاية	73.39	57.43	40.79

المصدر: : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية إليزى

جدول رقم 13: مستوى إيصال السكان بشبكة البريد و المواصلات

بلدية	عدد الأشخاص لمركز واحد بريدى	عدد الأشخاص لخط واحد هاتفى
إليزى	5296	06.35
جانت	5054	09.65
إن أمناس	1841	04.40
دبداب	3346	22.76
برج عمر إدريس	3695	25.48
برج الحواس	2275	108.33
الولاية	3554	8.05

نفس المصدر

جدول رقم 14

حظيرة السكن الموصل بالكهرباء

بلدية	معدل الإيصال بالكهرباء
إليزى	77.87
جانت	94.20
إن أمناس	79.49
دبداب	75.21
برج عمر إدريس	56.40
برج الحواس	57.74
الولاية	79

المصدر: مديرية المناجم و الصناعة بإليزى

[1] محسوبة ضمن المعطيات الخاصة ببلدية جانت

ملحق رقم IV
مناطق التوسع السياحي بولاية إليزي

ة التوسع السياحي	الموقع		المساحة		الطابع القانوني للأراضي	وجود دراسة للتهيئة السياحية للمنطقة	المشاريع		وضعية المنطقة من الناحية البيئوية		
	البلدية الدائرة الولاية	بعد منطقة التوسع السياحي عن المنطقة السكنية	الإجمالية	القابلة للتهيئة			المبرمجة	الموجودة	غابات	نباتات ضارة	مياه قذرة
جانت	جانت (إليزي)	داخل المنطقة الحضرية	8600 هكتار	3600 هكتار	مزدوجة خاصة و أخرى تابعة لأملاك الدولة	قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية		قرية سياحية تينيري منذ 1992			

ملحق رقم V

جدول رقم 01 : تطور مساحات الأشجار المثمرة

الصنف/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مجموع النخيل	250	250	450	490	490	510	510	471	511	530	609
البرتقال	0	0	10	10	10	0	0	12	22	23	30
الليمون	0	0	20	20	20	0	0	6	10	13	14
المندرين	0	0	10	10	10	0	0	5	5	7	7
كلمونتين	0	0	0	0	0	0	0	0	3	3	4
مجموع الحمضيات	0	0	40	40	40	0	0	23	40	46	55
العنب	0	0	10	10	10	0	0	8	8	10	14
التفاح	0	0	0	0	0	0	20	13	13	12	12
الإجاص	0	0	0	0	0	0	10	3	3	3	4
المشمش	0	0	0	0	0	0	30	23	23	23	31
اللوز	0	0	0	50	0	0	0	0	0	0	0
خوخ	0	0	0	0	0	0	0	5	5	5	0
الزيتون	0	0	0	0	0	0	0		1	4	3
التين	0	0	0	0	0	0	0	13	13	14	21
الرمان	0	0	0	0	0	0	30	18	18	18	18
أخرى	50	10	40	0	50	0	0	0	0	0	0
المجموع	50	10	50	60	60	0	90	83	84	89	103
المجموع العام	300	260	540	590	590	510	600	577	635	665	767

جدول رقم02: تطور نسبة كل صنف من المساحة الكلية للأشجار المثمرة

الصنف/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة النخيل	83%	96%	83%	83%	83%	100%	85%	82%	80%	80%	79%
نسبة الحمضيات	0%	0%	7%	7%	7%	0%	0%	4%	6%	7%	7%
اشجار مثمرة أخر	17%	4%	9%	10%	10%	0%	15%	14%	13%	13%	13%

جدول رقم 03 : تطور إنتاج الأشجار المثمرة

الصنف/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مجموع انتاج النخيل	4000	5000	7150	7800	47200	4000	9600	9000	9974	10200	8898
البرتقال	0	0	1500	1500	1500	0	0	1400	1569	2170	2339
الليمون	0	0	5250	5250	5250	0	0	1125	1749	1013	928
المندرين	0	0	680	0	0	0	0	1000	559	560	235
كلمونتين	0	0	0	0	0	0	0	0	750	450	276
مجموع الحمضيات	0	0	7430	6750	6750	0	0	3525	4627	4193	3778
العنب	0	0	350	350	350	0	0	2089	2090	240	1320
التفاح	0	0	0	0	0	0	150	162	204	60	40
الإجاص	0	0	0	0	0	0	100	33	30	30	38
المشمش	0	0	0	0	0	0	200	431	440	160	105
اللوز	0	0	0	50	0	0	0	0	0	0	0
خوخ	0	0	0	0	0	0	0	5	5	50	0
الزيتون	0	0	0	0	0	0	0	0	5	380	3
اتيـــن	0	0	0	0	0	0	0	528	528	60	60
الرمان	0	0	0	0	0	0	300	347	380	400	360
مجموع اشجار اخرى	0	0	350	400	350	0	750	3595	3682	1380	1926
المجموع	4000	5000	14930	14950	54300	4000	10350	16120	18283	15773	14602

جدول رقم 04 : تطور نسبة إنتاج الأشجار المثمرة

الصنف/السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مجموع انتاج النخيل	100%	100%	48%	52%	87%	100%	93%	56%	55%	65%	61%
مجموع انتاج الحوامض	0%	0%	50%	45%	12%	0%	0%	22%	25%	27%	26%
مجموع الفواكه االأخر	0%	0%	2%	3%	1%	0%	7%	22%	20%	9%	13%

جدول رقم 05 : نسبة كل صنف من الماشية

السنة/الصنف	الماعز	الأغنام	الجمال	الأبقار
1990	40%	43%	17%	0.08%
1991	39%	43%	17%	0.08%
1992	40%	35%	24%	0.03%
1993	40%	35%	24%	0.00%
1994	44%	34%	22%	0.00%
1995	44%	34%	21%	0.00%
1996	53%	10%	37%	0.00%
1997	45%	26%	28%	0.00%
1998	45%	21%	34%	0.00%
1999	49%	30%	34%	0.24%
2000	41%	28%	30.93%	0.04%

ملحق رقم 2

بيان رقم 1: تطور التوزيع العام للأراضي

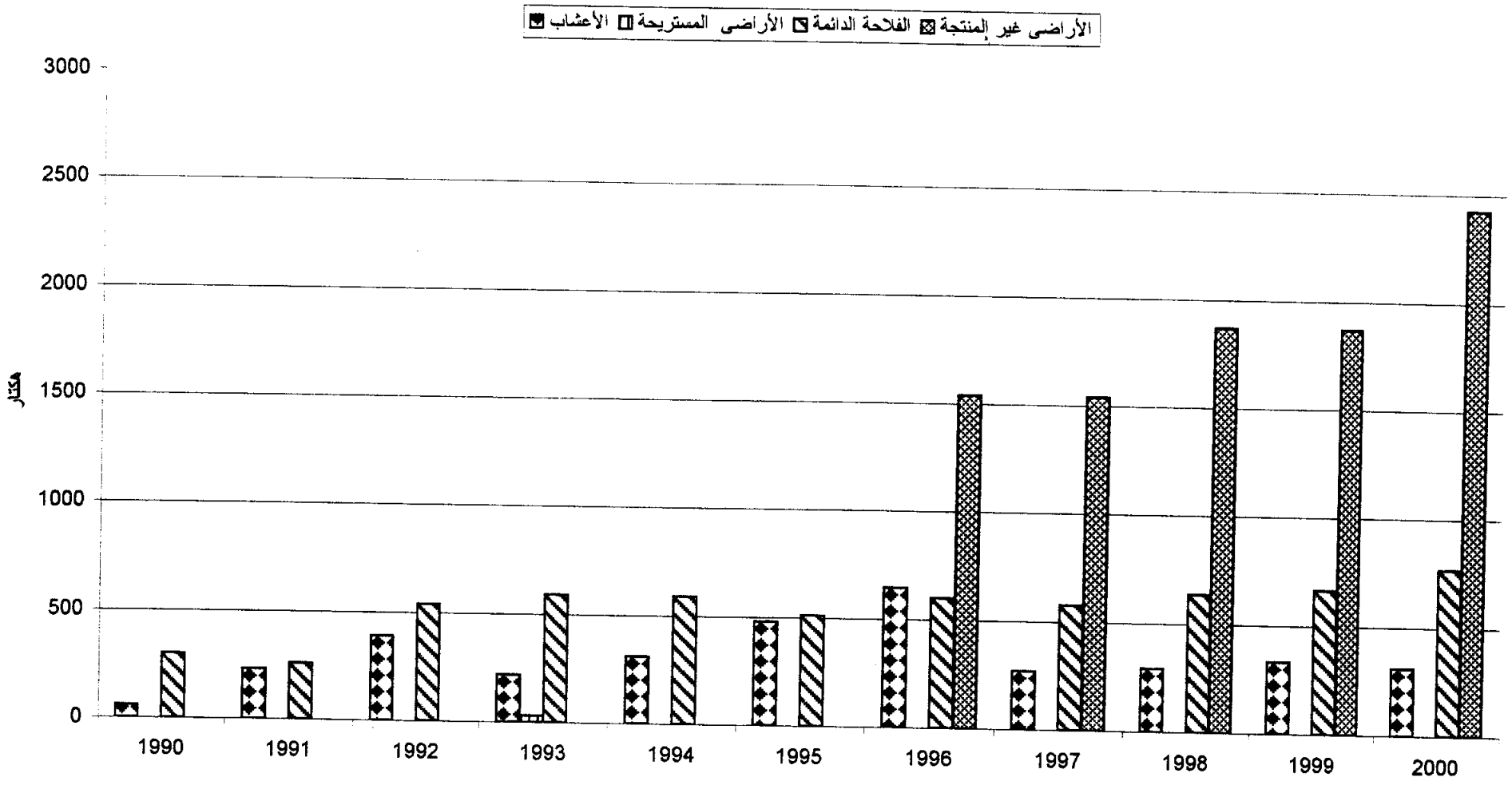

بيان رقم 2: تطور توزيع الأشجار المثمرة حسب السنة.

بيان رقم 3: تطور الإنتاج النباتي

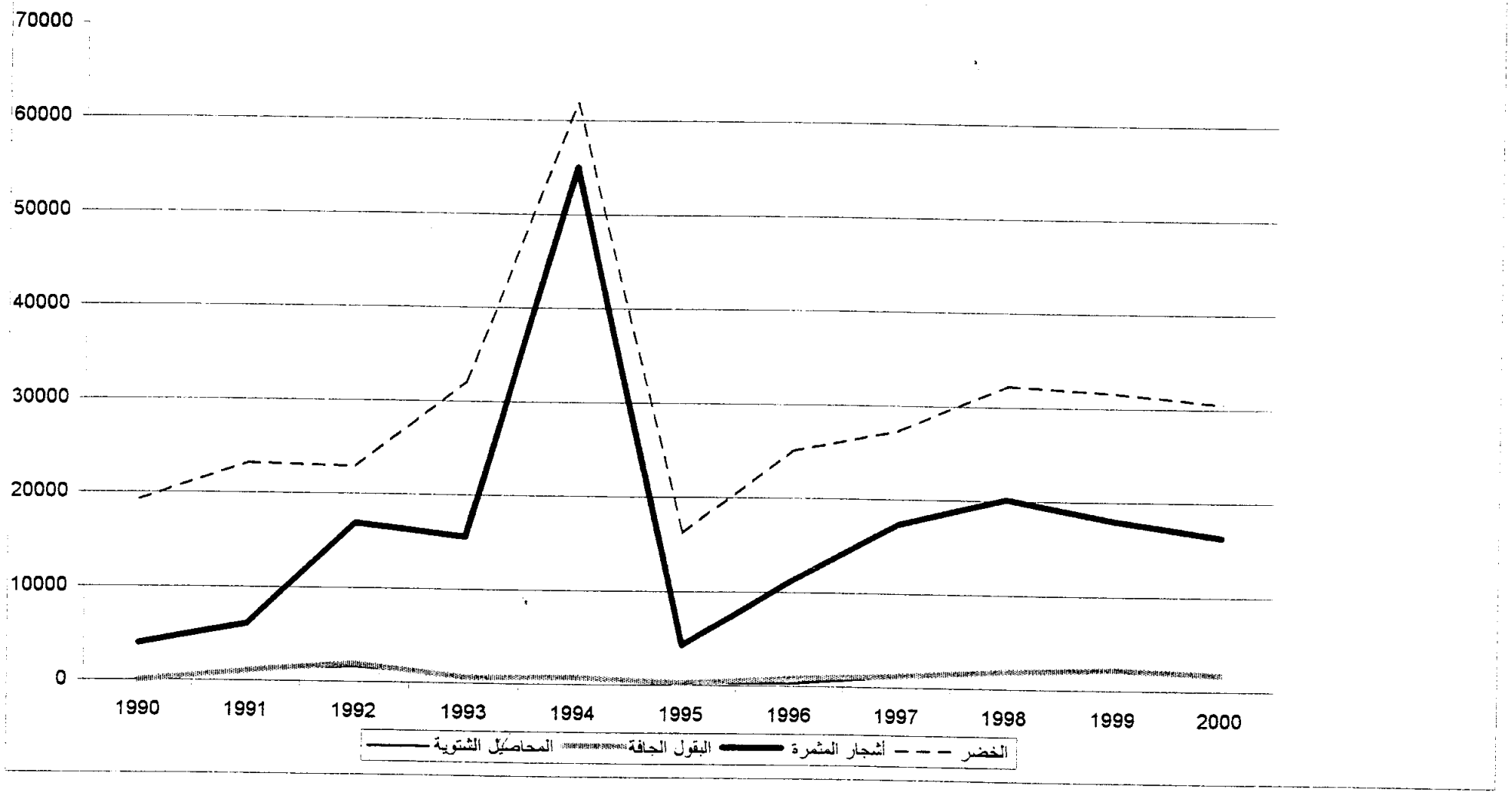

بيان رقم 4: تطور مساحات الإنتاج النباتي

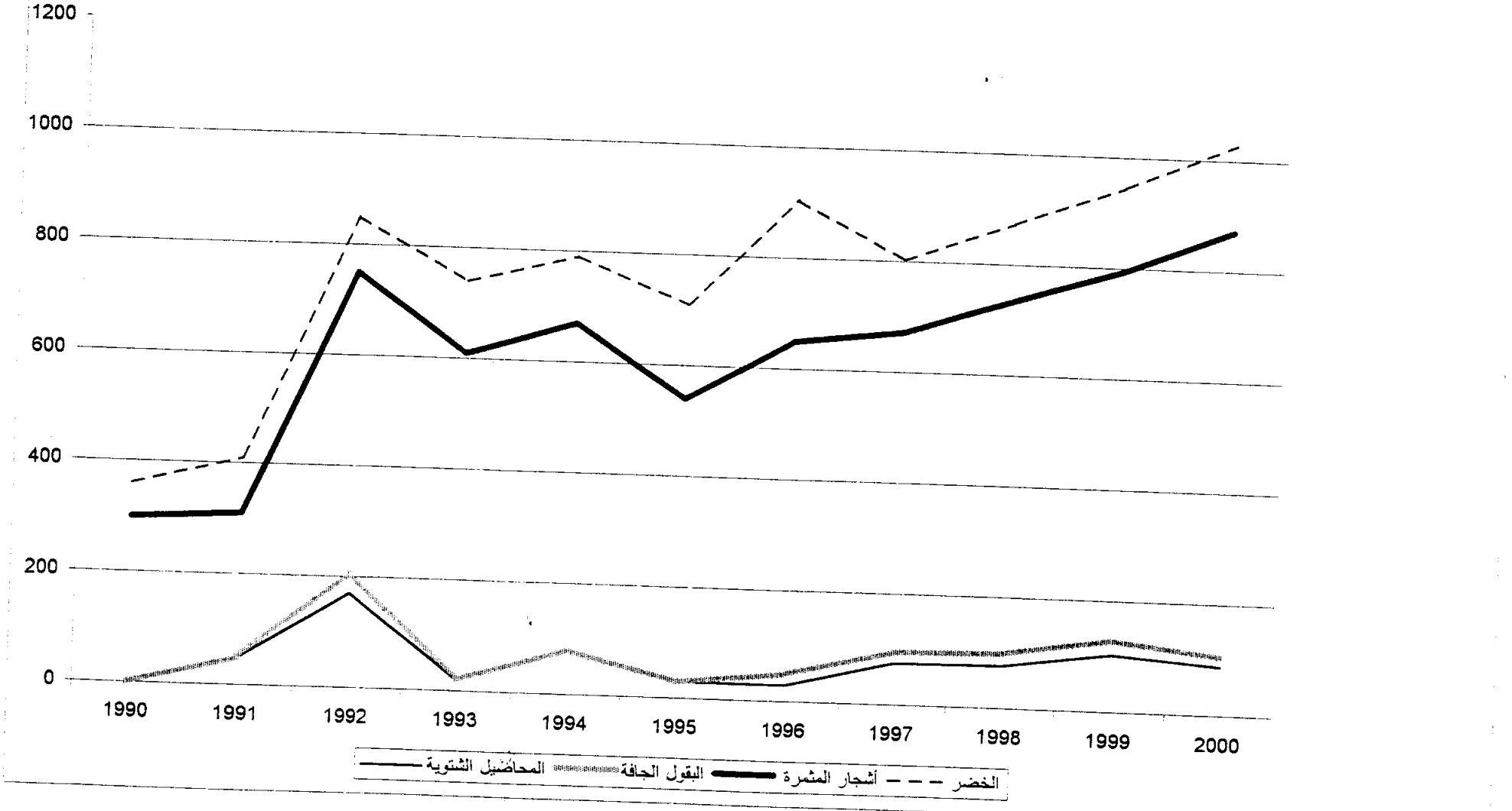

بيان رقم 5: تطور الإنتاج الحيوانى

قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1. د.عمرو محي الدين،التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية، بيروت، 1982
2. د. محمد عبد العزيزعجمية و د. محمد علي الليثي ،التنمية الاقتصادية ز مفهومها-نظرياتها-سياستها، مؤسسة شهاب الجامعة، اسكندرية،1996 .
3. د.محمود يونس محمد، في اقتصاديات التنمية و التخطيط،دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

الرسائل

4. رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر و اثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، 1997.
5. كويسي مبروك، إمكانات القطاع الزراعي الجزائري مكانته في القتصاد الوطني (1987-1997)، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، 1998 .

الوثائق و الدوريات

6. التقرير العام للمخطط الرباعي الأول (1970- 1973).
7. التقرير العام للمخطط الرباعي اثاني (1974- 1977).
8. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) .
9. جريدة الخبر، الثلاثاء 2001/04/10
10. الجريدة الرسمية رقم 67، الصادرة بتاريخ 1994/10/19.
11. الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكان 1977، 1987، 1998.
12. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،مشروع التقرير حول السياسة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية
13. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18 جويلية 2001.
14. الوطنية الدورة 16.
15. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، إشكالية التنمية الفلاحية، 1999 .
16. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 1998.
17. مديرية التخطيط لولاية إليزي، مونوغرافيا عن الولاية، 2001.
18. مديرية التشغيل و التكوين لولاية إليزي، حصيلة نشاط لسنة 2000.
19. مديرية الصحة والسكان لولاية ايليزي،تقرير النشاط السنوي لسنة 2000.
20. مديرية الشباب والرياضة، حصيلة النشاط السنوي لسنة 2000.
21. مديرية السكن والتعمير لولاية ايليزي، تقرير النشاط السنوي لسنة 2000.
22. مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية إيليزي، عرض تقيمي لوضعية قطاع السياحة والصناعات التقليدية في ولاية
23. ولاية ايليزي، 1998.
24. مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية إيليزي، تقرير حول نشاط قطاع السياحة والصناعات التقليدية في ولاية
25. ايليزي، 2000.
26. مديرية التخطيط لولاية إليزي، حوصلة نشاطات المديرية خلال فترة 1990-2000.
27. مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية إيليزي، تقرير حول نشاط قطاع السياحة والصناعات التقليدية في ولاية
28. ايليزي، 2001.
29. وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ، تقرير حصيلة دخول السواح لسنة 1999.
30. وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000.
31. وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ، تقرير حول إحصائيات دخول السواح وحركة المواطنين عبر الحدود الجزائرية سنة 1999، ومقارنتها مع الإحصائيات المسجلة خلال العشرية الأخيرة، مارس 2000 .

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages:

1. BEDRANI. S. l'Agriculture Algérienne depuis 1966, Edition OPU Alger 1981.
2. BRAHIMI A. , l'Economie Algérienne, Editon OPU, Alger 1991 .
3. CHEHAT . F. , Déterminants et Premiers effets de la réorganisation de l'Algérienne, N°7, 1992.
4. HAICHOUR . B. , Le défi Agro-Alimentaire de l'Algérie, Analyse et Stratégie pour l'an 2000.
5. BEAUD.M., L'art de la thèse, Edition casbah, 1998

Thèses et mémoires:

6. Mansour, Aissa, L'accord du GATT relatif à l'agriculture: Défi et enjeux pour l'agriculture algérienne, thèse de Post-Graduation Spécialisé en gestion de commerce international, ENSAG, 1995/1996.

Rapports et documents:

7. Colloque des sciences économiques, Le développement économique: Théories et politiques en Afrique, OPU, Mars 1983.
8. CNES , Résumé des Considérations générales relatives à l'étude sur l'Agriculture, 1996.
9. CNES, Communication de Mr le Ministre au conseil du gouvernement, du 8 Mars 2000.
10. CNES, Problématique de développement agricole: Eléments pour un débat national, projet de rapport, 1999, 14ème session.
11. Direction de la Planification et de l'Aménagement du territoire, Dossier :" Zones à promouvoir", 1997 .
12. Direction de la Planification et de l'Aménagement du territoire, La wilaya d'Illizi en quelques chiffres, Edition 1994.
13. Ministère de l'Agriculture, Communication du Ministre, Programme de Reconversion, Conseil du gouvernement du 22 Mars 2000.
14. Ministère des Affaires Etrangères, Mémorandum sur le Commerce de l'Algérie, Novembre ,1995.
15. Ministère de la culture et du tourisme, Rapport sur l'avenir de l'industrie touristique, 1980.
16. Ministère de la culture et du tourisme, Rapport statistique sur le tourisme 1980-1988.
17. ONS, Série statistique N° 35, Rétrospective 1962-1991.
18. ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie. N° 18 Edition 1998.
19. ONS, Annuaire Statistique N° 19- 1999.
20. ONS, Séries statistiques A et B, 1998 et 2000.
21. Rapport National sur l'Alimentation et l'Agriculture (Sommet mondial de l'alimentation et l'agriculture, Rome, 12-13 Novembre1996.

قائمة الجداول	الصفحة
جدول رقم 01 : توزيع الأسرة المبرمجة حسب أنواع المحطات	13
جدول رقم 02 : حصيلة برنامج المخطط الثلاثي (1967-1969)	13
جدول رقم 03 : دخول المسافرين بين سنة (1980 -1989)	17
جدول رقم 04 : توزيع توافد السواح في الفترة (1990 - 2000)	18
جدول رقم 05 : دخول السواح حسب وسيلة النقل (1990-1998)	20
جدول رقم 06 : نسبة دخول السواح حسب وسيلة النقل (1990-1998)	20
جدول رقم 07 : تطور هياكل الاستقبال حسب الصنف	21
جدول رقم 08 : تطورعدد الفنادق حسب الصنف	21
جدول رقم 09 : تطورسعة الفنادق حسب الصنف	22
جدول رقم 10 : التقسيم الإداري لولاية إليزي	82
جدول رقم 11 : بعض الأماكن الأثرية والسياحية في الولاية	99
جدول رقم 12 : هياكل الاستقبال حسب البلديات	101
جدول رقم 13 : تطور توافد السواح لولاية ايليزى (1985-2001)	102
جدول رقم 14 : تطور التوزيع العام للأراضي (هكتار)	115
جدول رقم 15 : البرامج القطاعية و خارج القطاعية (PSD)	117
جدول رقم 16 : الاعتمادات الممنوحة للمخططات البلدية للتنمية (PCD)	118
جدول رقم 17 : مجموع الاعتمادات الممنوحة لقطاع الفلاحة (PSD+PCD)	119
جدول رقم 18 : تطور مساحات الأشجار المثمرة (1990-2000)	120
جدول رقم 19 : تطور إنتاج الأشجار المثمرة (1990-2000)	122
جدول رقم 20 : تطور مساحة وإنتاج المحاصيل الشتوية حسب الصنف (1990-2000)	122
جدول رقم 21 : تطور مساحة الأعلاف حسب الصنف(1990-2000)	123
جدول رقم 22 : تطور مساحة وإنتاج البقول الجافة حسب الصنف (1990-2000)	117
جدول رقم 23 : تطور مساحات الخضر (1990-2000)	125
جدول رقم 24 : تطور إنتاج الخضر (1990-2000)	126
جدول رقم 25 : تطور الإنتاج الحيواني (1990-2000)	127
جدول رقم 26 : دور الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في تدعيم الاستثمارات بإليزي	130
جدول رقم 27 : المتابعة المالية الخاصة بالصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (2001)	131
جدول رقم 28 : متابعة الملفات المتعلقة بدعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية (2001)	132

قائمة الملاحق

- ملحق رقم I : تطور هياكل الاستقبال لقطاع السياحة (1990-2000).
- ملحق رقم II : قائمة و مبالغ النشاطات المدعمة من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.
- ملحق رقم III : جداول لتطور السكان و الهياكل القاعدية لولاية إليزي.
- ملحق رقم IV : مناطق التوسع السياحي بولاية إليزي .
- ملحق رقم V : تطور المساحات و الانتاج الفلاحي في ولاية إليزي(1990-2000) .